جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٨٥)

أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية

يناير ١٩٩٤

أثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية

محتويات الدراسة

- مقدمـــــــة

- الفصل الأول :
أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وآثاره ٠

- الفصل الثانى :
الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية والاقتصادية التى واكبت انشاء السوق الأوروبية المشتركة ٠

- الفصل الثالث :
اتفاقية انشاء السوق وأهدافها وخلفياتها ٠

- الفصل الرابع :
تطور العلاقات الاقتصادية بين السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية بالاشارة الى مصر ٠

مقدمـــــــة

فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ وقعت حكومات فرنسا ــ والمانيا الاتحادية وايطاليا وهولنـــــدا وبلجيكا ولوكسمبرج معاهدة روما وذلك لانشاء الجماعة الاقتصادية (EEC *) ثم بعد ذلـك الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية وكان ذلك بعد ٦ سنوات من انشاء الجماعة الاوروبية للفحـــــــــم والصلـــب .

واعتبارا من أول يولية سنة ١٩٦٧ نجحت هذه الدول فى دمج الجماعات الثلاث فى منظمـــــة أوروبية واحدة تحت اسم " الجماعة الاوروبيـــة" .

وقد نجحت هذه الجماعات فيمابينها فى انشاء اتحاد جمركى تم بمقتضاه ازالة الحواجز الجمركيـة ونجحت فى تكوين سياسة زراعية مشتركة بعد ذلك بسنـــــــة واحدة ، وخلال العقديـــــــن التاليـــن ــ توسعت الجماعة وازدادت مؤسساتها تعقيدا وسياستها تنوعا وانضمت اليها فى عـام ١٩٧٣ كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا ، ثم اليونان فى عام ١٩٨١ ، والبرتغال وأسبانيا ١٩٨٦.

وينظم عمل هذه الجماعة ــ المجلس الاوروبى ، ومجلس الوزراء والهيئـــــة الاوربيـــــــة ومحكمـــة العدل ، وبرلمانا أوروبيا .

وتقوم سياستها على تكامل يشمل الزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والطاقـــــــة والشئون الاجتماعية والثقافية.

وفى الواقع لم تكن المسيرة سهلة أو خالية من المشاكل ، سواء من خارجها نتيجة أزمـــات النظام الاقتصادى العالمى ، وأزمة الطاقة وسبق اليابان والولايات المتحدة ــ والبعض الآخـر مـــن الداخل من الجماعة نفسها ــ نتيجة استسلام بعض الاعضاء للازمة الاقتصادية بالنظر الى المصالـــح الذاتية الضيقة .

---

* European Economic Community

وفى عام ١٩٨٥ قام الجهاز التنفيذى للجماعة لوضع خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ وتتضمن ٣٠٠ من التعليمات تستهدف اقامة سوق أوروبية موحدة خلال فترة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، وجمعتها فى كتاب أبيض طرح على المجلس الاوروبى والذى يضم ١٢ من قادة الدول والذى أقر خطة العمل فى ديسمبر ١٩٨٥ ـ وتم التعهد بالتعاون على انجاز أهداف الخطة فى التخلص من كل الحواجز والحدود المادية الفنية ، والسياسات الاقتصادية التى تقف عائقا أمام انتقال رؤوس الاموال والاشخاص .

ورغم مايبدو من امكانيات نجاح الجماعة فى تحقيق هدفها ، فانه ليس من المتصور أن يتم ذلك دون صعوبات أو مشكلات صعبة منها :

أن الجماعة تواجه الطبيعة المتناقضة للاقتصاد الدولى المعاصر الذى يقوم على التنافس بين الوحدات الاقتصادية الكبرى (وخاصة من الولايات المتحدة ، واليابان ، وأوروبا الغربية) من جانب ومن جانب آخر فان نجاح تلك الجماعة لابد وأن يكون له انعكاسات ونتائج كبرى على النظام الاقتصادى العالمى ، وعلى هيكل توزيع القوة الدولية بحيث يقوم قطب أوروبى جديد يضاف الى الاقطاب الثلاثة (×) الولايات المتحدة ، اليابان و الصين ، وبالتالى قيام نظام متعدد القطبية بعد فترة طويلة قائمة على القطبية الثنائية ـ وعلى مايترتب من نتائج سياسية وعسكرية بما فيها نهاية القرن الحالى .

وباختصار نستطيع القول بأن انشاء السوق الاوروبية الموحدة فى الواقع سوف يكون له تأثيرات بالغة الاهمية على النظام العالمى والنظم الاقليمية المتفرعة عنه ، بمافيها النظام الاقليمى العربى استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا .

(×) بعد سقوط الاتحاد السوفيتى

وتحاول هذه الدراسة فى جزئيها (١) تتبع تلك الآثار من وجهة نظر العالم العربى وخاصة مصر من خلال :

— علاقة العالم العربى ومصر تجاريا مع الجماعة حيث من المعروف وجود منطقة تجارة حرة فيما بين أعضاء الجماعة مع الغاء التعريفة الجمركية فيما بينها ولن تحتفظ كل دولة بتعريفة مستقلة تجاه العالم الآن فقيام الوحدة يعنى توحيد تلك التعريفات المختلفة بالنسبة للعالم الخارجى ويبقى السؤال عند أى مستوى ستتحد هذه التعريفة • فالبنسبة للسلع الزراعية اذا تحددت عند مستوى مرتفع ومن المرجح أنها ستتحدد عند مستوى مرتفع وذلك ارضاء لدول جنوب أوروبا المنتمية للجماعة (اليونان — البرتغال — وأسبانيا وايطاليا) ستؤثر مصر وتونس وسوريا سلبيا ويعتبر ذلك ميزة تقدم لدول جنوب أوروبا مقابل فتح أسواقها تماما أمام دول الشمال •

وقد يكون ذلك دافعا للدول العربية لاقامة منطقة عربية موحدة ثم وحدة تجارية عربية •

وأيضا بالنسبة لحركة رؤوس الاموال والاستثمارات سواء من الوطن العربى الى أوروبا أو من أوروبا الى الوطن العربى •

فان قيام الوحدة الاوروبية معناه حرية انتقال رؤوس الاموال بين بلدانها ، ويتوقع كأمر بديهى تزايد انسيابها من الدول الاكثر ثراء فى أوروبا الى الدول الاقل ثراء كذلك انخفاض المساعدات الرسمية لدول الجماعة الى الدول النامية بصفة عامة •

---

(١) يعتبر هذا الجزء هو الأول من هذه الدراسة وسوف يتبع بجزء ثان انشاء الله لاستكمال وتدقيق جميع جوانب آثار قيام الجماعة الاوربية الموحدة على مصر والوطن العربى •

أما من حيث حركة رؤوس الاموال والاستثمارات من الوطن العربى الى أوروبا تشير دراسة أجرتها مجموعة البنوك الفرنسية العربية الى أن صافى الموجودات الخارجية لاقطار مجلس التعاون الخليج فى عام ١٩٨٨ تتراوح بين ٤٦٠ الى ٦٢٠ مليار دولار تحتفظ بالجزء الأكبر منها فى قنوات استثمار سائلة وشبه سائلة مثل الودائع المصرفية ، أو الارصدة الذهبية والعملات الاجنبية ، والاوراق التجارية الحكومية والاستثمارات قصيرة الاجل أما الباقى فقد أجرى استخدامه فى استثمارات طويلة الآجل مثل صناديق الاقتراض للدول النامية أو امتلاك الأسهم والعقارات ٠

واذا كانت الاسواق المالية فى الجماعة الاوروبية وبالذات السوق البريطانية قادرة فى الوقت الراهن على اجتذاب جانب كبير من الاستثمارات والاموال العربية فان الوحدة الاقتصادية سوف تضيف الكثير من القدرات الى أسواق المال الأوروبية لاجتذاب رؤوس الاموال العربية سواء من دول الفائض أو من الاموال المهربة للخارج خلال الوسائل غير المشروعة التى ستتم من قبل القطاع الخاص فى الكثير من الدول العربية ٠ مما سيكون له آثار سلبية فى غير صالح الاقطار العربية — مما يتطلب مواجهة عربية فى نفس مستوى التحدى — ويتطلب ارادة سياسية للتضامن الاقتصادى والسياسى عن طريق التوجه للاستثمار داخل أقطار العجز العربية ٠

ان ٣ ملبون عامل من الجزائر والمغرب وتونس يعملون فى البلدان الأوروبية عملت فى أعمال خطرة وملوثة وزهيدة الأجر

فى وقت احتياج أوروبا لهذه العمالة لم تكن تهتم بشرعية دخول هذه العمالة أو عدم شرعيتها — ومع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى فى أوروبا وتزايد معدل البطالة فى فترة الجمود والكساد فى نهاية السبعينات والنصف الأول من الثمانينات تصاعدت الاتجاهات المعادية لوجود العمالة العربية فى أوروبا شعبيا ورسميا وستؤدى الحرية الكاملة لانتقال العمالة بين أجزاء الجماعة الاوروبية الموحدة ربما يؤدى الى تضيق أو غلق أبواب الهجرة العربية والمغاربية تحديدا حيث سيزيد تواجد دول جنوب أوروبا التى تعانى من معدلات بطالة عالية الى دول الشمال ٠

وتحاول هذه الدراسة فى جزئهـا هذا تتبـع أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وأثاره كذلـك استطلاع الظروف السياسية والاقتصادية التى واكبـت قيام السوق الاوروبية المشتركة مع دراسـة نقدية تحليلية لاتفاقية انشاء السوق ، وأخيرا محاولة استكشاف أثر قيام السوق على مصر والمنطقـة العربية .

وقد أشرف على هذه الدراسة وشارك فيها الاستاذة الدكتورة اجلال راتب . ولا يسـعنى الا أن أتقدم بعظيم شكرى وتقديرى لفريق العمل البحثى على جهودهم المخلصة التى بذلوها .

وفريق العمل البحثى هـم :

— الدكتور محمود عبد الحى صلاح	الخبير الاول بالمعهد
— الدكتور مجدى خليفة	الخبير بالمعهـد
— الاستاذ أحمد هاشم	مدير ادارة الترجمة والنشر بالمعهد
— السيد المهندس مجدى توفيق	مدير عام بوزارة التخطيـط

الباحث الرئيسى

(ا.د. اجلال راتب العقيلـى)

أغسطس ١٩٩٣

للفصـــــل الأول

أهمية وأشكال التكامـل الاقتصادى وآثاره

" أهمية وأشكال التكامل الاقتصادى وآثاره"

تتناول هذه الدراسة موضوعا بالغ الاهمية من حيث ارتباطه بوضع المنطقة العربية ، ومصر فى بؤرتها فى الاقتصاد العالمى سواء فى الحاضر أو المستقبل ، خاصة وأن هذا الاقتصاد يموج الآن بتغيرات وتفاعلات لم تستقر معالمها بعد على نحو يتيح لنا الحديث عن نظام اقتصادى عالمى جديد ذو ملامح وخصائص محددة (١) .

ولاشك أن موقع المنطقة العربية على خريطة هذا النظام سيتحدد ، ولآجال طويلة ، بمدى وعى النظم والشعوب العربية بأهمية التكامل فيما بينها واختيار الشكل الملائم لهذا التكامل ، مع العمل الجاد على ترجمة هذا الوعى ، ومايرتبط به من اختيار ، الى سلوك عملى محدد يتجه باقتصاديات دول المنطقة الى أن تشكل تجمعا اقتصاديا كبيرا وقادرا على التعامل الندى مع التكتلات الاقتصادية الكبرى المؤثرة ـ بل والمسيطرة ـ على ادارة تفاعلات الاقتصاد العالمى فى المرحلة الجارية ، وهذه التكتلات سيكون لها بلا شك الدور القائد فى تشكيل ملامح وخصائص نظام اقتصادى عالمى جديد ، ومن هنا يبدو واضحا أن التكامل الاقتصادى بين الدول ، و أيا كانت الدوافع التى تحركه

---

(١) يرتبط ذلك بالمرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى عامة وهى تعبر عن حالة من السيولة التى قد تبرر وصف الوضع الدولى الراهن ، بكافة ابعاده ، بحالة اللانظام . راجع ، فى وصف وتحليل أبعاد حالة السيولة فى الوضع الدولى الراهن ، مصطفى أحمد مصطفى: " مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل لما يسمى بالنظام العالمى الجديد" معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٩٠٠ . القاهرة ١٩٩٢ . ص١١ـ١٢ .

سوف يظل مطلبا هاما وحيويا (١) خاصة لما يعرف بدول العالم النامى ولدول المنطقة العربية على وجه أخص . وفى الفقرات التالية نرصد أهم مبررات التكامل فيما بين هذه الدول عموما وفيما بين الدول العربية خاصة.

---

(١) تضمنا هذا مناقشة دارت بين أستاذنا الدكتور محمد محمود الامام ، والاستاذ الدكتور رمزى زكى (فى أوائل أكتوبر ١٩٩٢) تعرضا فيها لتشخيص مايدور من تفاعلات على الساحة العالمية فى الوقت الراهن ، ومن أهم مالفت انتباهنا فى هذه المناقشة مادار بينهما من حوار حول ظاهرة الانقسامات والصراعات الدائرة فى أنحاء متعددة من العالم ، والتى تتسربل بأردية سياسية وعرقية ودينية وتأثير هذه الانقسامات على التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة ، ويميل الدكتور رمزى الى الاقتناع بأن مستقبل هذه التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة أصبح موضع شك عميق ربما ترجح فيه كفة تفتيتها على نحو يتفق مع تشرذم أطراف هذه الانقسامات والصراعات ويعزز الدكتور رمزى وجهة النظر هذه بتوضيح أن هذه التكتلات بالدرجة الاولى هى نتاج حركة رأس المال العالمى وأن مصالح أصحاب رؤوس الاموال هى التى تقودها وليست نتاج وحدة الشعوب وتجانسها ... ونحن من جانبنا نتفق مع الاتجاه العام لهذا التحليل فيما يخص محركات وبواعث تجارب التكتلات الاقتصادية فى العالم الرأسمالى (مثل السوق الاوربية المشتركة — والتنسيق بين الدول الصناعية الكبرى — وما ترتب له كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية من تكتلات اقتصادية اقليمية) بيد أننا نعتقد أن محركات وبواعث التكتل بين الدول النامية ليست بالضرورة وليدة حركة رأس المال العالمى ، بل ربما تصبح مثل هذه التكتلات باعثا لحركة تدويل اقليمية لرؤوس الاموال واذا قدر لها النجاح قد تخرج الى نطاق العالمية ، ولا نستطيع أن نغفل حقيقة أن التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية ، فى شكل أو آخر من اشكال التكامل الاقتصادى ، تعد مطلبا شعبيا وتسعى اليه شعوب وحكومات هذه الدول لما ترى فيه من فرص لامتلاك بعض أسباب القوة فى مواجهة الدول المتقدمة فضلا عما ترى فيه من فرص للتحسين مستوى معيشة فئات كثيرة تعانى من حصر نشاطها الاقتصادى (خاصة قوة العمل) فى الاطار الوطنى الضيق جغرافيا أو اقتصاديا ... أما عن دلالة ونتائج ماتشهده الساحة العالمية الآن من صراعات وانقسامات متعددة تتسربل بأردية سياسية وعرقية ودينية ، فاننا — وبدون أن ننكر أهمية وتأثير الدوافع التى تنسج منها هذه الاردية — لا نعتقد أنه سيكون من نتائجها تفتيت التكتلات الاقتصادية القائمة أو اضعاف مبررات قيام تكتلات اقتصادية جديدة ، بل نرجح أن يكون من هذه النتائج اعادة توزيع مراكز القوة داخل هذه التكتلات على نحو يزيدها تماسكا ويجعلها أكثر حدة فى مواجهة بعضها البعض كما نرجح أن يكون من نتائج هذه الصراعات والانقسامات تقوية الاتجاه الى انشاء مزيد من التكتلات الاقتصادية على أسس اقليمية أو عرقية أو دينية (وهو مايعتبر ردة الى الخلف سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الانسانية فضلا عن آثاره السيئة على سلامة ونقاء المعتقدات الدينية والقيم الخلقية) ، وسبب هذا الترجيح عندنا أنه ما من اتجاه سياسى أو عرقى أو دينى (على حق كان أم على باطل) الا ويدرك أصحابه ضرورة ترجمته وتعزيزه بأسباب القوة الاقتصادية ، ولهذا أيضا نعتقد أن السيطرة على مقومات القوة الاقتصادية (من ثروة فعلية أو محتملة ، ومراكز تقدم تكنولوجى فعلية أو محتملة) فى بؤرة أسباب هذه الصراعات والانقسامات خاصة وأنها أصبحت ظاهرة واضحة على الساحة العالمية غداة تفكك دول المعسكر الاشتراكى ، ومواردها الفعلية والكامنة من الضخامة والتنوع بحيث أن من ستنعقد له السيطرة على الشق الاكبر منها لاشك سيكون له دور مؤثر على المستوى الاقليمى وعلى المستوى الدولى.

أهمية ومبررات التكامل الاقتصادى للدول النامية :

قد يكون من قبيل التكرار والاعادة أن نشير الى أهمية التكامل الاقتصادى للدول النامية بصفة عامة ، فهذه الدول متخلفة (١) وتعانى من مشاكل اقتصادية عديدة(٢) كلها تبرر صورة أو أخرى من صور التكامل فيما بينها وتوضح أهميته ، ومن هذه الزاوية لعل أهم مبررات التكامل بين هذه الدول مايلى :

١ ـ عدم التناسب فى توزيع الموارد بين الدول النامية ، فبينما دول منها كثيفة السكان مثل بنجلاديش والهند وباكستان وسرى لانكا حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر ٧٤١ ، ٢٥٨ ، ١٤١ ، ٢٥٨ على الترتيب ، نجد دولا أخرى تعانى من قلة السكان مثل أثيوبيا وزائير والسعودية وعمان حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٤٢ ، ١٦ ، ٧ ، ٨ على الترتيب(٣) . ورغم ماهو معروف أن من بين الخصائص العامة للتخلف ندرة رؤوس الاموال ، الا أن الملاحظ أن الدول النامية تتفاوت فيما بينها أيضا من هذه الزاوية فالبعض منها تتوافر له رؤوس أموال كثيفة نسبيا (فى شكل فوائض

---

(١) التخلف والتقدم صفات نسبية يتحدد مضمونها بالمقارنات الدولية ، ومن هذا المنطلق نجد أن ما يسمى بالدول النامية فى الاصطلاح السياسى ان هو الا دول متخلفة فى الاصطلاح الاقتصادى طالما أن متوسط دخل الفرد بها بصفة عامة لم يتجاوز ٧٦٢٠ دولار عام ١٩٩٠ (أو بعبارة أخرى هى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط فى تصنيف البنك الدولى . راجع : البنك الدولى: " تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢" ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر . القاهرة ص ١٠) وطالما أنها ـ وذلك هو المعيار الاهم ـ لم تمتلك بعد المقومات الذاتية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لتحقيق التقدم المضطرد فى مستوى المعيشة وبناء الانسان .

(٢) راجع ، محمود محمد عبد الحى : " مفهوم التنمية ومنطلقات الادارة الحديثة" معهد التخطيط القومى . مذكرة خارجية رقم ١٥٢١ . القاهرة ١٩٩١ ص ٧ـ١١ .

(٣) البنك الدولى : مرجع سابق . جدول ١ ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

متراكمة) بينما غالبية هذه الدول تعانى من ندرة رؤوس الاموال (١). ومن حيث الموارد الطبيعية فان توزيعها غير متناسب على مستوى المجموعة الدول النامية (٢) — ولا على مستوى العالم كله — سواء نظرنا الى هذا التناسب من زاوية السكان أو من زاوية المتاح من رؤوس الاموال ... ولاشك أن أدنى صورة من صور التكامل الاقتصادى بين الدول النامية يمكن أن يكون لها تأثير ايجابى فى التخفيف من حدة مشكلة عدم التناسب فى حظ هذه الدول من الموارد المختلفة.

ب — ضيق نطاق الاسواق المحلية للدول النامية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى ، وأن أقامت بعض هذه الدول مثل تلك المشروعات فان تشغيلها اذا ما وجه فقط الى السوق المحلية — يكون عند مستوى أدنى بكثير مما هو ممكن اقتصاديا

---

(١) للتدليل على ذلك نشير الى أنه طبقا لتصنيف البنك الدولى فان ٤١ من الدول النامية هى دول مدينة بصورة باهظة (تزيد فيها ثلاثة من النسب الاساسية التى تتخذ مؤشرات على عبء المديونية عن المستويات الحرجة) ، بينما ٢٨ من هذه الدول مدينة بصورة معتدلة (حيث ثلاثة من النسب الاربعة الاساسية تتجاوز ٦٠٪ من المستوى الحرج ولكنها لاتصل اليه) . وعلى الجانب الآخر نجد أن دول الاوبك ، وكلها تنتمى الى الدول النامية من بين الدول التى تقدم مساعدات انمائية رسمية الى غيرها من الدول (راجع البنك الدولى: مرجع سابق ص ٢٩٥ ، ص ٣٥١—٣٥٢). هذا التباين فى موقف الدول النامية من حيث المديونية والمساعدات يعكس بلا شك تفاوت هذه الدول فى ما هو متاح لها من رؤوس الاموال بالمقارنة ببقية الموارد المتاحة لها.

(٢) يكفى للتدليل على تفاوت حظ الدول النامية من الموارد الطبيعية أن نشير الى ماهو معلوم من استحواذ قلة من هذه الدول على النسبة العالية من انتاج واحتياطيات البترول الخام (على مستوى العالم كله) فى حين أن الكثرة الغالبة من الدول النامية تعانى من ندرة مصادر الطاقة لديها وتعتمد على الاستيراد فى توفير احتياجاتها منها.

وفنيا بسبب ضيق نطاق السوق • وتفسر هذه المشكلة بأسباب متعددة أهمها ارتفاع نسبة النشاط الاقتصادى لغرض الاستهلاك الذاتى subsistence economic activity وانخفاض القوة الشرائية لانخفاض مستويات الدخول ، والتغريب الاستهلاكى للفئات القادرة بفعل أثر التقليد وتغريبهم الاجتماعى والثقافى ، وضعف وسائل الاتصال والنقل ، وخفة الكثافة السكانية فى بعض الدول ، وتفكك أوصال الاقتصاد الوطنى disarticulation of the national economy بفعل تبعية المشروعات العاملة فيه للخارج وتوجهاتها الخارجية فى تأمين مدخلاتها وتصريف الشطر الاكبر من مخرجاتها • وقد تجتمع هذه الاسباب كلها أو بعضها فى تفسير ضيق نطاق السوق فى كل من الدول النامية ومما لاشك فيه أن جدية الأخذ بصورة ملائمة من صور التكامل الاقتصادى فيما بين مجموعة من هذه الدول تسهم الى حد كبير فى علاج معظم هذه الأسباب•

جـ — ضعف قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة التى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية : وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة (وهى اعتبارات اقتصادية بالدرجة الاولى وفنية بالدرجة الثانية) ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بهذه المشروعات من جهة أخرى (وهى اعتبارات فنية بالدرجة الاولى واقتصادية بالدرجة الثانية) • ويفسر ذلك بواحد أو أكثر من ثلاثة معوقات رئيسية هى : قلة رؤوس الاموال التى تكفى لاقامة هذه المشروعات ، وضيق نطاق السوق الوطنية وندرة الكفاءات العلمية والفنية والعمالة الماهرة اللازمة لانشاء وادارة وتشغيل هذه المشروعات •• وتأثير أى من هذه المعوقات الثلاثة ، أو كلها مجتمعة ، أكثر مايكون حدة على مستوى كل دولة منفردة من الدول النامية ، بينما لو تبنت مجموعة من هذه الدول شكلا مناسبا من أشكال التكامل فان ذلك يساعد كثيرا على استرخاء تلك المعوقات ويمكن تلك المجموعة من اقامة مشروعات حديثة ذات حجم أمثل ومستوى تكنولوجى متقدم •

د — ضعف المركز التنافسى والتفاوضى لكل من الدول النامية فى مجال المعاملات الاقتصادية ومايرتبط بها من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية ، وذلك أسبابه ونتائجه المتعددة ، فمن حيث الاسباب

يتمثل أهمها فيما يلى :

١ - اعتماد أغلب هذه الدول - ان لم يكن كلها - على تصدير منتجات أولية زراعية واستخراجية مرونة عرض الكثير منها منخفضة بينما الطلب عليها عالى المرونة.

٢ - اتجاه نسبة مرتفعة من التجارة الخارجية لهذه الدول الى الدول المتقدمة بينما تتواضع نسبة التجارة البينية فيما بينها.

٣ - التوجهات الخارجية لخطط وبرامج التنمية فى معظم الدول النامية من حيث اعتمادها على استيراد معظم مستلزمات الانتاج من الخارج ، وقد أدى ذلك الى تبنى مبدأ خاطئ هو التصدير من أجل الاستيراد ، بدلا من أن يكون التصدير لتصريف فائض المنتجات ، وقد ترتب على هذه التوجهات تعقد مشكلة تمويل هذه الخطط والبرامج سواء تعلق هذا التمويل بالمكون الاجنبى أو المكون المحلى للاستثمارات.

٤ - ويضاف الى ماتقدم التبعية الثقافية والعلمية والفنية ، مع غياب الرؤية الصحيحة للفروق بين هذه التبعية والتعاون فى هذه المجالات مع الدول المتقدمة وهو أمر مطلوب ومن الممكن أن يفيد كثيرا فى تهيئة الانسان فى دول العالم النامى لاحداث تنمية حقيقية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما يقتضى أن تكون ركائز ومنطلقات الثقافة والعلوم والفنون الانتاجية محلية نابعة من طبيعة مجتمعات الدول النامية والقيم والتقاليد الايجابية لهذه المجتمعات بينما يؤدى التعاون مع الدول المتقدمة دور العامل المساعد فى التطوير والتقدم - وهذه الاسباب ترتب نتائج بالغة الخطورة من حيث أنها تعتقل فرص التنمية الحقيقية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا فى الدول النامية ، ولعل من أهم هذه النتائج:

- فقدان المناعة فى مقاومة - أو تحمل - آثار التقلبات الاقتصادية التى تشهدها دول العالم المتقدمة.

- التدهور المستمر لمعدلات التبادل الانمائية والعواملية (١) ولمعدلات التبادل الصافية في كثير من الاحيان ، بما يعنيه ذلك من استنزاف الموارد الحقيقية للدول النامية عبر تجارتها الخارجية وازدياد تخلفها النسبي.

- تفاقم مشكلة الديون الخارجية لهذه الدول وعلى نحو أصبح يهدد استقلالها السياسي واستقرارها الاجتماعي (٢) .

- الاضطرار لقبول برامج تثبيت واصلاح اقتصادية نمطية تفرض على معظم الدول النامية دون مراعاة اختلاف ظروفها المحلية ... وهذه البرامج وأن كان محتواها العلمي يبدو متناسقا ومتماسكا الا أنها في التطبيق كثيرا ماتسفر - خاصة اذا لم تحسن ادارتها وكان هناك اندفاع في تطبيقها- عن تناقضات جوهرية وسياسات ذات نظرة جزئية (٣) بما

---

(١) راجع مفهوم هذه المعدلات وكيفية تقديرها في :

SALAH Mahmoud M. Abd-EL-Hai : " Les termes de L'echange Factoriels du Tiers Monde" These d'Etat . La Sorbonne . Paris 1981 . chs. 3 et 4 .

(٢) راجع هامش ٦ أعلاه.

(٣) لسنا هنا في معرض تقييم برامج التثبيت والاصلاح التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وانما نكتفي بالاشارة الى أنها لاتخل من تناقضات ، كالتناقض من حيث الاعتماد الكثيف على الاسعار العالمية للاشياء (السلع والخدمات) مع اهمال تطبيق نفس الاسعار على خدمات عمل البشر ، والتناقض بين مايسفر عنه تطبيق هذه البرامج من اتجاهات انكماشية في مجالات الاستهلاك والاستثمار وما تحتاجه الدول النامية من زيادة الانتاج والاستثمار لتحقيق معدلات نمو تمكنها من الوفاء بالتزاماتها داخليا وخارجيا.

يعصف بالاستقرار الاجتماعي ويدفع الدول النامية الى مرحلة متخلفة من الرأسمالية (رأسمالية القرن التاسع عشر بكل آثارها الاجتماعية وانهيارتها القيمية والخلقية واتجاهاتها الاحتكارية) دون أن تتوفر لها آليات الخروج من هذه المرحلة(١) .

— ضعف القدرة التفاوضية فى مجال تحديد السياسات التجارية.

فمثلا تتبنى الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية سياسات حمائية فى مواجهة ارتفاع

---

(١) من تجارب الدول الرأسمالية المتقدمة ، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، يمكن أن نوجز هذه الآليات فى :—

١— العقلية الرأسمالية القادرة على تحقيق فائض (بغض النظر عن مشروعية وعدالة وسائلها ، بالاخص خلال القرن التاسع عشر ، وهى محل نقد شديد ولم تعد تناسب أواخر القرن العشرين) وتعبئته فى مجالات استثمارية منتجة دون أن تبدد معظمه فى انفاق بذخى سفيه على نحو مايفعل أثرياء دول العالم النامى الآن .

٢— آفاق استثمارية ممتدة فى بيئة اقتصادية بكر محليا ، وخارجيا فى المستعمرات ومناطق النفوذ.

٣— تصدير القدر الاكبر من المعاناة والقهر والاستغلال الذى صاحب نمو الرأسمالية الوليدة الى شعوب وأبناء المستعمرات فى آفريقيا وآسيا والامريكتين — سواء ظلوا فى أوطانهم أو استقدموا عبيدا وعمالا تابعين ، مما وفر متنفسا اجتماعيا وسياسيا ونفسيا منع الدول الرأسمالية من الانفجار من الداخل وان كان ذلك لم يحصنها تماما من حركات احتجاج عنيفة بلغت حد الثورات فى بعض هذه الدول (كفرنسا فى أواسط القرن التاسع عشر) .

٤— فرص متنامية لتحقيق تراكم رأسمالى مضطرد من خلال استنزاف ثرواتالمستعمرات وتحويلها الى الدول الام ومن خلال أنشطة الشركات دولية النشاط خاصة فى مجال البترول والخامات الاساسية ... وما من شك أن مثل هذه الآليات لاتتوفر حاليا للدول النامية.

القدرة التنافسية لبعض الدول فى بعض المنتجات (١) فى حين أن هذه الدول المتقدمة تدفع — بنفسها مباشرة أو من خلف البنك الدولى وصندوق النقد الدولى — الدول النامية الى تحرير تجارتها والتخلى عن أى سياسة أو اجراءات حمائية.

وليس هناك شك فى أن تحقيق صورة ملائمة وجادة من صور التكامل بين الدول النامية أو مجموعات من بينها ، يمكن أن يسهم فى معالجة أسباب ضعف المركز التنافسى والتفاوضى لهذه الدول ويحد من النتائج المترتبة على هذه الاسباب ، وتزداد فعالية التكامل فى هذا الجانب بقدر اقترابه من صيغة السوق المشتركة ثم من صيغة الوحدة الاقتصادية والسياسية.

أهمية التكامل الاقتصادى لدول المنطقة العربية :

اذا كنا فيما تقدم قد أوضحنا أهم مبررات التكامل الاقتصاديةبين الدول النامية بصفة عامة ، فلاشك أنه على مستوى كل منطقة ، أو اقليم ، يضم عددا من الدول النامية ، توجد مبررات أخرى اضافية تعكس السمات الخاصة لاقتصاديات ومجتمعات الدول المنتمية لهذه المنطقة أو ذلك الاقليم . وهكذا فانه بالنسبة للدول العربية تبرز مبررات اضافية تحبذ التكامل الاقتصادى فيما بينها وتجعله

---

(١) نكتفى هنا ببعض الامثلة فنشير الى السياسات الحمائية للولايات المتحدة الامريكية والسوق الاوربية فى مواجهة المنتجات اليابانية من السيارات والالكترونيات ، وكذلك السياسات الحمائية لدول السوق الاوربية فى مواجهة منتجات البتروكيماويات من السعودية وبعض دول الخليج ولمزيد من الامثلة ، بالاضافة الى التعرف على أشكال الحماية التى تتبعها الدول الصناعية المتقدمة ، ارجع :
محمد عبد الشفيع عيسى ؛" الحماية التجارية فى العالم الصناعى وآثارها على العالم الثالث . المشكلة والحلول المطروحة" الجزء الثالث من دراسة بعنوان " الاتجاهات المعاصرة فى التجارة الدولية . الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة" . معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٩٦ . القاهرة ١٩٨٩ . ص ١١ ـــ ١٩ والملحق الوارد بآخر المذكرة.

مطلبا حيويا لمجتمعاتها ، ولعل أهم هذه المبررات يتمثل فى :

١ — أن الدول العربية تمتد جغرافيا فى منطقة متنوعة الموارد الزراعية والاستخراجية ، وبها كفاءات بشرية متعددة فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى فضلا عن قدرات علمية وبحثية تغطى أغلب مجالات العلوم والبحوث اللازمة للتطوير والتقدم التكنولوجى ، ومن بينها تسع دول مصدرة رئيسية للبترول وتتجمع لديها فوائض كبيرة من رؤوس الاموال التى لا تجد لها — فى ظل التشرذم العربى الحالى — مجالات استثمار سوى فى الدول الغربية المتقدمة (١) ، ورغم ذلك فان كل الدول العربية تعانى من عجز فى موازينها التجارية (مع استبعاد صادرات البترول بالنسبة للدول البترولية) نتيجة اعتمادها الكثيف على استيراد الغذاء والكساء ومستلزمات الصناعات المحلية (ومعظمها صناعات استهلاكية خفيفة) وكثير من السلع المصنعة الاستهلاكية ، فضلا عن اعتماد كثير من هذه الدول على استقدام الخبرات الاجنبية والركون الى ما يسمح لها به (وهو محدود بأهداف الدول المتقدمة) من ثمار التقدم العلمى والجهود البحثية فى الدول الغربية المتقدمة ... ومما لاشك فيه أن التكامل الاقتصادى بين الدول العربية يمكن أن يحقق درجة عالية من التناسب والتناسق بين عناصر الانتاج ، وكذلك بين المشروعات الانتاجية ، فى اطار مجموعة الدول العربية ككل ، كما أنه يحد من — ان لم يقض على — تبعيتها للعالم الخارجى بزيادة قوتها التفاوضية ، والتخفيف من الاعتماد على الخارج فى الغذاء والكساء وكثير من المنتجات الصناعية فضلا عن حماية فوائض رؤوس الاموال البترولية العربية من التبديد والضياع فى

---

(١) بلغت الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى فى الخارج ٣٤٩٫٤ مليار دولار سنة ١٩٨٩ منها فقط ٤٤٫٦ مليار دولار فى الدول النامية (بنسبة ١٢٫٨٪) و٢٧ مليار دولار فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (بنسبة ٧٫٨٪) والباقى فى الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية . انظر : رضا هلال : " لعبة البترودولار" سينا للنشر . ص ٤٨ .

مضاربات البورصات العالمية وفى الانشطة المصرفية الدولية[١] دون خبرة كافية بهذه الانشطة وخفاياها ٠

٢ — تعانى الدول العربية من حالة تناقض مزمنة بين حلم التجمع والوحدة وواقع التشرذم والفرقة ، رغم أن الحلم فى حد ذاته ليس من ضرب المحال والواقع ليس قدرا محتوما فمكامنه الفعلية من عناصر القوة واحتمالاتها لايستهان بها ٠٠٠ ولاسبيل الى التخلص من حالة التناقض وتوابعها هذه الا بتغييرات جوهرية فى فكر وعقلية رجال الحكم والادارة والثقافة فى الدول العربية ، وفى برامج التعليم وتوجهات أجهزة الاعلام فى هذه الدول ٠ ومن أهم ما يمهد لهذه التغييرات أن توضع المصالح الاقتصادية المتبادلة بين شعوب ودول المنطقة العربية فى مكانة تسبق — وتعلو على — أى توجهات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية لكل من نظم وشعوب الامة العربية ، فالمصالح الاقتصادية المتبادلة كفيلة ، تدريجيا ، بنزع فتيل التنافر والتناحر بين هذه التوجهات ثم بتحقيق تناسق وانسجام تدريجى فيما بينها ٠ وذلك ما يخلق أرضية صلبة تهيئ الواقع العربى لبلوغ حلم الوحدة فى صورة جادة وملائمة ٠ وما من شك أن التكامل الاقتصادى بين الدول العربية هو السبيل الفعال لتحقيق هذه التغيرات ولتحقيق الحلم المنشود بيد أننا نسترعى الانتباه الى ضرورة تلافى تجارب الدول العربية الماضية فى هذا الشأن حين كانت اتفاقيات

---

(١) وليس انهيار الاثنين الاسود (١٩٨٧/١٠/١٩) ببعيد عن الاذهان ، ففى هذا اليوم وحده حققت الاسهم خسائر تربو على ٥٠٠ مليار دولار قدر نصيب الدول العربية منها بـ ٦٠ مليار دولار (أنظر : فتحى الخضراوى : " نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الاسود " مجلة العلوم الاجتماعية ٠ جامعة الكويت ٠ مجلد ١٦ العدد ٣ خريف ١٩٨٨ ص ١٧) ، كذلك تحملت الدول العربية خسائر باهظة فى انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى أواخر ١٩٩١ ٠

التكامل[١] لاتعدو أن تكون استهلاكيا على الورق لامال وتطلعات جماهيرية أو اتوجهات سياسية لبعض النظم الحاكمة فى العالم العربى ، دون أن يتوفر لهذه الاتفاقيات الاسس الموضوعية ولا الخطوات العملية الجادة لوضعها موضع التنفيذ • ومن ثم قد يكون من الاوفق أن تخطو الدول العربية فى التكامل بخطى وئيدة ولكن يتوفر لها الثبات والاصرار•

٣ ـ لاشك فى حاجة دول المنطقة العربية الى التكامل الاقتصادى فيما بينها لتوفير قاعدة قوية تحمى كيانها من عوامل التفكك والذوبان خاصة والعالم يمر بمرحلة اعادة تشكيل للنظام الاقتصادى والسياسى العالمى ، وتنبئ المؤشرات السائدة فى هذه المرحلة عن أنالمستقبل سيكون للكيانات الاقتصادية الكبرى القادرة على التعامل المتكافئ مع بعضها البعض •

(١) مثال ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (التى عقدت فى سنة ١٩٥٧ ووقع عليها سنة ١٩٦٤) • راجع تقييم محاولات التكامل العربى خلال الفترة ٥٧ ـ ١٩٦٤ فى: ٩حمد الغندور : " الاندماج الاقتصادى العربى " معهد البحوث والدراسات العربية العالية • القاهرة ١٩٧٠ ص ١٠٢ ـ ١٥٤ • ومحمد عبد المنعم عفر : " التكامل الاقتصادى العربى" معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية ٢٧٤ • القاهرة ١٩٧١ ••• ومن الامثلة أيضا اتفاقيات التعاون الاقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون العربى• ومجلس التعاون المغاربى ، وكلها اتفاقيات لانلمس لها أثرا يذكر فى تحقيق خطوات جادة نحو صورة فعالة من صور التكامل الاقتصادى ، بل ان الكثير من بنود هذه الاتفاقيات لايعدو كونه حبرا على الورق (لدراسة هذه المحاولات وتقييمها راجع : محمد سعيد بسيونى : " تحقيق التنمية فى اطار التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية " رسالة ماجستير • جامعة الزقازيق • فرع بنها ١٩٩٢ ص ٨٨٧ ـ ١٣٩)•

العربية ، وفى برامج التعليم وتوجهات أجهزة الاعلام فى هذه الدول . ومن أهم ما يمهد لهذه التغيرات أن توضع المصالح الاقتصادية المتبادلة بين شعوب ودول المنطقة العربية فى مكانة تسبق ـ وتعلو على ـ أى توجهات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية لكل من نظم وشعوب الامة العربية ، فالمصالح الاقتصادية المتبادلة كفيلة ، تدريجيا ، بنزع فتيل التنافر والتناحر بين هذه التوجهات ثم بتحقيق تناسق وانسجام تدريجى فيما بينها . وذلك ما يخلق أرضية صلبة تهيئ الواقع العربى لبلوغ حلم الوحدة فى صورة جادة وملائمة . وما من شك أن التكامل الاقتصادى بين الدول العربية هو السبيل الفعال لتحقيق هذه التغيرات ولتحقيق الحلم المنشود ، بيد أننا نسترعى الانتباه الى ضرورة تلافى تجارب الدول العربية الماضية فى هذا الشأن حين كانت اتفاقيات التكامل(١) لاتعدو أن تكون استهلاكيا على الورق آمال وتطلعات جماهيرية أو لتوجهات سياسية لبعض النظم الحاكمة فى العالم العربى ، دون أن يتوفر لهذه الاتفاقيات الاسس الموضوعية ولا الخطوات العملية الجادة لوضعها موضع التنفيذ . ومن ثم قد يكون من الاوفق أن تخطو الدول العربية فى التكامل بخطى وئيدة ولكن يتوفر لها الثبات والاصرار .

٣ ـ لاشك فى حاجة دول المنطقة العربية الى التكامل الاقتصادى فيما بينها لتوفير قاعدة قوية تحمى كيانها من عوامل التفكك والذوبان خاصة والعالم يمر بمرحلة اعادة تشكيل للنظام الاقتصادى والسياسى العالمى ، وتنبئ المؤشرات السائدة فى هذه المرحلة عن أن

---

(١) مثال ذلك اتفاقية الوحدةالاقتصادية العربية (التى عقدت فى سنة ١٩٥٧ ووقع عليها سنة ١٩٦٤) . راجع تقييم محاولات التكامل العربى خلال الفترة ٥٧ـ١٩٦٤ فى: أحمد الغندور : "الاندماج الاقتصادى العربى" معهد البحوث والدراسات العربية العالمية . القاهرة ١٩٧٠ ص ١٠٢ ـ ١٥٤ . ومحمد عبد المنعم عفر: " التكاملالاقتصادى العربى " معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية ٢٧٤ . القاهرة ١٩٧١ . . . ومن الامثلة أيضا اتفاقيات التعاون الاقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجى ، ومجلس التعاون العربى ، ومجلس التعاون المغاربى ، وكلها اتفاقيات لانلمس لها آثرا يذكر فى تحقيق خطوات جادة نحو صورة فعالة من صور التكامل الاقتصادى ، بل ان الكثير من بنود هذه الاتفاقيات لايعدو كونه حبرا على الورق (لدراسة هذه المحاولات وتقييمها راجع : محمد سعيد بسيونى: " تحقيق التنمية فى اطار التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية" رسالة ماجستير . جامعة الزقازيق . فرع بنها ١٩٩٢ ص ٨٨٧ ـ ١٣٩ .)

٤ــ يعد التكامل الاقتصادى العربى ضرورة حتمية لترشيد النمو الضار لظاهرتين رئيستين :

أ ــ التناقض الصارخ بين أوضاع دول عربية فرص الاستثمار بها أقل مما لديها من فوائض رأسمالية هائلة تأخذ طريقها الى البنوك الاجنبية خارج الوطن العربى وداخله ، والى المضاربات فى أسواق المال والعقارات الدولية ، ودول عربية أخرى بها فرص استثمار هائلة ولكنها ترزح تحت وطأة الديون وتخضع لشروط وبرامج اقتصادية (فى اطار مايعرف بالاصلاح الاقتصادى) تربطها بعجلة الاقتصاد العالمى ومن ثم تقلل من فرص التكامل الاقتصادى العربى .

ب ــ التسابق بين الدول العربية فى انشاء صناعات استهلاكية خفيفة متنافسة تؤدى الى تفكك أوصال الاقتصاد العربى وترفع من تكلفة الخطو فى مجال التكامل الاقتصادى لما يعنيه ذلك من ضرورة اختفاء عدد متزايد من المشروعات المتنافسة كلما تأخرت خطوات التكامل الاقتصادى العربى .

٥ــ يعد التكامل الاقتصادى العربى ضرورة حتمية لامكانية ادارة الصراع العربى الاسرائيلى على نحو يحفظ كيان الدول العربية ويحمى مصالحها ، وذلك لسببين متكاملين :

أ ــ ان الصراع العربى الاسرائيلى هو صراع حضارى بالدرجة الاولى ولن ينحسم لصالح أى من الطرفين الا بقدر نجاحه فى تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى وسياسى نابع من قدرات ذاتية تعكس مفهوم الاستقلال الوطنى وحرية الارادة (وهو مفهوم لايعنى ــ عندنا ــ العزلة أو الصدام وانما يتحصل فى التعاون الدولى القائم على توازن المصالح المتبادلة) . وباعتبار أن شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسرائيل تمتد فى معظم الدول المتقدمة بفعل النفوذ الاقتصادى والاعلامى للصهيونية العالمية وجماعات الضغط الموالية لاسرائيل ، فان تكامل الدول العربية اقتصاديا يعتبر حدا أدنى يلزم تحقيقه لتتمكن الدول العربية من النجاح فى ادارة صراعها الحضارى مع اسرائيل والقوى المساندة لها .

ب — أن ما تشهده السنوات الاخيرة من جهود لاحلال السلام فى المنطقة العربية عن طريق اخماد الجانب العسكرى فى الصراع العربى الاسرائيلى هو جزء من متغيرات تهيئة المسرح الدولى لنظام عالمى جديد(١) لن تتبلور معالمه وتتحدد سماته قبل مرحلة طويلة من الصراع الحضارى بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية والاخلاقية ، والمنطقة العربية من أهم المناطق التى سيدور معها وحولها هذا الصراع ، واسرائيل ستلعب دورها فى هذا الصراع باحتمالين ربما لايكون لهما ثالث :

الاول : أن تستمر اسرائيل مركزا متقدما للحضارة الغربية وتظل رأس حربة الى الدول العربية تستنفد طاقاتها بما يعوقها عن بناء النموذج الحضارى الخاص بها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا(٢) وهذا أضعف الاحتمالين من وجهة نظرنا .

---

(١) لانعتقد أن اخماد الجانب العسكرى فى أى صراع — على اتساع رقعة العالم — كاف لاحلال سلام حقيقي ودائم بين أطراف هذا الصراع سيما اذا كان العرب واسرائيل هم أطراف هذا الصراع ، ومن ثم فاننا وان كنا نرحب بجهود السلام الحالية ونرجو أن تسفر عن نتائج ايجابية للاطراف المشاركة فيها — مع تسليمنا بأن هذه النتائج لابد ستعكس تفاوت موازين القوة على أرض الواقع بأبعادها العسكرية والاقتصادية المحلية والدولية — الا أننا نسترعى الانتباه الى أن هذه النتائج لن تكون سوى مقدمة لدفع الصراع الحضارى ، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بين العرب واسرائيل الى السفور بعد أن كان محجوبا بأزيز الطائرات والصواريخ ودوى المدافع ودماء آلاف الشهداء على الجانب العربى ومئات القتلى على الجانب الاسرائيلى .

(٢) لايخفى على القارىء أن وسائل استنفاد هذه الطاقة ليست بالضرورة أدوات التدمير القتالية فى صراع عسكرى ، فهذه ربما تكون أهونها شأنا ، وانما هى بالدرجة الاولى اقتصادية واجتماعية وثقافية ، ويكفى أن نشير الى أثر التقليد فى أنماط الاستهلاك ونتائجه فى تبديد الموارد والاسراع بمعدل التزايد الكمى والنوعى فى الحاجات الانسانية على حين تتخلف وسائل اشباع الحاجات المنتجة محليا عن مواكبة هذا التزايد ، وتأثير الغزو الثقافى وفى مجال الفنون فى تغريب أنماط التفكير والسلوك ، وأثر هذا وذاك فى تغيير القيم والعادات والتقاليد لفئات اجتماعية بعينها (عادة ماتكون هى المسيطرة على دفة الاقتصاد والسياسة) ووضعها فى موقف متنافر مع القيم والعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع ، بل ان هذا التنافر قد يتحول الى صراع وعنف متبادل بين هذه الفئات وشرائح اجتماعية عريضة ، ويكون من نتائج ذلك تبديد قوى المجتمع وطاقاته على النمو والتقدم وتشويه بنيته الاجتماعية والسياسية .. وليس بخاف على أحد دور القوى الاجنبية فيما تشهده المنطقة العربية من قلاقل اجتماعية وحركات عنف وارهاب طائشة ، وان اكتست بثوب دينى (وكالة الاديان السماوية

(= = =)

والثانى : أنه ، ومع عدم اغفال ما لليهود وللصهيونية العالمية من دور هام فى نشأة الحضـــــارة الغربية واستمرارها (وان تخفى هذا الدور فى مراحل تاريخية كثيرة) الا أن اسرائيـــل خاصة مع احلال السلام العسكرى فى المنطقة ، يتوقع أن تعمل على أن تكون لها اليـــد العليا فى قيادة المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وثقافيا لبناء نموذج حضارى خاص ببنـــى اسرائيل ، تحكمه أفكارهم المغلوطـة حول أنهم شعب الله المختار، ويتجه الى تصفيـــة حسابات اليهود مع الدول الغربية (حيث واجهوا العداء الحقيقى وتعرضوا للاضطهـــاد منذ أواخر العصور الوسطى وحتى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية) وأدواتهم فـــى ذلك سوف تكون علمية تكنولوجية اقتصادية اجتماعية وثقافية بالدرجة الاولى ... وهـــذا الاحتمال الثانى هو الارجح لدينا.

وأيا كانت فرص ترجيح أحد الاحتمالين ، فكلاهما لاينبئ سوى بأخطار داهمة تحيط بالعالـــم العربى فى الحال وفى المستقبل ، ولاسبيل لمواجهة هذه الاخطار الا باتجاه الدول العربية الـــى تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها بخطى ثابتة لخلق اقتصاد عربى قوى تنشط فيه عوامل التقـــدم الذاتى المضطرد وتكون معاملاته مع التكتلات الاقتصادية الاخرى وكافة القوى الاجنبية (بما فيهـــا اسرائيل) على أساس الندية وليس التبعية ، ولاسبيل غير ذلك لتوفير قاعدة صلبة يرتكز عليهـــا الكيان العربى بما يحميه من أخطار الخضوع والتبعية والتفتيت والذوبان.

أشكال التكامل الاقتصادى :

اذا كنا فيما تقدم قد تعرضنا لبيان أهمية التكامل الاقتصادى للدول النامية مع تركيز خـــاص على الدول العربية باعتبار ذلك مدخلا لدراسة آثار السوق الاوربية المشتركة ـ أو بالاحرى أوربـــا

(= = =) من العنف والارهاب براء) الا أنها تعبر فى جوهرها عن استقطاب اجتماعى حاد بيـــن تركز الثراء وفرص العمل فى جانب قمة اجتماعية محدودة وانتشار الفقر والمعاناة والبطالـــة فى جانب فئات اجتماعية عريضة ، وبين قلة مسيطرة سياسيا واقتصاديا واعلاميا فى الداخـــل وتابعة ومروجة لانماط تفكير وسلوك وعادات وتقاليد وافدة من الخارج وكثرة لاتنسجم مـــع هذه التبعية ولا تتقبل هذا الترويج.

الموحدة ـ على مصر والمنطقة العربية ، فاننا نكرس بقية هذا الفصل التمهيدى لشئ من البيـــــان حول أشكال التكامل الاقتصادى وآثاره • فالتعرف على كل من هذه الاشكال من حيث حدودهـــــا ومقوماتها وآثارها له أهمية مزدوجة : فمن جهة ، يساعدنا ذلك فى فهم طبيعة السوق الاوربيـــــة المشتركة من حيث موقعها على خريطة تجارب التكامل الاقتصادى فى العالم ومواطن القوة التى تمثلهـــا هذه السوق فى تعاملاتها مع العالم الخارجى ، وبالاخص المنطقة العربية التى تعنينا فى هذا البحـــث ومن جهة أخرى فان التعرف على أشكال التكامل وآثارها ينير الطريق أمام الدول العربية لانتخـــاب البداية الملائمة للتكامل الاقتصادى فيما بينها على طريق تحقيق أمل الوحدة الاقتصادية العربية•

ولبيان موجز عن أشكال التكامل نبدأ بتعريف التكامل الاقتصادى من زاويتين :

الاولى : باعتباره عملية process فينصرف الى تنفيذ مجموعة اجراءات تستهدف الغاء التمييز بيـــن الوحدات الاقتصادية التى تنتمى الى مجموعة دول مختلفة •

الثانية : باعتباره حالة قائمة state of affairs فانه يستدل عليه بغيـــاب أشكال التمييز المختلفة بين الاقتصادات الوطنية للدول أعضاء هذا التكامل (١)

وفى ضوء هذا التعريف ، يمكن التمييز بين خمسة أشكال أو درجات ، للتكامل الاقتصادى(٢) :

١ ـ منطقة التجارة الحرة Free Trade Area وفيها تلغى التعريفات والحواجـز الجمركية على تبادل السلع بين الدول أعضاء المنطقة على ألا يكون منشؤها أجنبيا عن تلـــك الدول ، ويبقى لكل منها حرية تحديد تعريفاتها وحواجزها قبل الدور غير الاعضاء•

---

(١) أنظر"
Bela BALASSA :" The Theory of Economic Integration"
George Allen & Unwin Ltd. London 1962. p.1.

(٢)
Bela BALASSA : Ibd. p.2.

٢ - الاتحاد الجمركى Customs Union ، وفيه يضاف الى مقومات منطقة التجارة الحرة تبنى الدول أعضاء الاتحاد معاملة جمركية موحدة تجاه الدول غير الاعضاء.

٣ - السوق المشتركة Common Market وفيها يضاف الى مقومات الاتحاد الجمركى الغاء القيود على حركة عوامل الانتاج فيما بين الدول أعضاء السوق.

٤ - الاتحاد الاقتصادى Economic Union وفيه يضاف الى مقومات السوق المشتركة ايجاد نوع من التوافق والانسجام بين السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الاعضاء على نحو يلغى أثر هذه السياسات فى التمييز بين السلع محل التبادل ، وعوامل الانتاج فى حركتها بين هذه الدول .

٥ - الاندماج الاقتصادى الكلى Total Economic integration وفيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء الى مستوى توحيد هذه السياسات فتوحد السياسات النقدية والمالية وسياسات مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية كما توحد السياسات الاجتماعية ذات الابعاد الاقتصادية ، كما يتطلب الاندماج الاقتصادى الكلى انشاء سلطة فوق قومية supra-national authority تكون قراراتها ملزمة للدول الاعضاء.

هذه هى الاشكال الرئيسية للتكامل طبقا لتعريفه على نحو ماتقدم، ومع ذلك قد يكون من المفيد أن نذكر أن البعض يعتبر أن صور التكامل تمتد لتشمل كل ترتيب اقتصادى ، بين دولتين أو أكثر ، من شأنه أن يؤثر فى هياكل التجارة الخارجية (من حيث التوزيع الجغرافى أو التوزيع النوعى) سواء فيما بين هذه الدول أو بينها وبين غيرها من الدول (١) ومن ثم يكون لهذا

---

(١) أنظر Sidney WELLS: " International Economics"

Minerva Series, George Allen & Unwin.

London 1973. p. 273.

الترتيب انعكاسات على الاقتصادات الوطنية للدول أعضاء هذا الترتيب وغالبا للدول الرئيسية بين شركائها التجاريين • وبناء على ذلك يمكن اعتبار الاتفاقيات التفضيلية preferential agreements صورة أولية من صور التكامل تضاف الى الخمس صور السابقة ، وبمقتضى هذه الاتفاقات تتبادل الدول أعضاءها منح تفضيلات جمركية لبعضها البعض ، وتنصب هذه التفضيلات أساسا على تخفيض الرسوم الجمركية أو الغائها بالنسبة لبعض وارداتها المتبادلة ، وقد تمتد هذه المعاملة التفضيلية الى الاستثناء من القيود الكمية التى تفرضها هذه الدول على بعض الواردات المتبادلة فيما بينها •

آثار التكامل الاقتصادى (١) :

يترتب على التكامل الاقتصادى آثار على الدول الاعضاء فى آى من صوره — حتى ولو كانت أبسط هذه الصور — وأيضا على الدول الاخرى بخلاف هؤلاء الاعضاء • وتتراوح هذه الآثار بين القوة والضعف تبعا لصورة التكامل — أو درجته — وتبعا لما اذا كانت اقتصادات الدول الاعضاء متنافسة أو متكاملة مع بعضها وللتكاليف النسبية للمنتجات محل التبادل لهذه الدول سواء فيما بينها أو فيما بينها وبين الدول الاخرى خارج نطاق التكامل ••• وعادة ما تدرس آثار التكامل من خلال مايعرف بنظرية الاتحاد الجمركى The Customs Union Theory باعتباره أن الاتحاد الجمركى ، كدرجة متوسطة بين درجات التكامل الاقتصادى ، يهيئ الفرصة لتحقيق كل آثار التكامل الاقتصادى المرتبطة بالتغيرات فى التوزيع الجغرافى والنوعى للتجارة الخارجية للدول أعضاء التكامل فالاتحاد الجمركى ، وهو يلغى كافة الحواجز الجمركية — من رسوم وتعريفات وقيود كمية أو نوعية — بين الدول أعضائه كما يقيم سياجا جمركيا موحدا بين هذه الدول والعالم الخارجى ، يؤدى الى تحقيق نوعين من آلآثار المرتبطة بالتجارة الخارجية :

---

(١) للتعرف تفصيلا على آثار التكامل الاقتصادى ، راجع :

Bela BALASSA : op.cit. p.p. 21 - 48.

Sidney WELLS : op.cit. p.p. 275 - 288.

ـ الاثار الانشائية على التجارة trade creation ومضمونها أن يتم التحول من مصدر للمنتجات عالى التكلفة الى مصدر للمنتجات منخفض التكلفة ، ويكون هذا التحول داخل منطقة الاتحاد الجمركى ، فمثلا اذا كانت دولتان أ ، ب تنتجان احتياجاتهما من السلعة س قبل قيام الاتحاد الجمركى بينهما ولكن تكلفة انتاج هذه السلعة فى الدولة أ تزيد عن تكلفة انتاجها فى الدولة ب ، فانه بعد قيام الاتحاد الجمركى يترتب على الغاء القيود الجمركية بين الدولتين تحول مستخدمو السلعة س فى الدول أ من مصدرها المحلى عالى التكلفة الى مصدرها منخفض التكلفة فى الدول ب • وهذا التحول من شأنه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركى فضلا عن أنه يعيد تخصيص الموارد فى هذه الدول على نحو يرفع كفاءة استخدامها ويزيد من كمية السلع والخدمات التى يمكن انتاجها بقدر معين من الموارد تمتلكه الدول الاعضاء ، فالغاء الحواجز الجمركية فيما بينها يمكن كل منها من التخصص فيما تتمتع به من مزايا نسبية•

ـ الآثار التحويلية فى التجارة trade diversion ومضمونها التحول من مصدر للمنتجات منخفض التكلفة الى مصدر للمنتجات عالى التكلفة • وعادة مايكون هذا التحول فى اتجاه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الاتحاد الجمركى على حساب تجارتها مع الدول الخارجية التى تتجه للانخفاض • ففى المثال السابق اذا كانت الدولة أ ـ قبل قيام الاتحاد الجمركى ـ تستورد السلعة س من دولة أخرى ج حيث تكلفة الانتاج بهذه الدولة اقل من التكلفة فى الدول ب ـ ، ولكن بعد قيام الاتحاد الجمركى بين الدول أ والدولة ب أصبحت الدولة أ تستورد السلعة س من الدولة ب فان ذلك يعنى أن قيام الاتحاد الجمركى ترتب عليه أثر تحويلى للتجارة من خارج الاتحاد الجمركى الى داخله مع انخفاض فى كفاءة استخدام الموارد على مستوى الدول الثلاث •

وهكذا ، يمكن القول ، بصفة عامة ، أنه كلما كانت الآثار الانشائية أقوى من الآثار التحويلية فان الاتحاد الجمركى يؤدى الى تخصيص أفضل للموارد على مستوى الدول الاعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولى ككل ، كما يؤدى الى زيادة كفاءة استغلال القدر المتاح من الموارد ـ معبرا عنها

بزيادة المنتجات ـ على المستويين أيضا ، وذلك ما يكون له أثر ايجابى فى الرفاهية الممكنة potential welfare نتيجة مايترتب على ذلك من زيادة الدخل الحقيقى من النشاط الانتاجى فى هذين المستويين ، وكلما كانت الآثار التحويلية أقوى من الآثار الانشائية فان الاتحاد الجمركى يؤدى ، غالبا ، فى الآجل القصير الى سوء تخصيص الموارد على مستوى الدول الاعضاء أو على مستوى الاقتصاد الدولى ، وذلك ما يكون له أثر سلبى على الرفاهية الممكنة على المستويين ، ومع ذلك يجب أن نلاحظ أن ادخال عنصر الزمن فى الاعتبار، بما يعنيه من تغيرات ديناميكية فى اقتصادات الدول الاعضاء ، يؤدى عادة الى تغيير هذه النتائج ٠

كذلك فان الاتحاد الجمركي يكون له آثار توزيعية من حيث أنه يؤثر على عوائد عوامل الانتاج ، ومن ثم على توزيع الدخل سواء على المستوى الوطنى لكل من الدول الاعضاء أو على مستوى شركائها التجاريين من الدول الاخرى٠

ونختتم هذه الاشارة الموجزة عن آثار التكامل الاقتصادى ببضع ملاحظات جديرة بالاعتبار:

١ ـ لاشك أن ما تقدم من آثار انما يلخص آثار الاتحاد الجمركى على كل من الانتاج والاستثمار والاستهلاك وحجم السوق وكفاءة تخصيص الموارد المادية والبشرية (ودرجة الندرة النسبية لهذه الموارد) فى الدول الاعضاء وكذلك انعكاس هذه الآثار على نفس المتغيرات فى اقتصاديات الشركاء التجاريين من الدول الاخرى خارج نطاق الاتحاد الجمركى٠

٢ ـ يجب التفرقة بين آثار الاتحاد الجمركى فى التحليل الساكن حيث لاندخل عنصر الزمن بتغيراته الديناميكية فى الاعتبار ، وآثاره فى التحليل الديناميكى ، واذا كان التحليل الساكن يوفر ميزة بساطة التحليل ووضوحه الا أن معيار الحكم على فعالية الاتحاد الجمركى وآثاره الايجابية والسلبية هو النتائج التى يتم التوصل اليها من خلال التحليل الديناميكى٠

٣ ـ أن دراسة آثار الاتحاد الجمركى تعتبر هى المجال الرئيسى لدراسة آثار التكامل الاقتصادى فى صوره المختلفة ، مع مراعاة اختلاف خصائص ومقومات كل من هذه الصور عند بحث

الآثار المترتبة عليها • فالآثار الانشائية والتحويلية — مع اختلاف فى درجة قوة كل منها تبعا لخصائص اقتصادات الدول الاعضاء — تعتبر نتيجة لازمة لقيام الاتحاد الجمركى بحكم الغاء كافة القيود الجمركية بين أعضائه واتخاذ سياج جمركى موحد بينها وبين العالم الخارجى• بينما فى حالة منطقة التجارة الحرة — طالما أن الاجراء التكاملى يقتصر على الغاء القيود الجمركية على الغاء القيود الجمركية على التجارة بين الدول الاعضاء — فان فرص وقوع الآثار الانشائية تتساوى مع نفس الفرص فى حالة الاتحاد الجمركى بينما تنعدم فرص حدوث آثار تحويلية الا اذا لجأت كل دولة عضو فى منطقة التجارة الحرة الى رفع الرسوم الجمركية على الواردات المنافسة لمنتجات الدول داخل المنطقة بدرجة تجب الفرق بين التكاليف المنخفضة فى الدول غير الاعضاء والتكاليف المرتفعة فى الدول الاعضاء ، وذلك نادرا مايحدث طالما ظل هدف الدول الاعضاء فى التكامل مقتصرا على منطقة التجارة الحرة ••• أما فى صور التكامل الاكثر ارتقاء — السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية والاندماج الاقتصادى التام — فان الآثار الانشائية والتحويلية تعتبر أيضا نتيجة لازمة لقيام احدى هذه الصور بيد أن النتائج الايجابية لهذه الآثار على الدول الاعضاء يتم تعزيزها من خلال حرية انتقال عوامل الانتاج ، وتنسيق السياسات الاقتصادية ، ثم توحيد هذه السياسات (تبعا لصورة التكامل التى تتبناها الدول الاعضاء) ، وهذه الاجراءات نفسها تعالج ما قد يترتب على هذه الآثار من سلبيات للدول الاعضاء فى الأجل القصير فضلا عن أنها تقضى على هذه السلبيات بمرور الزمن وتعيد تشكيل أسس التخصص وتقسيم العمل سواء بين الدول الاعضاء أو بينها وبين الدول الاخرى ••• ولاشك أنه فى كافة صور التكامل تنعكس آثاره على الانتاج والاستثمار والاستهلاك وتخصيص الموارد وحجم السوق وتوزيع الدخل سواء فى الدول الاعضاء أو غيرها من الدول خارج منطقة التكامل •

الفصـــــل الثانـــــــــــــى

اعـــداد

(ا.د / اجلال راتب العقيلـــى)

الفصـــــــل الثانى

الحرب العالمية الثانية والظروف السياسية والاقتصادية والتى واكبت انشاء السوق الأوروبية المشتركة

الحرب العالمية الثانيـــة
والظروف السياسية والاقتصادية التى واكبت انشاء
السوق الأوروبية المشتركـــة

خرجت الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية منهكة سياسيا واقتصاديا بسبب هزيمتها واحتلال أراضيها وأخذ الشلل والضعف يدب فى اقتصادياتها فارتفع معدل التضخم الى أرقام لم يكن لها مثيل مـــن قبل كما انتشرت البطالة فى العديد من الدول الأوروبية ، هذا الوضع المتفاقم قد دعا ساسة وحكـــــام هذه الدول الى البحث عن كيان اقتصادى وسياسى يمكنها من اعادة سيطرتها وقوتها من ناحية ، والوقـوف أمام العملاقين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) من ناحية أخرى ٠

وقد روئى لحكام الدول الأوروبية أن هذا لن يتحقق الا اذا تجمعت هذه الدول وتكلمت بصـوت واحد ٠

(١) الظروف السياسية قبل انشاء السوق :

كانت الدول الأوروبية قبل قيام الحرب العالمية الثانية متقدمة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ومـــا أن وقعت الحرب وتمزقت الدول الأوروبية وأصبحت ضعيفا اقتصاديا ومفككة اقتصاديـا ٠ هذا التفكـــــك والانقسام الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية أفقد الأوروبيون الثقة فى قوميتهم وفى وطنهم ٠

وقد أخذ المواطنون الأوروبيون يهمـــون على وجوههم بحثا عن وطن لهم وهويـــة قومية لهـم وقد دعم هذا الوضع البحث عن قيام اتحاد أوروبى يسمو فوق القوميات ويحقق للسياسيين أحلامهم فـــى توحيد أوروبا ٠

وقد كان لانقسام ألمانيا بعد الحرب الى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية ، والتخوف من الرغبـــة الألمانية فى الانضمام والذى يتأتى عن طريق قيام الحرب لتوحيد شطرى ألمانيا ، ولدرء هذا الخطـــر المتحمل الوقوع يمكن تفاديه من خلال التكامل الأوروبى ٠ لذلك روئى لساسة أوروبا حل هذه المشكلـــة عن طريق احلال القومية الأوروبية محل القومية الالمانية وبذلك يمكن الخروج من هذا المأزق ٠

وبجانب الخوف من نشوب حرب لتوحيد ألمانيا فان الوحدة الأوروبية سوف تخلق قوة سياسية واقتصادية تمكن من منافسة القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية ـ والاتحاد السوفيتى) • وتبوء الدول الأوروبية مكانتها التى فقدتها بدخولها الحرب العالمية الثانية •

(٢) الظروف الاقتصادية : (١)

سادت فى الدول الأوروبية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ظروف اقتصادية قاسية فقد شهدت هذه المرحلة أوجه من التفكك والتقاعس الاقتصادى منها انخفاض معدل النمو السكانى وانخفاض فى نمو متوسط دخل الفرد •

ونتج عن هذا كله عدم توافر موارد الثروة القومية التى تعمل على تحقيق الأهداف القومية وطالما لم تتحقق أهداف الرخاء الاقتصادى فان الأمر سوف ينتهى حتما بالخلاف والمنازعات السياسية والاقتصادية •

فقد شهدت ألمانيا تضخما جامحا وانتشرت البطالة فى العديد من الدول الأوروبية الأخرى •

وازاء هذا الوضع المتردى اتبعت بعض الدول سياسات معينة مثل تخفيض قيمة العملة تارة والاتفاقيات الثانية تارة أخرى ، واتبعت دولا أخرى سياسة الاكتفاء الذاتى غير أن هذا وان كان قد حد من وقوع الأزمات الاقتصادية الا انه لم يحقق الأهداف المتوخاة ، وكانت هذه السياسات تبنى على سياسة افقار الغير فما تحققه دولة من مكسب كان خسارة للدول أخرى ، واتصفت هذه المرحلة بالقومية •

هذه المشاكل قد أثرت على الاقتصاد الأوروبى بعد الحرب العالمية الثانية ، فروئى علاج هذه المشاكل من خلال التكتل الاقتصادى بدلا من التناحر والفرقة الذى ساد بين الحربين العالمين • وقد عضد هذا المسلك استنزاف الاحتياطيات الذهبية التى كانت فى حوزة الدول الأوروبية ، وزاد الطلب على المواد الأولية والآلات ، ومن ثم زادت حدة العجز فى موازين المدفوعات •

---

(١) صلاح الدين نامق (التجارة الدولية) ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٦

وازاء هذا الوضع اضطرت العديد من الدول الأوروبية الى وضع اجراءات صارمة على الاشراف على التجارة ، واتبعت نظام المقايضة الثنائية فى التجارة ولم تسمح بالاقتراض الا فى أضيق الحدود بالمقدار الذى يكفى لسد العجز الموقت فى موازين المدفوعات والناتج لسد الفجوة بين قيم الصادرات والواردات ، ولتغلب على هذه الصعوبات وعلى التفكك فى التجارة الأوروبية تكونت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى سنة ١٩٤٩ بغرض تحرير التجارة الخارجية • وقد ترتب على تحرير التجارة الخارجية توسيع نظم الدفع وتسهيلاتها ومن ثم ظهرت الحاجة ملحة الى انشاء صندوق المدفوعات الأوروبى سنة ١٩٥٠ •

ولقد نجحت منظمة التعاون الأوروبية فى زيادة حجم التجارة الدولية الأوروبية غير أن المنظمة لم يكن لتوصياتها أن تأخذ صفة الالزام لذلك وجد أن فرنسا قد خرجت عن توصيات المنظمة أكثر من مرة وفرضت رسوما جمركية على الواردات • وقد أبدت كل من الدانمارك واليونان وتركيا تمردا على المثل العليا للمنظمة •وقد أخذت دول البينلوكس ومعها الدول الاسكندنافية يجأرون بالشكوى من هذه المعاملات ومن وجود أخطاء فى تطبيق سياسة الحرية التجارية •

وقد أدت هذه العوامل (السياسية ، الاقتصادية) مجتمعة الى المطالبة بمعالجة هذه المشاكل باعتبارها كل لا يتجزأ • ولذلك عقد موتمر دولى فى يونية ١٩٥٥ لدراسة الوسائل الكفيلة بتجميع موارد الثروة فى اتحاد جمركى وسوق مشتركة •

التجارب الاقتصادية التى سبقت انشاء السوق الأوروبية :

فى الحقيقة لم تنشأ السوق الأوروبية المشتركة من فراغ فقد سبقتها مجموعة من التجارب (المحاولات) أصيبت احداهما بالاخفاق الذريع فى حين حالف الحظ المجموعة الأخرى ، فكانت المحاولات الناجحة بمثابة المنار الذى أضاء الطريق أمام السوق الأوروبية المشتركة • هذه التجارب قد مهدت الطريق ونبهت الأذهان وأمدتها بالعديد من الخبرات والتجارب التى ما كان لها أن تتنبه اليها لولا قيام هذه المحاولات • وسيتم فيما يلى تناول المحاولات التى أخذت حيز التنفيذ وهى :

١ ـ اتحاد البينلوكس (١)

ثمة عاملان دفعا بلجيكا الى البحث عن اتحاد اقتصادى هما ضيق المساحة ، وضيق السوق ، فقد كانت بلجيكا تعانى من صغرها مساحة وسوقا ، واتجهت الى الاتحاد مع غيرها من الدول المجاورة علها تجد متسعا لسوقها التجارى • ومن ثم عقدت أول اتفاق جمركى ١٩١٨ م مع لوكسمبورج ، وقد تطور هذا الاتحاد الى وحدة اقتصادية عام ١٩٢٢•

وقد نجح هذا الاتحاد بدرجة دفعت هاتين الدولتين الى ادماج هولندة والتى كانت تتمتع بثراء ومستعمرات حتى الحرب العالمية الثانية ثم فقدت هذا كله بعد الحرب ، وأصبحت فى موقف يستدعى الانضمام الى الغير للمحافظة على مستوى أبنائها والذى أخذ فى التردى بسبب فقدانها مستعمراتها• وتم عقد اجتماع بين الدول الثلاثة فى أكتوبر ١٩٤٧ وكانَ بمثابة المرحلة الأولى للوحدة الاقتصادية بيْن هذه الدول •

وبناء على هذه الاتفاقية تم الغاء الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبرج من ناحية وهولنده من ناحية أخرى ، كما تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية الأخرى • وتم السماح بدخول الواردات من هولندة الى بلجيكا ولوكسمبروج بشرط تحديد قائمة بالواردات متفق عليها بين هذه الدول • أما فيما يتعلق بالتعامل مع الدول الأخرى فقد تم السماح لدخول الواردات الى دول (البينلوكس) فى حالتين :

- الواردات من منظمة الجات على أن يتم تبادل هذه الميزة •
- بالنسبة للسلع الغذائية والمواد الأولية اللازمة للانشاء والتعمير •

وقد نجحت هذه التجربة نجاحا شجع على قيام العديد من التجارب الأخرى فى سبيل التكامل الاقتصادى •

---

(١) محمد شفيق عبد الفتاح: "أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤•

٢ — المنظمة الأوروبية للتعاون الأوروبي

ساءت الأحوال الاقتصادية فى أوروبا نتيجة وقف قابلية تحويل الاسترليني فى بريطانيا ، والى النقص الشديد فى المواد الغذائية ورداءة الانتاج ، وقد أدى ذلك الى انكماش حجم التجارة سواء بين هذه الدول أو حتى بينها بعضها البعض ، يضاف الى ذلك فقدان هذه الدول لمستعمراتها فى آسيا وأفريقيا بسبب حصول هذه الدول على استقلالها • وبذلك تكون هذه الدول قد فقدت موارد مالية ومنافع تجارية كانت تحصل عليها عن طريق استغلال ونهب هذه المستعمرات •

هذه الأحوال الاقتصادية المتردية ارتبطت بارتفاع الحواجز الجمركية بين الدول الأوروبية والدول الأخرى وقد اتخذت هذه الحواجز صور عديدة : منها الضرائب الجمركية العالية ، وحصص الاستيراد المحددة ، وحظر تحويل العملة ، ومن التضييق فى منح تراخيص الاستيراد وقد انتهى هذا الأمر الى اغلاق الأبواب فيما بين الدول الأوروبية

اذا كان هذا هو الحال فى الدول الأوروبية ، فان الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر رواجا ، فقد زادت الطاقة الانتاجية فى الولايات المتحدة الأمريكية الى درجة لم تعد الأسواق المحلية على اتساعها كافية لاستيعاب هذا الفائض الانتاجى ، ومن ثم كان أمام الولايات المتحدة الأمريكية أحد خيارين : اما أن تخفض انتاجها وتتحمل ما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ، واما أن تقوم بتقديم مساعدات مالية الى الدول الأوروبية محافظة بذلك على مستوى الانتاج ، ذلك لأن الدول الأوروبية المتلقية للمساعدات سوف تقوم بدورها بانفاق هذه المساعدات على شراء السلع والخدمات الأمريكية •

وفى هذا الموضوع أوضح (مارشال) فى خطابه هدفين :

١ — اعداد الرأى العام الأمريكى لتقبله فكرة مساعدة أوروبا على نطاق واسع •

٢ — دعوة الدول الأوروبية الى التكتل معا ، وتحديد برنامج زمنى لتلقى المساعدات الأمريكية وذلك لاستعادة القدرة الانتاجية لهذه الدول ، والوقوف أمام الخطر الشيوعى •

وبناء على توجيهات مارشال عقد مؤتمر الدول الأوروبية عام ١٩٤٧ ووضع تقريرا عن التعاون الاقتصادى فى أوروبا الغربية ، وتم وضع قانون العون الأمريكى والذى عرف باسم (مشروع مارشال) عام ١٩٥١ .

وتلى صدور القانون الأمريكى عقد مؤتمر باريس فى ١٦ أبريل ١٩٤٨ والذى بمقتضاه تم انشاء "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى" ولقد وقع على هذا المشروع سبع عشرة دولة هى : ألمانيا الغربية ، فرنسا ، ايطاليا ، النمسا ، بلجيكا ، الدانمارك ، لوكسمبورج ، بريطانيا ، ايسلندا ، أيرلندا ، النرويج ، هولندا ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، واليونان .

وهدفت الاتفاقية الى وضع المشروعات القومية لانعاش أوروبا ، واستخدام المساعدات بما لا يؤدى الى ازدواج استخدام روؤس الأموال ، والتنافس بينها ، كما يجب ألا تؤدى هذه الاستثمارات الى مشاكل تكون عنيفة فى طريق الوحدة الأوروبية . وقد أدت هذه الوحدة الى تحقيق نجاحا كبيرا فى المجال الاقتصادى ، وقد ازدادت هذه المنظمة قوة وازدهارا باستماء المملكة المتحدة اليها وكذلك كندا .

٣ — الاتحاد الأوروبى للمدفوعات

أدى قيام المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء الى الحاجة لهيئة تقوم بتسوية المدفوعات بين هذه الدول ومن ثم كان انشاء الاتحاد الأوروبى للمدفوعات عام ١٩٥٠ محققا لهذا الهدف ، هذا بجانب قيامه بتقديم الاعتمادات اللازمة للدول الأعضاء للتغلب على العجز المؤقت فى موازين مدفوعاتها .

ويقوم هذا الاتحاد بهذه المهمة — تسوية المدفوعات للدول الأعضاء — بما يتمتع به من رأسمال ضخم أسهمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ ٣٥٠ دولار من مساعداتها الى الدول الأوروبية . ولقد ساعد هذا الاتحاد على زيادة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء على أساس متعدد الأطراف بدلا من الأساس الثنائى الذى يعرقل انسياب السلع فيما بين هذه الدول . وهذا أدى الى ارتفاع حجم التجارة بين هذه الدول بمقدار الثلث سنة ١٩٥٣ .

وقد أوقف العمل بهذا التنظيم عندما قامت الدول الأوروبية بتحرير عملاتها وحل محله (اتفاقية النقد الأوروبية) للقيام بدور تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وبتقديم القروض قصيرة الأجل ، ولكن على الرغم من هذا لم تنجح الاتفاقية فى علاج العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول ، هذا العجز الذى يأتى من : قصور صادرات هذه الدول من ناحية ، وفقدان جزء كبير ا من مستعمراتها التى كانت تستمد منها الموارد من ناحية أخرى ٠

وفى عام ١٩٥٨ كانت تلك الدول قد حققت من القوة الاقتصادية ما يمكنها من قابلية تحويل عملاتها لغير المقيمين ، ومن ثم تطلب الأمر توسيع نطاق تلك المنظمة للقيام بأهداف أخرى ٠

٤ــ الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

تكونت الجماعة الأوروبية لفحم والصلب من فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا ودول النيلوكس الثلاث سنة ١٩٥١ ، وقد أخذت تباشر نشاطها ابتداء من سنة ١٩٥٢ ٠ وهى الدول تشكل تكاملا اقتصاديا واستثمارا مشتركا لمناجم الفحم والصلب ومصانع الحديد وأسواقه فى ميدان محدود وتحت اشراف مشترك٠

وقد أدت الظروف الاقتصادية على نجاح الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ، حيث كانت مناجم الفحم والصلب موزعة بين خمس دول من دول الجماعة كما كانت تفتقر الى الفن الانتاجى والذى تم استخدامه بعد قيام هذه الجماعة ٠ واذا ما أضفنا الى ذلك أن احجام هذه المناجم كانت احجاما غير مثلى وتعانى من العديد من القيود التجارية التى كانت تعمل على تقيد حركتها وتقدمها ٠

وبقيام الجماعة الأوروبية للحديد للصلب والفحم تحققت العديد من النتائج الايجابية نذكر منها الآتى :

١ ــ الغاء الحواجز الجمركية لمنتجات الدول الست ٠

٢ ــ الالغاء التدريجى لنظام الحصص والقيود الأخرى التى كانت مفروضة على تحويل العملة ٠

٣ ــ التخفيف من الفروق السعرية بين المنتجات مما يؤدى الى المنافسة السليمة بين المنتجات المحلية الأجنبية ٠

٤ ـ تصفية الوحدات الانتاجية ذات التكاليف المرتفعة أو التى تتمتع بادارة سيئة ٠

٥ ـ زيادة تبادل الفحم والصلب بين الدول الأعضاء ٠

وعلى الرغم مما تمثله جماعة الحديد والصلب من قوة ونجاح فى المجال الاقتصادى الا أن هـذا التكامل الاقتصادى كان تكتلا جزئيا فقد ارتبط بقطاعين اثنين من قطاعات الاقتصاد القومى وهما قطـاع الفحم وقطاع الصلب ٠ ولكن رغم ذلك فان النجاح والخبرة اللذان تحققا فى هذا المجال كانا بمثابـة حافزا على تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادى ٠

٥ـ الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (بوراتوم)(١)

أنشأت هذه المنظمة وفقا لمعاهدة روما فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ وأخذت حيز التنفيذ عام ١٩٥٨ وتهدف هذه المنظمة الى القيام بالبحوث الفنية فى مجال تطوير وتمويل الطاقة الذرية ، وسد حاجـة الدول الأعضاء من الكهرباء ، كما تهدف الى تدريب العاملين فى هذا المجال والتخطيط من أجـل الاستثمار المشترك ٠

وفى عام ١٩٥٨ أقامت الجماعة الذرية الأوروبية سوقا مشتركة للمواد النووية وتعهدت بأن يحصـل الأفراد الأعضاء على هذه المواد دون تفرقة كما تهدف هذه المنظمة الى استخدام الذرة فى المجـالات السليمة ٠

٦. نشأة السوق الأوروبية المشتركة (٢)

أنشأت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٧ ، وبدأ تنفيذها فى أول سنة ١٩٥٨ ، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة أهم التجارب الناجحة التى تمت فى مجال التكتـلات الاقتصادية الدولية ٠ وقد أنشأت هذه المنظمة ست دول هى : فرنسا ، ألمانيا الغربية ، ايطاليـا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمورج ٠ وتهدف الى ايجاد وحـدة جمركية واقتصادية وسياسية ٠

(١) أعضاء المنظمة هم نفس أعضاء السوق الأوروبية ٠

(٢) عبد الحكيم الرفاعى ، "السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية" ، الجمعية المصريـة للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٧٦٠

وثمة مجموعة من العوامل تضافرت بعضها مع بعض على قيام السوق الأوروبية المشتركة منها الرغبة في أن يكون للدول الأوروبية المشتركة مكانها المرموق بين دول العالم وخاصة المعسكرين الشرقى والغربى (الاتحاد السوفيتى ـ الولايات المتحدة الأمريكية) فى ذلك الوقت • وتمتلك هذه الدول من المقومات ما يؤهلها لذلك خصوصا عدد السكان وحجم التجارة الدولية •

والسوق الأوروبية المشتركة اتحاد جمركى أخذ حيز التنفيذ وأصبح اتحادا كاملا فى يولية ١٩٦٨ بالغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ، أما عن الدول غير الأعضاء فقد طبقت سياسة جمركية موحدة تجاه الدول الغير أعضاء فى السوق • هذا وقد وضع برنامج زمنى لازالة هذه الرسوم بين الدول الأعضاء ولقد أسرعت هذه الدول فى تطبيق هذا البرنامج ، الأمر الذى أدى الى اتمام الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء قبل موعدها بثمانية عشر شهرا •

٧ـ أوروبا الموحدة ١٩٩٣

مع تطور السوق الاوروبية المشتركة من حيث اتساع السوق بزيادة عدد الاعضاء المنضمين اليها بحيث تضاعف من ست دول عند قيامها الى اثنى عشر دولة فى عام ١٩٨٦ وذلك بانضمام كل من أسبانيا والبرتغال بالاضافة الى المملكة المتحدة وأيرلندا والدنمارك واليونان • مع استمرار العمل التكاملى فى اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين أعضاء السوق من خلال التعديلات المتتالية فى اتفاقية السوق وصدور " التشريع الاوروبى الموحد " فى عام ١٩٨٦ •

بحيث يتحقق الاندماج الاقتصادى الكامل فى نهاية عام ١٩٩٣ بقيام الوحدة الاوروبية • والتى بدأ العالم أجمع بعيد حساباته لكى يواجه هذا التكتل الاقتصادى القومى ، بالرغم أنه لايعتبر نهاية المطاف للمجتمع الاوروبى ولكن يتوقع المزيد من تجارب التكامل والوحدة الاقتصادية خاصة أمام التكتلات الاقتصادية الاخرى •

ولذا فانم اجتماع قمة ماسترخيت تعتبر بداية حقيقية لمجموعة من الاجراءات الاقتصادية التى مؤداها ايجاد شكل آخر من التكتل الاقتصادى الذى يواجه التكتلات الاخرى بسياسات واجراءات واقتصاديات موحدة مثل نظام البنك المركزى الاوربى المزمع اقامته خلال بضع سنوات أيضا بالاضافة الى وحدة النقد الاوربية (الايكو) التى بدأت تأخذ قوة اقتصادية الآن تعتبر من أخطر العملات الدولية خطرا على الدولار وعلى العملات الاخرى ، حيث بدأ العملاق الامريكى يتحرك تحسبا لتطورات اقتصادية كبيرة من قبل الوحدة الاوربية وبدأت الخلافات الاقتصادية تطفو على السطح ، ونعنى هنا خلافات بين المجتمع الاوربى والمجتمع الامريكى وبدأ العملاق الامريكى يدرس قرارات المجموعة الاوربية دراسة مستفيضة بل وترسل وفود لحضور ومراقبة بعض اجتماعات المجموعة الاوربية لمعرفة التطورا ت الاقتصادية المتلاحقة فى المجتمع الاوربى ٠

أيضا حددت اتفاقية ماسترخيت مراحل ثلاث لتحقيق الوحدة الاوربية الكاملة مثلما حددت معاهدة روما أربعة مراحل لتحقيق السوق الاوربية المشتركة ، حيث تبدأ المرحلة الثالثة من اتفاقية ماسترخيت عام ١٩٩٩ على أقصى تقدير ، وهذه المراحل الثلاث تم تحديدها زمنيا بالمرحلة الاولى وهى التى بدأت من عام ١٩٩٠ وتنتهى عام ١٩٩٤ ثم المرحلة الثانية وهى التى تبدأ من عام ١٩٩٥ وتنتهى ١٩٩٨ والمرحلة الثالثة تبدأ من ١٩٩٩ وتنتهى عام ٢٠٠٢ وهى تواريخ ثابتة فى اتفاقية ماسترخيث وسنحاول هنا استعراض لخطوات الوحدة النقدية الاوربية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٢ وهما اكتمال الوحدة الاوربية٠:

المرحلة الاولى :

حيث تبدأ فى منتصف عام ١٩٩٠ وتنتهى فى نهاية ١٩٩٣ وتهدف الى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ومزيد من التعاون بين الهيئات العامة والى تطابق أكبر فى السياسة الاقتصادية وتعاون أوثق بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الاوروبية ٠

المرحلة الثانية :

وهى من المقرر أن تبدأ أول يناير ١٩٩٤ وتنتهى فى نهاية ١٩٩٨ وهى تهدف الى :

- استكمال الاجراءات المتعلقة بتصديق الاتفاقية لاتفاقية السوق الاوربية المشتركة من قبل جميع الاعضاء.
- التخلى عن سد العجز فى الموازنات الحكومية عن طريق التمويل.
- استبعاد أى مسئولية للمجموعة أو للدول الاعضاء فيها عن التزامات أى عضو آخر من أعضائها.

وفى تلك المرحلة ستقوم اللجنة الاوربية بتقييم أداء اقتصاديات الدول الاعضاء، والتأكد من استعداد هذه الاقتصاديات للدخول فى المرحلة الثالثة بالاضافة الى تأسس المؤسسة النقدية الاوربية عام ١٩٩٤.

المرحلة الثالثة والاخيرة :

وهى مرحلة محدد لها البدء فى عام ١٩٩٦ ولكن لابد للدول الاعضاء فى تحقيق بعض الشروط الاساسية حتى تكون صالحة فى الانضمام للمرحلة الاخيرة أهم هذه الشروط :

- ألا يزيد معدل التضخم عن ٥ر١٪ عن متوسط معدل التضخم فى أكثر من ثلاث دول استقرار فى المجموعة الاقتصادية الاوربية.
- ألا يزيد معدل سعر الفائدة للقروض طويلة الاجل عن ٢٠٪ وذلك بالنسبة لمتوسط معدل الفائدة فى أقل ثلاث دول فى المجموعة من حيث معدلات التضخم.

وهذه المرحلة سوف يتم انشاء البنك المركزى الاوربى الذى سوف يتولى رسم السياسة النقدية للمجموعة الاوربية واصدار العملة الموحدة ومن المقرر أن تبدأ برأسمال ٤ مليار ايكو وسيساهم فى رأس مال البنك البنوك المركزية للدول الاعضاء على أن تكون حصة ألمانيا ٢٥٪.

هذا بالاضافة أنـه بانتهاء المرحلة الثانية فان مجلس وزراء المجموعة الاوربية سوف يعقـد لتقييم موقف الدول الاعضاء من حيث استيفائها للشروط اللازمة لبدء المرحلة الثالثة والانضمام لهـا ، ولكن فى حالة عدم استيفاء الدول الاعضاء لهذه الشروط سابقة الذكر فانـه سوف يتم تأجيل بـدء المرحلة الثالثة ، واذا لم يستوف الدول الاعضاء الشورط للانضمام حتى نهاية عام ١٩٩٧ فانه سـوف يتقرر بدئها رسميا فى أول يناير ١٩٩٩ وهو الميعاد المحدد فى معاهدة ماسترخيت ٠

ويلاحظ أن كل خطوة من خطوات الوحدة الاقتصادية لاوربا محسوبة ليس على أساس تطلعـات مستقبلية فقط ولكن وفقا للتطور الطبيعى والتلقائى للمؤسسات الاقتصادية السابق تأسسها فى ظـل السوق الاوربية الموحدة ، وأن تنمية المؤسسات الاقتصادية محسوب وفقا للوضع الاقتصادى لكل مؤسسة ولامكانيات الدول الاعضاء وأهمية الاصلاح الاقتصادى وخطواته فى كل دولة وأن كل دولة من الـدول الاعضاء وضع بها برنامج اصلاح اقتصادى تسير عليه لتصل الى الوضع الامثل للوحدة الكاملة فى عـام ١٩٩٩ ، والملاحظ أن ألمانيا تتحمل عبء كبير يصل الى حد ٢٥٪ من اجمالى أعباء الوحـدة الاقتصادية الاوربية ، وذلك لتحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية للدول الاعضاء عام ٢٠٠٢ ، وهـذا ماأوضحه أحد تقارير البنك المركزى الالمانى الذى أشار الى أن الاتحاد النقدى الاوربى اذا قدر لـه النجاح فانه يتطلب اتحادا آخر يتمثل فى اتحاد سياسى شامل بالرغم من أن اتفاقية ماسترخيت لـم تنص على الهيكل المستقبلى للاتحاد السياسى وضرورة تمشيـه مع الاتحاد النقدى ، ولذا فان التقريـر يؤكد على أهمية الوحدة السياسية بعد تحقيق الوحدة الاقتصادية ، بعكس تجارب الدول العربيـة والتى تبدأ غالبا من الوحدة السياسية ولذا فانها تنتهى الى لاشىء٠

وفى سبيل تحقيق أهداف قيام أوروبا الموحدة أصدرت هيئة مفوضى المجموعة الاوروبية ، مجموعـة من التوجيهات التى تقارب ثلاثمائة توجيه و كما تنطوى خطوة السوق الاوروبية الموحدة على جملـة الفوائد والفرص للدول الاعضاء فانها تنطوى أيضا على بعض التحديات لدول المجموعة الاوروبية ذاتها وللـدول غير الاوروبية على حد سواء ٠

فمن حيث المنافع الاقتصادية التى يتوقع أن تحققها السوق الاوروبية طبقا لنتائج الدراسات التى قامت بها اللجنة الاوروبية ولجنة خاصة برئاسة الخبير الايطالى باولو كيتشينى مايلى* :ـ

١ ـ ان توحيد السوق الاوروبية سيؤدى الى تحقيق كسب اقتصادى سنوى كبير لدول المجموعة الاوروبية يقدر بنحو ٢٣٩ بليون دولار ، ناتجة عن ازالة القيود التجارية بنحو ٩١ بليون دولار وفرصالحصول على سوق أكبر بمقدار ٧٨ بليون دولار وفوائد الزيادة فى المنافسة فى السوق الاوروبية الموحدة بنحو ٥٨ بليون دولار ، بالاضافة الى ما يقدر بنحو ١٢ بليون دولار فى ضوء ازالة الحواجز الحدودية وذلك بقيمة أسعار عام ١٩٨٨ .

٢ ـ يتوقع ان تضيف المنافع الاقتصادية والمالية المشار اليها زيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ليبلغ متوسطه السنوى نحو ٤ر٥٪ .

٣ ـ خلق فرص عمل جديدة لنحو ١ر٨ مليون عامل .

٤ ـ تخفيض أسعار المستهلك بمعدل يتراوح مابين ٤ر٥ ٪ ـ ٧ر٠٪ .

٥ ـ تحسين الموقف العام للموازين التجارية للدول الاعضاء .

من حيث التحديات التى تواجه السوق الاوروبية الموحدة توجد بعض الصعوبات حتى طريق الوحدة الاوروبية :

١ ـ تباين الانظمة الاقتصادية الاوروبية القائمة ، الامر الذى يتوقع معه ان تؤدى وحدة السوق الى اتساع شقة التباعد فى المستوى الاقتصادى للدول ، حيث ستتجه فرص العمل الجديدة والاستثمارات نحو الدول الاعضاء التى تتوفر فيها مهارات عمالية وهياكل صناعية أساسية .

٢ ـ صعوبة ازالة الحواجز الاقتصادية والمالية بين دول المجموعة الاوروبية بشكل مطلق نظرا لان عملية التحرير بين الدول الاعضاء تتطلب تعزيز الاجراءات الحمائية بغرض دعم حركة انتقال رأس المال والبضائع والخدمات والافراد ، وهذه الاجراءات ستواجه بالمعاملة بالمثل من قبل الدول الواقعة خارج السوق . والا فان الامر قد يعزز الاعتقاد بأن السوق الاوروبية

---

* صندوق النقد العربى ، أثر السوق الاوروبية الموحدة ١٩٩٢ على القطاع المصرفى والمصارف العربية ـ ابريل ١٩٨٩ .

الموحدة تمثل مجرد استمرار للسوق الاوروبية المشتركة ، حيث يتوقع أن تبقى المراقبة الحدودية قائمة مع تخفيض نسبى للقيود المعمول بها ، مع احتفاظ كل دولة عضو بحرية وضع الاجراءات العملية لتحقيق ذلك ٠

وستبقى الضرائب الجمركية خاضعة الى حد ما لمبدأ حماية المنتجات وبوجه خاص الصناعية والزراعية ، اذ طالبت بالفعل بعض الدول الاعضاء بامتيازات خاصة لصالح السلع المنتجة محليا٠

٣ ـ مشاكل خلق المنافسة القوية بين شركات النقل الجوى والبرى والبحرى والحديدى لما تنطوى عليه اجراءات حرية الانتقال من صعوبات تقنية بالغة التعقيد ٠

٤ ـ صعوبة اطلاق الحرية الكاملة لانتقال الافراد والعمالة المهاجرة اذ تعترض بريطانية على الانضمام الى مثل هذه الاتفاقية ٠ الامر الذى بدأ يترك انطباع اعادة ماحدث خلال الخمسينيات عندما رفضت بريطانيا الانضمام الى التعاون الاوروبى مما أدى الى قيام السوق الاوروبية المشتركة بدون بريطانيا٠

٥ ـ وعلى صعيد فرص العمل ، يتوقع أن تخفض العمالة بما يعادل ٥٠٠ ألف فرصة نتيجة لاضطرار الشركات لاعادة الهيكلة والتنظيم ، فى حين يتوقع أن تحصل الزيادة فى فرص العمل التى أشير اليها مسبقا خلال عام ١٩٩٤ أى بعد عامين من تنفيذ مشروع السوق الاوروبية الموحدة٠

٦ ـ يتوقع أن ترجح الكفة لصالح الميزان التجارى الاوروبى وأن يزداد العجز بين كل من الدول الاعضاء والولايات المتحدة واليابان ، مما قد يؤدى الى فرض قوانين حمائية من قبل الاطراف المتضررة ٠

الفصـــــل الثالث

اتفاقية انشاء السوق وأهدافها وخلفياتهـا

اعـــــداد

د٠محمود عبد الحـــــــــــى

مقدمـــــة :

تناولت الدراسة فى الفصل السابق التطورات الاقتصادية والسياسية التى أعقبت الحرب العالميـــــة الثانية وأدت الى قيام السوق الأوروبية المشتركة ، ويتركز اهتمامنا ، فى هذا الفصل الثانى على عـــــرض اتفاقية انشاء هذه السوق وبيان أهدافها وخلفياتها ولا نرمى هنا الى دراسة قانونية لنصوص الاتفاقيـــــة وملحقاتها ، فذلك ما نتجاوزه الى هدف مزدوج :

فمن جهة ، نسعى الى توضيح كيفية تجاوز الدول الأعضاء فى السوق لعوامل الفرقة والانقســام ، وقد كانت عميقة الجذور متشعبة الاتجاهات ، ولحساسيات التباين فيما يستحوذ عليه كل منها مـــــن أسباب القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، فضلا عن التعرف على كيفية ترجمة هذه الدول لأفكارهـا الاستراتيجية ، السياسية والاقتصادية بل والعسكرية ، وكذلك لآمالها وطموحاتها ـ حكومات وشعوبـــا ـ فى بناء قوة اقتصادية وسياسية موحدة يتحقق داخلها توازن مصالح الدول الأعضاء وشعوبها مع مراعـــــاة توفير الاطار الديمقراطى المناسب للمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات الخاصة باجراءات بناء هـــــذه القوة ومراحل تنفيذها ٠

ومن جهة أخرى ، فان تحليلنا وتقييمنا لاتفاقية انشاء السوق يهدف الى ايضاح الجوانـــــب الايجابية فى هذه التجربة للاستفادة منها فى تجارب مماثلة ، خاصة فى المنطقة العربية ، فضلا عـــن التعرف على أهم القواعد الحاكمة لحركة هذا الكيان الاقتصادى السياسى وتفاعلاته ـ بالتأثير والتأثر ـ مع غيره من الكيانات الاقتصادية والسياسية ٠

ويغطى هذا الفصل ثلاث موضوعات أساسية :

أولا : خلفيات وأهداف قيام السوق الأوروبية المشتركة ٠

ثانيا : عرض موجز لأهم نصوص الاتفاقية المتعلقة بارساء أسس التكامل بين الدول الأوروبية المشتركة فى السوق ٠

ثالثا : تقييم موجز للاتفاقية فى ضوء خلفياتها وأهدافها ٠

أولا : خلفيات وأهداف اتفاقية السوق الأوروبية

لقد أعطت اتفاقية روما ، التى وقعت سنة ١٩٥٧ ، الشكل القانونى للسوق الأوروبية المشتركة، أما البداية الفعلية لقيام هذه السوق فاننا يمكن أن نردها الى افرازات الحرب العالمية الثانية التى نشطت آثارها غداة انحسار المعارك وأغماد السلاح ٠٠٠ فالى هذه الحرب تعزى البداية الحقيقية للسوق الأوروبية المشتركة فضلا عن كثير غيرها من أشكال التعاون والتنسيق الاقتصادى والسياسى والعسكرى على مستوى أوروبا الغربية وبمشاركة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ، فعوامل الانقسام والتناحر بين شعوب ودول هذه المناطق كانت ـ ولا زالت ـ قائمة ونشطة ولكنها كلما استعرت الى حد الصراع المسلح أسفرت ، بعد انقشاع غبار ودمار المعارك ، عن أشكال من التعاون والتنسيق تستهدف ، من جهة تعزيز سيطرتها على حركة التغيير والتقدم فى العالم أجمع ، كما تستهدف من جهة أخرى ، ايجاد اطار سلمى بناء لادارة اختلافاتها وصراعاتها ، بل وحساسياتها القومية والعرقية، على نحو يدفعها الى التقدم ويعزز سيطرتها العالمية ٠

وهكذا يسجل أحد الكتاب الأوربيين أن "الحرب تدمر ، ولكنها أيضا تساعد على ايجاد أشكال جديدة من التنظيم السياسى ومن المؤسسات والتحالفات ، فالحرب العالمية الأولى أسفرت عن الوفاق الفرنسى البرطانى الأمريكى ، وعن قيام محور روما ـ برلين ، وعن قيام عصبة الأمم ٠ والحرب العالمية الثانية أسفرت عن العديد من المنظمات والتكتلات : الأمم المتحدة ، حلف شمال الاطلنطى ، منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى ، اتحاد غرب أوروبا ، مجمع الفحم والصلب ، ولكن السوق الأوروبية المشتركة تبرز كأكثر هذه المنظمات والتكتلات فاعلية بحيث استحقت تسميتها بالجماعة الاقتصادية الأوروبية"(١)

واذا كانت التنظيمات التى أفرزتها الحرب العالمية الأو لى لم تنجح فى تثبيت السلام والأمن فيما بين الدول الأوروبية وبعضها الا لفترة قصيرة ، الا أن التنظيمات السياسية والاقتصادية التى أفرزتها الحرب العالمية الثانية حققت نجاحا نسبيا كبيرا فى استتباب الأمن والسلام بين الدول الصناعية المتقدمة عامة ، والدول الأوروبية من بينها ، وان كنا نعتقد أن ذلك تم على حساب نقل صراعات

---

(1) DE LA MAHOTIERE Stuart: "The Common Market"
Hodder & Stoughton, London, 1961, p. 1X.

هذه الدول واختلافاتها الى دول ما كان يعرف بالعالم الثالث (١) التى لم تعرف حتى الآن استقرارا ولا سلاما يبعد بها عن عصف الحروب الباردة والساخنة على امتداد الزمن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن ... وأيا كانت درجة صواب أو خطأ هذا الاعتقاد ، فالذى لا شك فيه أن الدول الأوروبية ، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان ، نجحت فى خلق اطار تعاون يكبح اختلافاتها وصراعاتها فى حدود المنافسة السلعية البناءة لاقتصاديات ومجتمعات هذه الدول ، ولا نبالغ اذا قلنا أن السوق الأوروبية المشتركة هى بؤرة هذا الاطار ومركز تفاعلاته ، وذلك ما يتضح أكثر بشئ من البيان حول خلفيات عقد وتوقيع اتفاقية انشاء هذه السوق .

* خلفيات وأهداف عقد وتوقيع اتفاقية انشاء السوق (٢) :

بالرجوع الى ديباجة اتفاقية تقنين قيام السوق الأوروبية المشتركة ، نجد أنها تشير الى أهداف قيام هذه السوق على النحو التالى (٣) :

- تصميم ملوك ورؤساء الدول الموقعة على الاتفاقية على بناء أسس التوحيد التدريجى لشعوب أوروبا .
- ضمان التقدم الاقتصادى والاجتماعى للدول الأعضاء من خلال العمل المشترك لازالة الحواجز التى تقسم أوربا .

---

(١) منذ انهيار الكتلة الاشتراكية وانضواء دولها ، بصورة أو بأخرى ، تحت لواء المعسكر الرأسمالى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية (وقد حدث ذلك فيما لا يتعدى بضع سنوات فى أواخر الثمانينات) لم يعد لاستخدام مصطلح دول العالم الثالث مغزى ولا مضمون واقعى ، وهكذا كما فرضت تفاعلات النمو والتقدم وخلفياته المذهبية فى الدول المتقدمة اطلاق هذا المصطلح - خلافا للحقائق التاريخية - على مجموعة الدول المتخلفة وهى تتحسس طريقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان حركة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة الآن - فى نفس الدول المتقدمة - أصبحت تفرض التخلى عن مصطلح دول العالم الثالث .

(٢) الوقائع التاريخية التى ترد فى هذه الفقرة مستمدة من المصادر التالية :
DE LA MAHOTIERE Stuare: op. cit.
BYE Maurice & DE PERNIS Gerard D.: "Relations economique internationales" 4 eme Edit. Dalloz. Paris, 1977, p.p. 775-833.

(3) DE LA MAHOTIERE STUART: op. cit. Appendix II.

- توجيه الجهود للغرض الأساسى المتمثل فى تحسين ظروف العمل والمعيشة لشعوب الدول الأعضاء.
- أن تبنى قرارات وخطوات التقدم فى طريق ازالة الحواجز القائمة على توافق ارادات الدول الأعضاء، من خلال البحث والمناقشة للوصول الى اتفاق مشترك ، حتى يمكن ضمان التقدم المستمر فى تحقيق أهداف السوق من خلال التقدم الاقتصادى وتوازن التجارة والمنافسة العادلة .
- تقوية وحدة اقتصاديات الدول الأعضاء وضمان التجانس فى تنميتها عن طريق تقليل الفروق القائمة بين الأقاليم المختلفة داخل هذه الدول والقضاء تدريجيا على التخلف النسبى لبعض هذه الأقاليم.
- المساهمة ، من خلال سياسة تجارية مشتركة ، فى تحقيق الالغاء التدريجى للقيود على التجارة الدولية .
- تأكيد التضامن الذى يربط أوروبا بأقاليم ما وراء البحار مع الرغبة فى ضمان تنمية هذه الأقاليم ورخائها بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة .
- تدعيم ضمانات السلام والحرية من خلال انشاء هذا التجمع فى الموارد مع دعوة الشعوب الأوروبية الأخرى الى المشاركة فى جهود الدول الأعضاء لهذا الغرض .

هذه هى الأهداف التى وقعت اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة لتحقيقها ، وليس هناك دليل يدعم صدق واخلاص الدول الأعضاء فى انتقاء هذه الأهداف والالتزام بها أفضل مما يجرى على أرض الواقع منذ ما يزيد على أربعين يوما فى خلالها نجحت دول السوق فى الوقوف على عتبة قيام أوروبا الموحدة . بيد أننا نسترعى الانتباه الى أن هذه الأهداف ـ باستثناء الأخير منها ـ كانت تعبر عن نظرة مستقبلية وليس ترجمة لضغوط وأحداث الواقع ، حال توقيع الاتفاقية ، ومن ثم فهى لا تعبر عن خلفيات الواقع بقدر ما تعبر عن طموحات المستقبل .

أما الهدف الأخير ، المتعلق بتدعيم ضمانات السلام والحرية من خلال انشاء هذا التجمع فى الموارد ، فيبدو أنه صياغة موجزة لأهم خلفيات الواقع التى حدت بالدول الأوروبية و بعد بضع سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، الى اتخاذ خطوات عملية جادة فى اتجاه توحيد أوروبا ، وقد كانت

اتفاقية مجمع الصلب والفحم أولى هذه الخطوات ثم أعقبتها اتفاقية قيام السوق الأوروبية ... فقد كانت مخاوف العودة الى تصاعد قوى العدوان والصراع المسلح بين الدول الأوروبية على أشدها غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وأثناء ترتيبات السلام التى استدعتها نتائج هذه الحرب سيما وأن وقوع جزء هام من أوروبا فى قبضة الاتحاد السوفيتى قد أوجد انقساما فى أوروبا وخلق توازنا متوترا مشحونا بعوامل الصراع الآيديولوجى والعداء المكبوت بين معسكر يقوده الاتحاد السوفيتى وآخر تقوده الولايات المتحدة الأمريكية . واذا كانت الدول الأوروبية التى وقعت فى قبضة الاتحاد السوفيتى (والتى عرفت آنذاك بدول أوروبا الشرقية) قد استكانت ، طائعة أو مكرهة ، لقيادة الاتحاد السوفيتى ولمظلتها العسكرية ، فان الدول الأوروبية الأخرى (والتى عرفت آنذاك بدول أوروبا الغربية) لم يكن مقبولا ، ولا ممكنا ، لها أن تستكين تماما لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ولا لمظلتها العسكرية ، فضلا عن أن هذه الدول كان عليها أن تعمل على الحفاظ على كيان متميز لها بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية) .

وهكذا بدأ عدد من قادة أوروبا الغربية التفكير والعمل على اقامة أوروبا الموحدة اقتصاديا وسياسيا ، باعتبار أن التوحيد الاقتصادى هدف يمكن الشروع فورا فى اجراءات تحقيقه أما التوحيد السياسى فيأتى فى الأجل الطويل وبعد أن تكون قواعده الاقتصادية قد ترسخت على أرض الواقع ... ومع ذلك فان واقع الحال بين دول أوروبا الغربية هذه غداة الحرب العالمية الثانية فرض عليها ـ وهى التى تضم ألمانيا الغربية (آنذاك) قطب الصراع المسلح ابان الحرب ـ أن تعمل على ترسيخ قواعد السلام فيما بينها والسيطرة المشتركة على الموارد ذات الصفة الاستراتيجية فى بناء القوة العسكرية ، ومن ثم تعين أن تكون بدايات سعى هذه الدول للوحدة الاقتصادية ذات صفة استراتيجية عسكرية اقتصادية فكان أن بدأت المفاوضات سنة ١٩٥٠ بين ست من دول أوروبا الغربية (فرنسا ـ المانيا الغربية ـ ايطاليا ـ هولندا ـ بلجيكا ـ لوكسمبورج) لانشاء سلطة عليا لادارة موارد الفحم والصلب ، وتوجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية انشاء مجموعة الفحم والصلب Coal and Steel Community فى عام ١٩٥١ . ومضمون هذه الاتفاقية وضع موارد الفحم وانتاج الصلب تحت ادارة سلطة عليا مشتركة من الدول أعضاء الاتفاقية ، وتتولى هذه السلطة توزيع موارد الفحم وانتاج الصلب على الدول الأعضاء طبقا لاحتياجات التصنيع فى كل منها ، وقد اقتضى ذلك

التنسيق بين الصناعات المستخدمة للفحم والصلب فى الدول الأعضاء ، كما ترتب على ذلك نوع من الرقابة (وهى من أهم الدوافع الحقيقية لعقد هذه الاتفاقية) على استخدامهما فى الصناعات العسكرية بالأخص فى المانيا الغربية ٠

واذا ما انتقلنا الى مفاوضات انشاء السوق الأوروبية (والتى بدأت عام ١٩٥٥) ثم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بها (عام ١٩٥٧) نجد أيضا أن ترسيخ قواعد السلام بين دول أوربا الغربية فضلا عن تدعيم قوتها السياسية والعسكرية — مع تحجيم دور ألمانيا الغربية فى ذلك ووضعه تحت سيطرة جماعية مباشرة — فى مواجهة دول الكتلة الشرقية كان من أهم دوافع انشاء السوق فى ذلك التوقيت ٠٠٠ "ففى عام ١٩٥٠ قرر الأمريكيون أنه لا بد من اعادة تسليح ألمانيا الغربية باعتبارها خط المواجهة الأول فى الدفاع عن أوروبا الغربية فى مواجهة الخطر السوفيتى ٠ وقد ووجه هذا القرار بمعارضة قوية خاصة فى فرنسا وهولندا وانجلترا ، ولكن اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن تكون ألمانيا الغربية عنصرا هاما فى الخطط الدفاعية لحلف شمال الاطلنطى (NATO) دفع المسئولين الفرنسيين ، وعلى رأسهم جان مونيه Jean Monnet ، الى وضع مشروع بمقتضاه يمكن اعادة تسليح ألمانيا الغربية ليس كأمة مستقلة وانما كعضو فى جماعة أوروبية للدفاع European Defence Community بيد أن البرلمان الفرنسى لم يصادق على الاتفاقية الخاصة بذلك ، مما دفع "جان مونيه" الى التعجيل بوضع الخطط الخاصة بتوحيد أوروبا الغربية اقتصاديا "(١) ٠

ثانيا : عرض موجز لاتفاقية انشاء السوق :

(١) اختص البند الأول من الاتفاقية باعلان قيام جماعة اقتصادية أوروبية A European Economic Community وتحدد المادة الثانية أهداف هذه الجماعة بالبدء فى انشاء سوق مشتركة والتدرج فى تقريب السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتحقيق توازن النمو فيما بينها بالاضافة الى الاسراع بمعدلات رفع مستوى معيشة مواطنيها وتعميق الروابط بين هذه الدول ٠

---

(١) DE LA MAHOTIERE Stuart: op. cit. pp. 12-13.

(٢) ويختص البند الثالث بتحديد اجراءات تحقيق الأهداف المذكورة ، مع الالتزام بالتوقيتات التى سترد فى بنود قادمة ، على النحو التالى :

أ - تلغى الرسوم الجمركية والقيود الكمية ، وأى اجراءات لها نفس التأثير ، على الصادرات والواردات فيما بين الدول الأعضاء .

ب - وضع تعريفة جمركية موحدة ، وكذلك سياسة تجارية مشتركة ، تجاه الدول خارج الاتفاقية .

حـ - تحقيق حرية انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء ، وذلك بالغاء كافة العوائق التى تحول دون ذلك .

د - البدء فى وضع وانتهاج سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء .

هـ - البدء فى وضع وانتهاج سياسة نقل مشتركة .

و - انشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة .

ز - تطبيق اجراءات تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بما يعالج الاختلال فى موازين مدفوعاتها .

ح - تقريب قوانين المحليات فى الدول الأعضاء بالقدر اللازم لأعمال قواعد السوق المشتركة .

ط - انشاء صندوق اجتماعى أوربى يختص بتحسين فرص توظيف العمال ويساهم فى رفع مستويات معيشتهم .

ى - انشاء بنك استثمار أوربى مهمته تيسير سبل التوسع الاقتصادى فى الجماعة الأوروبية من خلال العمل على ايجاد موارد اقتصادية جديدة .

ك . الحاق البلاد والأراضى فيما وراء البحار (أى المستعمرات والتوابع فى ذلك الوقت) بالجماعة الأوروبية بهدف زيادة التجارة بين الطرفين والقيام بجهود مشتركة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد والأراضى .

(٣) وتختص البنود من الرابع الى السابع بانشاء الهيكل التنظيمى لادارة تنفيذ ومراقبة الالـــــــزام بالاتفاقية ومعالجة الخروج على قواعدها بطرق البحث والتشاور والحوار الديموقراطى فى اطار هـــذا الالتزام • ويتكون هذا الهيكل التنظيمى من (١) :

- الجمعية الأوروبية The Assembly وهى بمثابة برلمان مشترك للدول الأعضاء•
- المجلس الأوروبى The Council وهو بمثابة مجلس وزراء مشترك لدول السوق •
- اللجنة الأوروبية The Commission وهى جهة الدراسات الفنية للمقترحـــات والمشاكـــــل واقتراح الحلول وطرق التنفيذ •
- محكمة العدل الأوروبية The Court of Justice وتختـــص بالفصل فى المنازعات بين الدول الأعضاء •

(٤) أما البند الثامن فيعنى بتوضيح التدرج الزمنى فى انشاء السوق على النحو التالى :

- يتم انشاء السوق تدريجيا خلال فترة انتقالية مدتها اثنتى عشرة سنة • وتقسم هـــذه الفترة الى ثلاث مراحل كل منها أربع سنوات ، ويمكن تعديل مدة كل مرحلة وفقـــا للمهام المطلوبة فيها كما هو مبين فى التالى :
  - × تختص كل مرحلة بمجموعة من الاجراءات التى تنفذ متزامنة •
  - × لا يتم الانتقال من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية الا بعد تحقيق الأهـــداف المحددة للمرحلة الأولى وتنفيذ كل دولة عضو لالتزاماتها الواردة فى الاتفاقية مع مراعاة ما قد يوافق عليه من استثناءات لبعض هذه الدول ، ويجب أن يوافق المجلـــس الأوروبى باجماع الآراء على تقرير بهذا الخصوص تعده اللجنة الأوروبية ، ولا يمنـــع من هذا الاجماع ألا تكون دولة عضو قد أوفت بالتزاماتها كاملة ؛ بالطبع باستثنـــاء موافق عليه ، واذا لم يتحقق الاجماع فى المجلس على صلاحية الانتقال الى المرحلة

---

(١) يجب التنويه الى أن نص الاتفاقية لم يرد فيه وصف المؤسسات المذكورة بأنها أوروبية ، ربمـــا لمحدودية عدد الدول الست المنشئة للسوق بالنسبة للقارة الأوروبية ، ولكنا أضفنا هذا الوصـــف تمشيا مع المألوف فى لغة الخطاب العام •

الثانيـــــة فان المرحلة الأولى تمتد تلقائيا لمدة سنة • وفى نهاية هذه السنة الخامسة تكـــرر نفس الاجراءات فاذا لم يتحقق الاجماع تمتد المرحلة الأولى تلقائيا لسنـــــة سادســـــة ، وفى نهاية هذه السنة تكرر نفس الاجراءات ولكن تقرير الانتقال الـــــى المرحلـــــة الثانية يكون بالأغلبية وليس الاجماع •

- في غضون شهر من تاريخ آخر تصويت يكون على الدولة العضو التى صوتت كأقلية ، أو أى دولة عضو اذا لم يتم الوصول الى الأغلبية المطلوبة ، أن تطلب من المجلس تعيـــين هيئة تحكيم يكون قرارها ملزما لكل الدول الأعضاء ولمؤسسات السوق • وتتكون هيئـــة التحكيم من ثلاثة أعضاء وتصدر قرارها ـ بناء على اقتراح من اللجنة الأوروبية ـ بالاجماع واذا لم يعين المجلس هيئة التحكيم فى خلال شهر من تاريخ تقدم دولة عضو بطلب ذلك، تتولى محكمة العدل الأوروبية تعيين هذه الهيئة خلال شهر أيضا • وتتولى هذه الهيئـة تعيين رئيس لها بنفسها وينبغى أن تصدر قرارها خلال ستة أشهر من تاريخ آخر تصويت للمجلس •

- أما المرحلتان الثانية والثالثة فلا تمتدان أو تختصران ـ اذا دعت حاجة الى ذلـــك ـ الا بقرار من المجلس ، بناء على اقـتراح الجمعية ـ يتخذ بالاجماع •

- لا يترتب على الاحتمالات السابقة امتداد الفترة الا نتقالية لأكثر من خمسة عشر عامـا من من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ •

- بخلاف الاستثناءات التى يمكن أن تتقرر طبقا لهذه الاتفاقية ، فان تاريخ انتهاء الفـــترة الانتقالية يمثل الموعد الأخير لأن تكون كل القواعد والاجراءات الخاصة بانشاء الســـــوق المشتركة قد وضعت موضع التنفيذ الفعلى •

(٥) وتختص البنود من التاسع الى السابع والثلاثـين بالاجراءات العملية للوصول الى قيام الســـــوق المشتركة ، وتنفذ هذه الاجراءات خلال المراحل الانتقالية المشار اليها فى الفقرة السابقـــة ،

وتتحصل هذه الاجراءات أولا فى اقامة اتحاد جمركى تسرى قواعد الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية داخله على منتجات الدول الأعضاء وكذلك على ما يستورد من طرف خارجى لغرض الاستهلاك فى هذه الدول وتدفع عنه الرسوم الموحدة فى أى من دول السوق • ثم تتطرق هذه الاجراءات ، ثانيا ، الى تحقيق حرية انتقال الأشخاص وحرية انتقال رؤوس الأموال داخل نطاق السوق مع التنسيق اللازم فى السياسات الاقتصادية المختلفة على النحو الذى يكفل عدم التمييز بين منتجات الدول الأعضاء ولا بين عوامل الانتاج الخاصة بكل منها فى حركتها ونشاطاتها داخل نطاق السوق •وقد نظمت الاتفاقية كل ذلك وتوقيتاته على النحو التالى :

(١) الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء :

نص البند الثانى عشر ، كخطوة تمهيدية ، على وجوب أن تمتنع الدول الأعضاء عن فرض رسوم جمركية جديدة ، أو أعباء لها نفس الأثر ، على الصادرات والواردات فيما بينها ، أما عن الرسوم والأعباء المماثلة السارية بين الدول الأعضاء فانها تلغى تدريجيا خلال الفترة الانتقالية على أساس جدول زمنى وبنسب توصى بهما لجنة السوق بالاتفاق مع مجلسه وبراعة نص البند الرابع عشر الذى ينظم التخفيضات وتوقيتاتها الزمنية •

أ — ينص البند الرابع عشر على أن الرسوم الجمركية التى تخضع للتخفيضات المتتالية هى تلك التى كانت سارية فى أول يناير ١٩٥٧ ، وتكون التوقيتات الزمنية لهذا التخفيض على النحو التالى :

— خلال المرحلة الأولى يكون أول تخفيض للرسوم الجمركية بعد انقضاء عام على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ويكون التخفيض الثانى بعد ذلك بثمانية عشر شهرا ، والتخفيض الثالث الثالث فى نهاية السنة الرابعة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ •

— خلال المرحلة الثانية يجرى تخفيض بعد ثمانية عشر شهرا من بداية هذه المرحلة ، ثم يجرى تخفيض آخر بعد ثمانية عشر شهرا أخرى ، وبعد ذلك بسنة يجرى تخفيض ثالث •

— التخفيضات التى تتبقى تنفذ خلال المرحلة الثالثة ويختص مجلس السوق — على أساس تصويت بالأغلبية وبناء على اقتراح لجنة السوق — بتحديد توقيتات هذه التخفيضات •

- يكون أول تخفيض بنسبة ١٠٪ من الرسوم الجمركية على كل منتج يتبادل بين الـــــدول الأعضاء ، ثم عند حلول موعد التخفيض التالى فان كل دولة تنفذه بحيث تقل حصيلتهـــا الجمركية من التعامل مع الدول الأعضاء (محسوبة على أساس الحصيلة الجمركية من التعامل مع الدول الأعضاء خلال سنة ١٩٥٦ ، بنسبة ١٠٪ ويجب أن يتضمن ذلك تخفيـــض بنسبة ٥٪ على الاقل من أساس الرسوم الجمركية على كل منتج يتبادل مع الأعضـــاء الا خرين ، وفيما يتعلق بالمنتجات التى تتبقى عليها رسوم جمركية تزيد عن ٣٠٪ فان كل تخفيض تالى يجب ألا يقل عن ١٠٪ من الرسوم الأساسية .

- أى مشاكل تنشأ بمناسبة هذه التخفيضات تسوى بتوجيهات تصدر عن مجلس السوق - بناء على اقتراح لجنة السوق - بأغلبية الأصوات . وينبغى على كل دولة عضو أن تقدم تقاريرها الى لجنة السوق حول تطبيق التخفيضات المشار اليها وعليها أن تجتهد فى أن تصـــل التخفيضات التى تتم فى نهاية المرحلة الأولى الى ٢٥٪ على الأقل من أساس الرســـوم الجمركية ، وأن تصل هذه التخفيضات بنهاية المرحلة الثانية الى ٥٠٪ على الأقل من هذا الأساس . واذا رأت اللجنة احتمالات عدم تنفيذ أهداف التخفيضات على النحو الوارد ذكـره فلها أن تصدر التوصيات المناسبة الى الدول الأعضاء .

- هذه القواعد الخاصة بالتخفيضات من الممكن أن تخضع للتعديل باجماع الآراء فى مجلـس السوق بناء على اقتراح من لجنة السوق وبعد التشاور مع الجمعية العامة للسوق .

ب - القواعد السابقة للتخفيضات وتوقيتاتها لا تمنع أى دولة عضو من تعليق جبايتها للرسوم الجمركيـة على الواردات من الأعضاء الآخرين ، وعليها فى هذه الحالة أن تخطر هؤلاء الأعضاء ولجنـــة السوق . كما يكون لكافة الأعضاء اعلان عزمهم على تخفيض الرسوم الجمركية فيما بينهم بمعـدلات أسرع من المنصوص عليه اذا كانت حالتهم الاقتصادية العامة ، والحالة الاقتصادية للقطاعـــات التى تتأثر بذلك ، تسمح بهذا الاسراع .

(٢) انشاء تعريفة جمركية موحدة :

بهذا الخصوص نجد أنه فى ديباجة البند الثامن عشر تعلن الدول المشاركة فى الاتفاقية رغبتها فى تطور التجارة الدولية وتخفيض الحواجز أمام هذه التجارة عن طريق الدخول فى ترتيبات متبادلة ومفيدة بين هذه الدول وأطراف آخرى من آجل تخفيض الرسوم الجمركية عن المستوى العام الذى يتحدد باقامة الاتحاد الجمركى بين دول السوق ... وبعد هذه الديباجة العامة تحدد الاتفاقية ، فى نفس البند الثامن عشر ، نظام التعريفة الموحدة ، ويقوم هذا النظام على أساس حساب التعريفة الجمركية الموحدة كمتوسط حسابى للتعريفات الأساسية التى كانت قائمة فى أول يناير ١٩٥٧ فى المناطق الجمركية الآربعة لدول السوق (حيث أن دول السوق الست — وقت توقيع الاتفاقية — كانت لها أربع مناطق جمركية هى : ألمانيا — فرنسا — ايطاليا — دول البنلوكس وتشمل بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) ، وقد صنفت السلع التى تستوردها دول السوق فى سبعة قوائم تدرجت الرسوم الجمركية الموحدة عليها من ٣٪ للقائمة الأولى الى ٢٥٪ للقائمة الخامسة ، أما القائمة السادسة فقد تضمنت الرسوم الجمركية على كل من السلع الواردة بها ، بينما تركت الرسوم الجمركية التى تفرض على سلع القائمة السابعة للتفاوض بين الدول الأعضاء (البند ٢٠) على أن يكون لكل منها حق اضافة سلع الى هذه القائمة فيما يخصها وبما لا تتجاوز قيمته ٢٪ من قيمة وارداتها من الدول الأخرى خلال سنة ١٩٥٦ . ويجب أن تبدأ هذه المفاوضات قبل نهاية السنة الثانية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وتنتهى قبل نهاية المرحلة الأولى .

وتحدد البنود من ٢٣ الى ٢٩ تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على نحو تدريجى يزيل الاختلافات فى الرسوم الجمركية للدول الأعضاء قبل العالم الخارجى . ويكون للجنة السوق أن ترخص لدولة عضو أن تؤخر اجراء توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المنتجات اذا كانت تواجه صعوبات خاصة ، على أن يكون ذلك لفترة زمنية محددة ولمنتجات لا تتجاوز قيمتها ٥٪ من اجمالى واردات الدولة العضو من دول العالم الخارجى عن آخر سنة تتوفر عنها احصاءات . ولتنفيذ مهام توحيد التعريفة الجمركية قبل العالم الخارجى ، فان لجنة السوق المنوط بها ذلك عليها أن تسترشد بما يلى:

- الحاجة الى اعطاء دفعة للأمام للتبادل التجارى بين دول السوق والدول الأخرى ٠
- تطوير ظروف المنافسة داخل الجماعة الأوربية الى الحد الذى يكفل زيادة القدرات التنافسية للمشروعات ٠
- مراعاة احتياجات الجماعة الأوروبية من امدادات المواد الخام والسلع نصف المصنعة ، مع الاهتمام بعدم تشويه ظروف المنافسة بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالسلع تامة الصنع ٠
- ضرورة تجنب حدوث اضطرابات هامة فى الحياة الاقتصادية للدول الأعضاء ، مع ضمان تنمية رشيدة للانتاج وزيادة الاستهلاك داخل الجماعة ٠

(٣) ازالة القيود الكمية بين الدول الأعضاء

وقد وردت أحكام الاتفاقية الخاصة بذلك فى البنود من ٣١ الى ٣٤ ، وتتحصل هذه الأحكام فى امتناع الدول الأعضاء عن فرض أى قيود كمية على الواردات فيما بينها ، أو أى اجراءات ذات أثر مماثل ، والغاء القيود القائمة ، على أن يتم تطبيق ذلك الى مستوى تحرير التجارة الذى تم التوصل اليه تطبيقا لقرارات مجلس منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى التى صدرت فى ١٤ يناير ١٩٥٥ ، ويكون على الدول أعضاء السوق المشتركة أن تبلغ لجنة السوق ، فى خلال ستة أشهر من العمل باتفاقية السوق ، بقوائم السلع التى يتم تحريرها تطبيقا لهذه القرارات ، ثم تقوم اللجنة بتجميع هذه القوائم لتصبح قائمة مشتركة سارية بين أعضاء السوق ، ويلتزم هؤلاء الأعضاء ، فى التجارة المتبادلة بينهم ، بعدم زيادة القيود الكمية المتبقية عن مستواها القائم وقت البدء فى تنفيذ الاتفاقية ٠٠٠ وفيما يتعلق بالصادرات تمتنع الدول الأعضاء عن فرض قيود كمية جديدة ، أو أى اجراءات لها نفس الأثر ، منذ بدء تنفيذ اتفاقية انشاء السوق ٠ كما تلتزم هذه الدول بازالة قيود الصادرات الكمية القائمة وقت بدء تنفيذ الاتفاقية فى موعد لا يتجاوز نهاية المرحلة الأولى فى تطبيق هذه الاتفاقية ٠ ويلحق بذلك الوصول التدريجى الى الغاء كافة أشكال التمييز ـ فى موعد لا يتجاوز نهاية الفترة الانتقالية ـ بين مواطنى الدول الأعضاء فى أوامر التوريد التى لأجهزة الدولة فيها صفة احتكارية ٠

(٤) الـــــزراعة :

أولت الاتفاقية اهتماما بالغا لشئون الزراعة فى عملية التكامل بين الدول الأعضاء ، واختصـــــت البنود من ٣٨ الى ٥٤ بتفصيل أبعاد عملية التكامل فى مجال الزراعة ، ونظرا لأهمية المسألة الزراعيـة فى تجربة التكامل بين دول السوق ، وأيضا لأى محاولات تكامل مستقبلية ، فاننا فيما يلى نورد هـذه البنود بتفصيل يكاد يقترب من الترجمة الحرفية لها :

أ ـ البند ٣٨ :

- تمتد السوق المشتركة (طبعا كاجراء تكاملى) الى الزراعة والتجارة فى المنتجات الزراعيـــة • ويقصد بالمنتجات الزراعية منتجات الأرض وتربية الماشية ومصايد الأسماك بالاضافة الى كل منتجات مرحلة التجهيز الأولى المرتبطة مباشرة بهذه المنتجات •
- تنطبق قواعد واجراءات انشاء السوق المشتركة بصفة عامة على الزراعة مع مراعاة البنود الخاصـة التى وردت بشأنها فى هذه الاتفاقية •
- وضع قائمة بالمنتجات الزراعية التى تتقرر بشأنها ترتيبات خاصة فى هذه الاتفاقية وتعتبر هذه القائمة من ملاحق الاتفاقية ، وفى خلال سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية يكون لمجلس السوق بناء على اقتراح من اللجنة ، بأغلبية الأصوات أن يضيف منتجات الى هذه القائمة •
- يكون أعمال قواعد السوق المشتركة وتطويرها فى مجال المنتجات الزراعية مصحوبا باقامـــــة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء •

ب ـ البند ٣٩ :

- تكون أهداف السياسة الزراعية المشتركة على النحو التالى :
  - × زيادة الانتاجية الزراعية من خلال التقدم الفنى والتنمية الرشيدة للانتاج الزراعـــــى والاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج سيما عنصر العمل •
  - × ضمان مستوى معيشة عادل للسكان الزراعيين خاصة بزيادة الدخول للأيدى العاملـــة الزراعية •
  - × تحقيق استقرار أسواق المنتجات الزراعية •

× ضمان انتظام اعداد الأسواق بالمنتجات الزراعية ٠

× ضمان وصول هذه المنتجات للمستهلك بأسعار مناسبة ٠

ـ عند تطبيق السياسة الزراعية المشتركة ، والترتيبات الخاصة التى قد تتضمنها ، يؤخذ فى الاعتبار :

× الصفة الخاصة للأنشطة الزراعية والتى ترتبط بالهيكل الاجتماعى للزراعة وبالاختلافات الهيكلية والطبيعية بين الأقاليم الزراعية ٠

× الحاجة الى التدرج فى ادخال التعديلات المناسبة ٠

× حقيقة أن الزراعة ، فى الدول الأعضاء ، تمثل قطاعا شديد الارتباط بالاقتصاد الوطنى ككل ٠

ج ـ النبد ٤٠ :

ـ تتدرج الدول الأعضاء فى تنمية السياسة الزراعية المشتركة خلال الفترة الانتقالية على أن تنجز ف هذه السياسة تماما بنهاية هذه الفترة ٠

ـ لتحقيق الأهداف الواردة فى البند ٣٩ ، يتم تبنى تنظيم مشترك لأسواق المنتجات الزراعية ، ويأخذ هذا التنظيم ، وفقا لطبيعة المنتجات ، أما شكل قواعد عامة للمنافسة ، أو تنسيق اجبارى للتنظيمات المختلفة فى السوق الوطنية لكل دولة عضو ، أو تنظيم السوق على أساس أوربى متكامل ٠

ـ أيا كان شكل التنظيم المشترك للأسواق الزراعية فان تحقيق الأهداف الواردة فى البند ٣٩ يمكن أن يستدعى اجراءات من قبيل الرقابة السعرية ودعم المنتجات فى مرحلة الانتاج أو التسويق وترتيبات تخص تراكم المخزون وقواعد استخدامه ، فضلا عن ترتيبات مشتركة لتثبيت الواردات والصادرات ٠٠٠ ويراعى أن مثل هذا التنظيم المشترك يستبعد أى تمييز ، سواء بين المنتجين أو المستهلكين ، على مستوى دول السوق ككل ٠

ـ لو وجدت أى سياسة سعرية مشتركة فانها ستقوم على معيار مشترك وطرق موحدة للحساب ٠

ـ وللتمكين من اتباع التنظيم المشترك فى الزراعة وتحقيق أهدافه يمكن انشاء صندوق ، أو أكثر ، لعمليات التوجيه الزراعى وضماناتها ٠

د ـ البند ٤١ :

لتحقيق الأهداف المشار اليها فى البند ٣٩ ، وفى اطار السياسة الزراعية المشتركة ، تتخذ الاجراءات من أجل التنسيق الفعال للجهود فى مجالات التدريب المهنى والبحوث ونشر الوعى باقتصاديات الزراعة ، مما قد يتطلب مشروعات عمل أو موءسسات تمول جماعيا من دول السوق ، وتتخذ اجراءات مشتركة لتطوير الاستهلاك من منتجات زراعية معينة ٠

هـ ـ البند ٤٢ :

ينظم قواعد المنافسة فى انتاج وتجارة المنتجات الزراعية ، فتكون هذه المنافسة فى الحدود التى يقررها مجلس السوق فى اطار القواعد الخاصة بذلك فى الاتفاقية ومع أخذ الأهداف المحددة فى البند ٣٩ فى الاعتبار ٠ وللمجلس أن يرخص بمنح المساعدات للوراعة فى حالة المشروعات التى تعرقلها ظروف هيكلية أو طبيعية ٠ وفى حالة ما يكون ذلك فى اطار برامج تنمية اقتصادية ٠

و ـ البند ٤٣ :

من أجل صياغة الخطوط العامة للسياسة الزراعية المشتركة تتبع الخطوات الآتية :

ـ تقوم اللجنة الأوروبية ، حال بدء سريان اتفاقية السوق ، بتنظيم موءتمر للدول الأعضاء بهدف مقارنة سياساتهم الزراعية خاصة من زاوية تحديد كل دولة عضو لمواردها واحتياجاتها الزراعية ٠

ـ وبأخذ نتائج هذا المواتمر فى الاعتبار تقوم اللجنة الأوروبية ، بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ٠ فى خلال سنتين من دخول اتفاقية السوق حيز التنفيذ بتقديم المقترحات الخاصة بالسياسة الزراعية الموحدة وتنفيذها وانشاء التنظيمات الخاصة بذلك ، وتبنى هذه المقترحات على كافة الاعتبارات الخاصة بالزراعة والسابق الاشارة اليها ٠

ـ فى خلال السنتين الأوليين يأخذ مجلس السوق قراراته ٠ بشأن السياسة الزراعية المشتركة ، بالاجماع ثم بعد ذلك تكون هذه القرارات بالأغلبية ، وتكون هذه القرارات بناء على اقتراح من لجنة السوق وبعد التشاور مع الجمعية العامة للسوق ٠ وتتضمن قرارات المجلس الترتيبات والتوجيهات اللازمة لتنفيذ السياسة الزراعية الموحدة ٠

ـ عند تطبيق التنظيم المشترك فانه يجب أن يضمن للدول الأعضاء التى تتضرر من اجراءاته الخاصة ببعض المنتجات تعويضا مناسبا عن تأثر فرص العمل ومستويات المعيشة للمنتجين الذين يتأثرون بهذه الاجراءات ، ويرتبط هذا التعويض بالفترة اللازمة للتكيف واستقرار نمط التخصص داخل السوق .

ـ اذا تعلق التنظيم المشترك بمواد خام معينة بينما لا يوجد تنظيم مشترك للمنتجات التى ترتبط بهذه المواد ، فمن الممكن استيراد المواد الخام التى تستخدم لتصنيع منتجات تصدر لطرف خارجى.

ز ـ البند ٤٤ :

خلال الفترة الانتقالية ، اذا ترتب على الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء الوصول الى أسعار تهدد تحقيق الأهداف المتوخاة فى الزراعة ، يمكن السماح لكل دولة عضو أن تطبق نظام الحد الأدنى للأسعار بالنسبة لبعض المنتجات على ألا يتضمن ذلك تمييزا عن أى نوع ، وعندما تكون أسعار الواردات من هذه المنتجات أقل من هذا الحد الأدنى يكون لهذه الدولة اما أن تعلق استيراد هذه المنتجات مؤقتا أو أن تسمح بدخولها بشرط أن يكون سعر بيعها فى الداخل أعلى من الحد الأدنى ... والحدود الدنيا للأسعار التى يمكن وضعها فى هذه الأحوال يجب أن يراعى فيها ألا تكون سببا فى عرقلة توسع التجارة بين دول السوق فى المنتجات المعنية كما أن فرض هذه الحدود يخضع لنظام عام يصدره مجلس السوق بناء على اقتراح من لجنة السوق ، ويراعى هذا النظام تكاليف انتاج السلع محل الاعتبار فى الدول الأعضاء التى يصرح لها بتطبيق هذا النظام كما يراعى أيضا تطوير العمليات الزراعية ونمط التخصص المرغوب فيه داخل السوق ، ويمكن تعديل الحدود الدنيا للأسعار التى يتضمنها هذا النظام كلما دعت الحاجة ووفقا لمعايير خاصة .

ح ـ البند ٤٥ :

الى أن يتم الأخذ بتنظيم مشترك خاص بالأسواق الزراعية فى الدول الأعضاء ، اذا وجدت ترتيبات خاصة بكل من الدول الأعضاء فى مجال تبادل بعض هذه المنتجات وبغرض ضمان تصريف انتاج بعض منتجى الدول الأعضاء أو تأمين الاحتياجات من الواردات ، يستعاض عن ذلك باتفاقات أو عقود طويلة الأجل بين مصدرى ومستوردى مثل هذه المنتجات من الدول الأعضاء على أن تتجه هذه الاتفاقيات والعقود الى الالغاء التدريجى لأى معاملة تفضيلية بين المنتجين فى هذه الدول ، ولا بد

فى ذلك من المعاملة بالمثل ، وتنتهى مثل هذه الاتفاقيات خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية ٠

(٥) انتقال الأيدي العاملة وحق الاقامة والاستقرار :

تنظم البنود من ٤٨ الى ٥٨ عملية تحرير انتقال العمال وكذلك حق الاقامة والاستقرار فى الدول الأعضاء ٠ ففى موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية يتعين الوصول الى حرية تامة لعنصر العمل فى الانتقال بين الدول الأعضاء والقضاء على أى صور للتمييز بين العمال ، من مواطنى هذه الدول ، سواء فى فرص التوظف أو فى الأجور والمرتبات أو كافة ظروف العمل ، وينطوى هذا التحرير على كافة الحقوق اللازمة للحصول على فرص العمل والانتقال الى مكانها والاستقرار فيه مع الخضوع لقوانين الادارة المحلية ولمجموعة قواعد الاستيطان التى تضعها اللجنة الأوروبية ، ولا تخضع هذه الحقوق سوى لقيود تتعلق بالنظام والأمن العام والصحة العامة ، ويجب على الدول الأعضاء أن تتبنى برنامجا مشتركا لتشجيع تبادل الأيدى العاملة الشابة فيما بينها ، ومن بين تسهيلات تشجيع حرية انتقال الأيدى العاملة بين الدول الأعضاء ينبغى تحقيق استفادة العمالة المهاجرة بين دول السوق من نظم التأمينات الاجتماعية واعانات البطالة وفقا للنظم المحلية فى كل دولة ، ولا تنطبق قواعد التحرير هذه على التوظف فى مجالات الادارة العامة فى كل من الدول الأعضاء ٠

وخلال الفترة الانتقالية تلغى تدريجيا كافة القيود ـ طبعا باستثناء ما يخص النظام والأمن العام والصحة العامة ـ على اقامة واستقرار مواطنى الدول الأعضاء بصفة عامة ، ويشمل ذلك انشاء الوكالات والفروع والشركات التابعة والجديدة طبقا لقوانين الدولة المضيفة مع امتناع الدول الأعضاء عن اضافة مزيد من القيود فى قوانينها والعمل على تنسيق قوانين النشاط الاقتصادى فيما بينها خلال الفترة الانتقالية ، وبالخضوع لأحكام تحرير انتقال رؤوس الأموال التى تنظمها هذه الاتفاقية ٠

(٦) الخدمات :

تنظم البنود من ٥٩ الى ٦١ عملية تحرير انتقال وتبادل الخدمات داخل الدول أعضاء السوق ويكون لمجلس السوق ، بناء على اقتراح لجنة السوق ، وبأغلبية الأعضاء أن يعد تسهيلات تحرير هذه

الخدمات الى مواطنى دول أخرى مقيمين داخل الجماعة الأوربية ... ومفهوم الخدمات التى تتضمنها الاتفاقية ينصرف الى الخدمات التى يدفع مقابل لها والتى لا تخضع للاحكام المنظمة لتحرير انتقال السلع ورأس المال والأشخاص فيما بين دول السوق . وتشمل هذه الخدمات أنشطة ذات صفة صناعية ، وأنشطة ذات صفة تجارية ، وأنشطة حرفية ، وأنشطة المهن الحرة ، أما عن خدمات النقل فان تحريرها يخضع لقواعد خاصة به فى هذه الاتفاقية ، وخدمات البنوك والتأمين يرتبط تحريرها بحركة رؤوس الاموال فيما بين الدول الاعضاء ويسير بالتوافق مع درجة التقدم فى تحرير انتقال رؤوس الاموال .

(٧) رأس المال :

ينظم البندين ٦٧ ، ٦٨ حرية انتقال رؤوس الاموال بين الدول الأعضاء ، فيتعين على هذه الدول خلال الفترة الانتقالية ، والى الحد الضرورى للأداء السليم للسوق المشتركة ، أن تلغى تدريجيا القيود على حركة رأس المال الخاص بالمقيمين فيها لينتقل بحرية فيما بين هذه الدول وتلغى أى تمييز ، بسبب الجنسية أو مكان الاقامة ، فى معاملة رؤوس الأموال . وفى خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية تلغى تماما كافة القيود على المدفوعات الجارية المرتبطة بحركة رؤوس الأموال هذه ، كما تضمن هذه الدول الحرية التامة لعمليات الصرف فيما بين عملاتها بازالة ما قد يكون قائما من قيود عليها حال دخول اتفاقية السوق حيز التنفيذ . وعندما تطبق الدول الأعضاء ـ بشأن سوق رأس المال ونظام الائتمان ـ على حركة رؤوس الأموال ترتيبات واجراءات محلية فانها تلتزم فى ذلك بعدم التمييز من أى نوع ولأى سبب ، وعندما تتوصل الدول الأعضاء الى اتفاقيات بشأن اصدار القروض لتمويل عمليات الأجهزة الحكومية والمحلية فى أى منها ، فان عمليات الاصدار وما يرتبط بها من ادارة الأرصدة المترتبة عليها يضطلع بها المؤسسات الوطنية فى الدولة التى تبغى الاقتراض ولا يعهد بها الى مؤسسات فى دولة عضو أخرى .

(٨) النقـــل :

تنظم البنود ٧٤، ٧٥، ٨٤ عمليات النقل بين الدول الأعضاء وقبل العالم الخارجى ، وذلك بتبنى سياسة مشتركة فى مجال النقل ، وأهم ملامح هذه السياسة تطبيق قواعد مشتركة على عمليات النقل الدولية التى تتم من والى الدول الأعضاء أو تعبر أراضيها ، وتحديد شروط استخدام وسائط نقل تخص غير المقيمين فى دول السوق فى أداء خدمات نقل داخل الدول الأعضاء • وينبغى ـ خلال الفترة الانتقالية ـ الوصول الى مثل هذه القواعد والشروط وتطبيقها على أن يكون ذلك باجماع الآراء فى مجلس الســـوق وبناء على مقترحات لجنة السوق والتشاور مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الجمعية العامـــــة للسوق ، وذلك لما لقطاع النقل من أهمية خاصة فى التأثير على الأحوال الاقتصادية عامة وفى التأثيـــر على فرص التوظف ومشتويات المعيشة • وتشمل السياسة المشتركة للنقل النقل بالسكك الحديدية وبالطرق والنقل المائى الداخلى ، ويكون على مجلس السوق أن يقرر بالاجماع ما اذا كان ملائما ، ولأى درجـة وبأى السبل ، تبنى قواعد مشتركة فى مجالس النقل البحرى والنقل الجوى •

وبالاضافة الى ما عرضناه من أحكام رئيسية تنظم عملية التكامل بين دول السوق فى مجـــالات بعينها لما لها من طبيعة خاصة ، فان باقى بنود الاتفاقية (والتى تصل الى ٢٤٨ بندا) قد اشتملـت على غير ذلك من القواعد والاجراءات الضرورية لقيام السوق وضمان استمرارها وفعاليتها فى تحقيـــــق الأهداف المرجوة من ورائها مع السماح لكل دولة عضو بالتكيف التدريجى الفعال مع متطلبات الاندماج فـى السوق اذا كانت لديها ظروف تبرر استثناءات وقتية من بعض قواعد السوق ••• وهكذا نجد أن بقيـة الاتفاقية تغطى من المجالات ما يمكن أن نصفه بأنه تهيئة المناخ العام وآليات السوق لضمان نجـــاح عملية التكامل بين الدول الأعضاء فضلا عن ضمان عملية المشاركة الديموقراطية من جانب هذه الدول فـى اتخاذ القرارات المنظمة لعمل السوق الأوروبية المشتركة ، وتتلخص هذه المجالات فى الآتى :

(٩) قواعد المنافسة وأعمال آليات السوق فى توجيه المتغيرات الاقتصادية :

وقد قسمت هذه القواعد الى مجموعة قواعد تنطبق على المشروعات وتمنح الاتفاقات والتكتـــــلات الاحتكارية والتدخل فى تحديد أسعار مدخلات ومخرجات المشروعات أو تقييد الانتاج والأسواق أو الحد من

فرض التطوير التكنولوجي ، ولا يستثنى من هذا المنع سوى الاتفاقات بين المشروعات التى تستهدف التطوير الفنى وزيادة الانتاج وتقديم السلع والخدمات بأسعار أقل وبجودة أعلى على ألا يؤدى ذلك الى فرض قيود على المشروعات لا يستدعيها تحقيق هذه الأهداف أو الى تمكين هذه المشروعات من خلق وضع احتكارى لنسبة كبيرة من المنتجات المعنية • ويتعين على المشروعات فى كافة الأحوال الامتناع عن أى سياسة سعرية ، أو سياسة امداد ، تتضمن التمييز بين الأسواق داخل الدول الاعضاء ، كما ينبغى الامتناع نهائيا عن أى سياسة متعمدة للاغراق ، واذا حدث ذلك لبعض الدول الأعضاء فلها أن تتخذ اجراءات حمائية تحددها وتوافق عليها اللجنة الأوروبية ••• أما المجموعة الثانية من قواعد الحفاظ على المنافسة فانها تتعلق بالمساعدات التى تمنحها الدول الأعضاء ، فيمتنع على هذه الدول تقديم أى مساعدات أو اعانات تفسد المنافسة بتمييز بعض المشروعات أو بعض المنتجات • بينما يتمشى مع أهداف السوق المشتركة منح اعانات للمستهلكين تحمل الصفة الاجتماعية بشرط عدم التمييز بين المستفيدين من مواطنى الدول الأعضاء لأى سبب ، ومنح اعانات لمواجهة الأضرار الناتجة عن ظروف مناخية أو احداث طارئة ، والاعانات لبعض الأقاليم التى أضيرت بسبب تقسيم ألمانيا ، والاعانات التى تستهدف التنمية الاقليمية للمناطق التى تتدنى فيها مستويات المعيشة ، واعانات تنمية بعض الأنشطة أو الأقاليم الاقتصادية ، بشرط ألا يؤدى ذلك الى تغيير ظروف التبادل بين الدول الأعضاء على نحو يضر بالصالح العام لها مجتمعة • ويمكن تقرير اعانات أخرى ، اذا دعت الحاجة الى ذلك ، بقرار من مجلس السوق يصدر بالأغلبية بناء على اقتراح لجنة السوق •

(١٠) السياسات المالية والتشريعات :

ينبغى تكييف السياسات المالية (ايرادات ونفقات) للدول الأعضاء على نحو يساعد على تحقيق أهداف السوق ولا يرتب آثارا مناوئة لحرية انتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال أو لعدالة قواعد المنافسة بين المشروعات ، كما ينبغى التنسيق بين السياسات المالية للدول الأعضاء فى اتجاه تنفيذ الأهداف المشتركة للسوق الأوروبية ••• كما يجب العمل على تقريب القوانين الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الأعضاء وكذلك الاجراءات الادارية الخاصة بتطبيق هذه القوانين •

(١١) مواجهة التغيرات الاقتصادية وتحديد اتجاهات النمو :

يتعين التشاور بين الدول الأعضاء ومع لجنة السوق لمواجهة التطورات الاقتصادية الجارية بالاضافة الى تحديد اتجاهات النمو فى الدول الأعضاء على أساس من التنسيق فيما بينها ٠

(١٢) ميزان المدفوعات :

يتعين على كل دولة عضو أن تنتهج السياسة الاقتصادية المناسبة لضمان التوازن الكلى لميزان مدفوعاتها والحفاظ على قيمة عملتها مع المحافظة على مستوى مرتفع لتشغيل العمالة واستقرار مستوى الأسعار بها ، ولتحقيق هذه الأهداف يجب على الدول الأعضاء التنسيق بين سياساتها الاقتصادية ، ولهذا الغرض يجب أن يكون هناك تعاون بين الأجهزة الادارية الخاصة بهذه الشئون الاقتصادية والبنوك المركزية فى الدول الأعضاء ٠ وتقوم لجنة السوق بتقديم توصياتها الى مجلس السوق من أجل تحقيق هذا التعاون ٠ ولدفع التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء فى الشئون النقدية ، الى الحد اللازم لعمل السوق المشتركة ، تنشأ "لجنة نقدية " يكون لها صفة استشارية وتتحدد مهامها فى :

- المراجعة المستمرة للموقف النقدى والمالى للدول الأعضاء وللجماعة ككل ولنظام المدفوعات فى كل من هذه الدول ، وتقدم تقريرا دوريا الى مجلس السوق واللجنة الأوروبية ٠
- أن تكون آراء ومقترحات ــ بناء على طلب مجلس السوق أو اللجنة الأوروبية أو من تلقاء نفسها ــ لتقديمها الى أى من هاتين الجهتين ٠

وتتشكل اللجنة النقدية من عضوين عن كل واحدة من دول السوق ٠

ويتصل بميزان المدفوعات أيضا أن تنظر كل دولة عضو الى سياستها الخاصة بسعر الصرف على أنها من شئون المصلحة المشتركة لدول السوق ككل ، واذا حدث أن قامت دولة عضو بتغيير سعر صرف عملتها على نحو لا يتفق والأهداف السابق ذكرها بخصوص ميزان المدفوعات ويحدث اختلالا ملحوظا فى شروط المنافسة فان لجنة السوق يكون لها ــ بعد التشاور مع اللجنة النقدية ــ أن ترخص للأعضاء الآخرين باتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة نتائج هذا التغيير ، مع ملاحظة أن هذا

الترخيص يكون لفترة زمنية محددة كما أن شروط وخصائص هذه الاجراءات تحددها أيضا اللجنة ٠

كما اهتمت الاتفاقية بمواجهة الصعوبات التى يمكن أن تتعرض لها دولة عضو فيما يخص ميزان مدفوعاتها ، كان يحدث اختلال عام فى ميزان المدفوعات أو فى نوعيات العملات التى فى حوزة الدولة بما يضر بأداء السوق الأوروبية ككل أو بالتقدم نحو اتباع سياسة تجارية مشتركة ٠ فى هذه الحالات تبادر اللجنة الأوروبية فورا الى فحص موقف هذه الدولة ومدى التزامها بالأهداف الخاصة بميزان المدفوعات وطبيعة المشكلات التى تواجهها ثم توصيها بالاجراءات التى تتبع ٠٠٠ واذا لم تفلح الاجراءات التى تتخذها الدولة التى تواجه الصعوبات ، ولم تفلح توصيات اللجنة ، فى التغلب على هذه الصعوبات ، فان لجنة السوق ، بعد التشاور مع اللجنة النقدية ، توصى مجلس السوق بتطبيق نظام المعونة المتبادلة على الدولة المعنية وبالطرق التى تتبع لتخطى هذه الصعوبات ، وهذا النظام يتضمن مجموعة من الاجراءات الاستثنائية ، فى أضيق الحدود ، تستهدف معاونة الدولة المعنية فى التغلب على الصعوبات المتعلقة بميزان مدفوعاتها ٠٠٠ واذا لم تفلح كل هذه الاجراءات تصرح اللجنة الأوروبية ، بشروط وقيود ، للدولة المعنية أن تتخذ منفردة الاجراءات المناسبة على أن يخطر باقى الأعضاء بهذه الاجراءات ومداها الزمنى ٠ وبعد دراسة هذه الاجراءات من جانب لجنة السوق وبالتشاور مع اللجنة النقدية فان لمجلس السوق أن يوافق على هذه الاجراءات أو يطلب من الدولة المعنية تعديلها أو تعليقها أو الغائها ٠

ثم بمتابعة باقى بنود الاتفاقية نجد أنها حرصت على النص على كل مما يتعلق بالأهداف التى أنشئت السوق من أجلها ، كما حرصت على البيان الدقيق لتكوين أجهزة السوق ومؤسساتها وكيفية العمل واتخاذ القرارات بها واختصاصات كل منها ، كما حرصت على تأكيد البعد الاجتماعى فى تكوين السوق وتطورها وتوسيع قاعدة المشاركة فى اتخاذ قراراتها الرئيسية ، وسوف يتضح المزيد من هذه الأمور اثناء تقيمنا للاتفاقية ، وهو ما ننتقل اليه الآن ٠

ثانيا : تقييم اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة

لا شك فى نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة فى خلق كيان اقتصادى وسياسى متماسك وفاعل على مسرح الاقتصاد العالمى والسياسة الدولية ، وليس أدل على هذا النجاح من استمرار السوق الأوروبية حتى الآن ، بعد ما يزيد على أربعين عاما من بداية خطواتها العملية ، ولا تشير التوقعات الا الى مزيد من التلاحم والتكامل بين الدول المكونة لهذه السوق سواء على الصعيد الاقتصادى أو على الصعيد السياسى ، فضلا عن التزامها بحد أدنى من التوافق على الصعيد العسكرى أيضا • فاذا ما نظرنا الى واقع السوق الأوروبية الآن يمكن أن نصف الاتفاقية الأصلية لانشائها ، والأطراف المشاركة فيها ، بأنها كانت مجرد بداية متواضعة بالمقارنة بما وصل اليه الانجاز على أرض الواقع ، ولا نعنى هنا بهذا الانجاز تطور الانتاج والاستهلاك والاستثمار ••• الخ من المؤشرات الاقتصادية المألوفة ، فذلك ما ستتناوله أجزاء أخرى من هذه الدراسة ، وانما نعنى توسع السوق بانضمام المزيد من الدول اليها ، بالاضافة الى تجاوز مرحلة السوق المشتركة فى التكامل بينها الى رحاب الوحدة الاقتصادية وبلوغ أعتاب أوروبا الموحدة اقتصاديا وسياسيا ، وذلك ما نوضحه بايجاز على النحو التالى :

(١) توسع السوق الأوروبية المشتركة :

أشرنا الى أن البداية العملية لاقامة السوق الأوروبية المشتركة كانت هى انشاء مجمع الفحم والصلب والمنظمة الأوروبية للطاقة النووية بين الدول الأوروبية الست (فرنسا ـ المانيا ـ ايطاليا ـ هولندا ـ بلجيكا ـ لوكسمبورج) ، ثم وقعت هذه الدول الاتفاقية المنشأة للسوق فى عام ١٩٥٧ • وفى عام ١٩٧٣ انضمت كل من المملكة المتحدة والدانمارك وأيرلندا الى هذه السوق ، وفى عام ١٩٨١ انضمت اليونان ليبلغ عدد دول السوق عشرا ، وارتفع هذا العدد الى اثنى عشر دولة عام ١٩٨٦ عندما انضمت كل من أسبانيا والبرتغال الى السوق الأوروبية ••• ولهذا التوسع أكثر من مغزى ايجابى • فمن جهة يدل على نجاح التجربة مما استقطب اليها مزيدا من الدول ، ومن جهة ثانية يدل على مرونة سياسية واقتصادية واجتماعية متبادلة بين الدول المؤسسة للسوق والدول التى انضمت اليها لاحقا ، فالأولى قبلت انضمام الأطراف الجديدة وتمتعها بمزايا السوق مع اعطائها فسحة من الزمن كافية للتكيف مع التزامات العضوية ومسئولياتها ، والثانية تقبلت الانضواء تحت لواء اتفاقية لم تشارك فى وضع أسسها ولم تسع

الى احداث تغييرات جذرية فى هذه الأسس ، ومن جهة ثالثة يدل هذا التوسع على ادراك سليم ، من جانب الدول الأعضاء السوق سواء المؤسسين أو الوافدين ، بأن المستقبل للكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة ، فضلا عن أن قبول أعضاء جدد فى السوق يؤكد صدق نوايا وأهداف مؤسسيها - على الأقل بالنسبة للدول الأوروبية - فى أن تكون السوق نواة لأوروبا الموحدة وعاملا ايجابيا فى توسيع نطاق التبادل التجارى وزيادة فعاليته فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ٠

(٢) بالاضافة الى التوسع الجغرافى للسوق الأوروبية ،

تحقق توسع اجرائى تكاملى فعال فى اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة بين أعضاء السوق ، فبعد النجاح فى تحقيق أهداف اتفاقية انشاء السوق فى انجاز التكامل الاقتصادى على هيئة سوق مشتركة ، وأن مجموعة الدول الأعضاء أن تسير بخطى أوسع فى سبيل تحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة ، لذلك أدخلت على اتفاقية روما تعديلات بموجب الاتفاقية الموقعة فى لوكسمبورج بتاريخ ١٧ فبراير عام ١٩٨٦ وهى الوثيقة المسماة " التشريع الأوروبى الموحد Single European Act والتى تقضى أحكامها بالآتى : (١)

- تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة للدول الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقا واحدة أطلق عليها "السوق الداخلى Internal Market يتنقل فيها الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات وكافة عناصر الانتاج بحرية كاملة على أن تعمل الدول الأعضاء على توحيد ظروف وعوامل الانتاج فى فترة أقصاها آخر عام ١٩٩٢ ٠
- العمل على تقويم مسارات اقتصاديات الدول الأعضاء بحيث تؤدى الى تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة ، وتتعاون الدول الأعضاء فى انجاح النظام النقدى الأوربى ٠
- تدعيم دور وحدة النقد الحسابية الأوروبية ECU مع العمل على زيادة فعالية المؤسسات القائمة على ادارة النظام النقدى الأوروبى الموحد ، خاصة التعاون بين البنوك المركزية ٠

---

(١) مجلس الشورى : "مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية" سلسلة تقارير مجلس الشورى ، التقرير رقم (٢٤) ص ٩ - ١٠٠

- تنسيق السياسات الخارجية فى المجال السياسى ، فقد استحدث التشريع الأوروبى الموحد أحكامـا جديدة للتعاون السياسى بين الدول الأعضاء ، وقد نظمت الاتفاقية التعاون السياسى على أسـاس أن تعمل الدول أعضاء المجموعة الأوروبية على انتهاج وتنفيذ سياسة أوروبية موحدة ، وأن تتعهـد الدول الأعضاء باخطار كل منها الأخرى وأن تتشاور فيما بينها فى الشئون السياسية التى تتعلـق بالمصالح المشتركة وذلك لاتخاذ موقف موحد فى هذه الشأن •

(٣) حدث توسع هام فى مجال التكامل النقدى بين الدول أعضاء السوق ، فبعد عدة سنوات من انتهاء الفترة الانتقالية لانشاء السوق وما تخللها من تنسيق لسياسات الـدول الأعضاء فى مجال أسعار الصرف وجوانب السياسات الائتمانية التى ترتبط بانتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وعلاج مشاكل الاختلال فى موازين المدفوعات وقيام اللجنة النقدية بدورها فى هذه المجـالات ، اتخذ المجلس الأوروبى قرارا فى الخامس من ديسمبر ١٩٧٨ بانشاء النظام النقدى الأوربى ، وقد بـدأ العمل به من مارس ١٩٧٩ فى شكل اتفاق بين البنوك المركزية للدول الأعضاء مضمونة (١) اتخـاذ وحدة نقد أوروبية (ECU) قيمتها محددة بسلة عملات الدول الأعضاء على أساس اعطاء وزن لعملة كـل دولة يتفق مع المستوى الاقتصادى لها مع تحديد أسعار عملات الدول الأعضاء بالمقارنة بهذه الوحـدة الحسابية ولا يسمح بتقلب هذه الأسعار الا فى حدود ٢٫٢٥٪ ارتفاعا أو انخفاضا ، وللمحافظة علـى هذا الثبات النسبى لأسعار عملات الدول الأعضاء من خلال عمليات السوق المفتوحة فى أسواق الصـرف أنشئ صندوق لهذا الغرض بدأ برصيد مكافئ لـ ٣٥ مليار وحدة نقد أوروبية • "وفى خلال عشر سنوات تطور هذا النظام ليصبح واحدا من أهم أركان التكامل الأوروبى ، فقد أدى هذا النظام الى تعـاون وثيق فى مجال السياسة النقدية للدول الأعضاء ، كما أحدث تقدما كبيرا على طريق ايجاد منطقة نقديـة مستقرة فى أوروبا فضلا عن دوره فى تحقيق الاستقرار الداخلى وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق ثبـات نسبى لأسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء التى التزمت بهذا النظام لمدة تربو على عشر سنوات ••• وما كان لتحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل فى اطار السوق الداخلية للدول الأعضاء أن يصبح متوقعا فى سنة ١٩٩٣ بدون التقدم الكبير فى توافق السياسات النقدية من خلال النظام النقدى الأوربى الـذى

---

(1) OLIVIER Patrick: "Le systeme monetaire internationale" Hatier, Profil Actualite 410, Paris, 1979, p.28.

استفاد بدوره من هدف الوصول الى هذا الاندماج "[1] ... بيد أن النظام النقدى الأوروبى يعد من أكثر اجراءات التكامل الأوروبى التى لاقت صعوبات واستثناءات فى التنفيذ (سبع دول فقط من بين دول السوق الاثنى عشر هى التى التزمت بهذا النظام الى حد معقول ، وهى الدانمارك وايرلندا والدول المؤسسة للسوق باستثناء ايطاليا) ، ومع ذلك فان أهمية تطبيق هذا النظام لضمان استمرار الاندماج الاقتصادى لأوربا الموحدة ، والذى بات وشيكا مع نهاية عام ١٩٩٣ ، دفع حكومات الدول الأعضاء الى اللقاء فى مؤتمر ماسترخت (أواخر عام ١٩٩١) والتوصل الى اعلان مبادئ بمقتضاه أنه حتى نهاية عام ١٩٩٦ لن يتم الاعلان عن أى من دول السوق لا يلبى متطلبات الدخول فى الوحدة الأوروبية النقدية، ولكن اذا وجد على الأقل سبع دول أعضاء مستعدين وقادرين على انشاء هذه الوحدة ، فسوف يتم انشاء بنك مركزى أوربى فى سنة ١٩٩٧ ، واذا لم يتحقق ذلك فسوف تصبح الوحدة الأوروبية النقدية قائمة بالفعل والدول المستوفية لمتطلباتها تصبح تلقائيا أعضاء بهذه الوحدة ما لم تكن احداها قد سجلت تحفظا على ذلك (مثل انجلترا) ... كل ذلك يوضح ، رغم أى صعوبات أو عقبات ، اصرار دول السوق على المضى قدما فى تحقيق أهدافها فى اقامة أوروبا الموحدة اقتصاديا وسياسيا .

(٤) واذا ما عدنا الى الاتفاقية الأصلية لاقامة السوق الأوروبية المشتركة ، نجد أن من الجوانب الايجابية فيها أن اطارها العام وضع على نحو يسمح بالتطورات المشار اليها فى الفقرات السابقة ، فرغم تعدد وكثرة النصوص التى احتوتها هذه الاتفاقية الا أنها لم تكن أبدا نصوصا جامدة ، فهى ملزمة حقا فى التطبيق ولكن معظمها يسمح باستثناءات تراعى ما قد تتعرض له دولة عضو من ظروف أو أزمات خاصة لها صفة الجدية فى الأسباب والنتائج ، ولم تستغل الدول الأعضاء هذه المرونة فى الاتفاقية لنقض بنيانها والتخلص من التزاماتها ، وذلك للوعى العميق بأهمية التكامل فيما بينها وبأهمية التقدم فى خطواته على أسس واقعية واقتناع متبادل .

(٥) ويلحق بما تقدم ما تعكسه الاتفاقية من التزام صارم بقواعد الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات سواء فيما يتعلق بالمفاوضات التى أسفرت عن الاتفاقية أو فيما يتعلق بحدود ومراحل تطبيق الاتفاقية وتقرير الاستثناءات المؤقتة من أحكامها ، فمن الملاحظ أن الاجماع قد اشترط بالنسبة لاجراءات

---

(1) GLESKE Leonhard: "Monetary integration Has Made Progress" INTERECONOMICS, March/April, 1989, p. 55.

تطبيق معظم أحكام الاتفاقية خلال المرحلة الأولى من تطبيقها ، وأيضا عند كل تعديل أو اضافة أو استثناء هام طوال فترة حياة السوق ، ثم بخلاف ذلك تكفى الأغلبية الموهلة لاتخاذ القرارات ... وقد روعى التمثيل الديموقراطى العادل فى تشكيل أجهزة السوق ومؤسساتها ، فمجلس وزراء المجموعة هو أعلى سلطة فى السوق وستكون من وزراء الدول الاثنى عشر وترأسه كل دولة بالتناوب لمدة ستة أشهر وتكون رئاسة المجلس للوزير المختص بالموضوع الرئيسى المطروح للبحث واتخاذ القرار فى دورة رئاسة دولته ، ووزراء الخارجية هم المنسقون الدائمون لاجتماعات مجلس الوزراء فضلا عن اختصاصهم فى رئاسة المجلس عندما تكون الموضوعات المطروحة فى دورة الرئاسة ذات صبغة سياسية ، ويقوم مجلس وزراء السوق بترتيب اجتماعات المجلس الأوروبى الذى يحضره رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء ، والأغلبية الموهلة لاتخاذ القرارات ـ حين لا يشترط الاجماع ـ فى هذا المجلس هى ٥٤ صوتا من مجموع ٧٦ صوتا موزعة على أساس ١٠ أصوات لكل من ألمانيا وفرنسا وايطاليا وانجلترا ، وثمانية أصوات لاسبانيا ، وخمسة أصوات لكل من بلجيكا واليونان و هولندا والبرتغال ، وثلاثة أصوات لكل من الدانمرك وأيرلندا ، وصوتين للوكسمبورج . أما اللجنة الأوروبية فهى تتكون من ١٧ عضوا بواقع اثنين لكل من ألمانيا وفرنسا وايطاليا وأسبانيا وعضو واحد لكل من باقى الدول الأعضاء ، وتتولى اللجنة اختيار رئيسها بنفسها ، وهى الجهاز الفنى والادارى القائم على اعداد كافة القرارات والتوصيات التى تصدر عن مجلس السوق والبرلمان الأوروبى ، ولها سلطة اتخاذ القرارات التنفيذية ومراقبة تنفيذها . والبرلمان الأوروبى يتكون من ٥١٨ عضوا موزعين على أساس ٨١ عضوا لكل من ألمانيا وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة ، ٦٠ عضوا لأسبانيا ، ٢٥ عضوا لهولندا ، ٢٤ عضوا لكل من بلجيكا واليونان والبرتغال ، ١٦ عضوا للدانمارك ، ١٥ عضوا لايرلندا . وستة أعضاء للوكسمبورج ... ويلاحظ فى تشكيل هذه المؤسسات عدالة التمثيل النسبى للدول الأعضاء فيها (على أساس عدد السكان) ، وقد روعيت نفس الأسس الديموقراطية فى باقى أجهزة ومؤسسات السوق فضلا عن الحرص على توفير الخبرات الفنية فى اللجان المتخصصة ، والحرص على تمثيل التنظيمات الشعبية ، كاتحادات العمال والنقابات المهنية واتحادات الغرف التجارية والصناعية ، بحيث تنعكس مصالح الفئات التى تمثلها هذه التنظيمات فى القرارات والتوصيات التى تتخذها أجهزة السوق ... والواقع أن هذا الحرص الشديد على احترام القواعد الديموقراطية السليمة هو الذى يفسر قبول الدول الأوروبية المشاركة فى السوق لقيام سلطات عليا فوق وطنية تصدر قرارات وتوصيات تلتزم بها حكومات وبرلمانات الدول الأعضاء .

(٦) لا شك أن ما تقدم فى تقييم اتفاقية السوق يعكس جوانب ايجابية هامة فى هذه التجربة ، وليس معنى ذلك أنها خالية من بعض الجوانب السلبية ، ومن أهمها :

أ ـ على الرغم من حرص الاتفاقية على تأكيد وحماية المنافسة الحرة داخل دول السوق ، الا أن ضوابط منع نمو الاحتكارات بالاتفاقية كانت هلامية الى حد كبير ولم تفرض لها قواعد دقيقة تلتزم الدول الأعضاء باتباعها ، ومن ثم أصبحت مشكلة الرقابة على عمليات اندماج المشروعات والشركات من أهم المشكلات التى يتعين مواجهتها والدول الأعضاء على أعتاب قيام أوروبا الموحدة (١) ، فمما يذكر أن سبع دول من بين الأعضاء الاثنى عشر ليس لديها قواعد فعالة تنظم عمليات اندماج الشركات على نحو يمنع نمو الاحتكارات ، والقواعد الموجودة فى الدول الخمس الأخرى تضع حدودا (من حيث رأس المال أو رقم الأعمال أو الحصة فى السوق) من الاتساع بحيث لا تحد من نمو هذه الاحتكارات ، وذلك ما يثير المخاوف من افساد آليات المنافسة داخل السوق الداخلية للدول الأعضاء عند قيام أوربا الموحدة .

ب ـ حرصت اتفاقية انشاء السوق على تأكيد امكانيات التعاون على أساس المصالح المتبادلة بين دول السوق والدول الأخرى ، وقد نشطت السوق بالفعل فى هذا المجال فى اتجاهين الأول خاص بالدول التى كانت تسمى دول ما وراء البحار (المستعمرات السابقة لكل من فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا) والثانى خاص بدول حوض البحر الأبيض المتوسط وبالأخص مصر والمغرب وتونس وقبرص واسرائيل ، ولكن التوسع الجغرافى الذى حدث بزيادة عدد الدول أعضاء السوق الأوروبية المشتركة تم على حساب التعاون مع هذه الدول بحيث أنه يضيق تدريجيا من فرص منح منتجاتها معاملة تفضيلية داخل السوق (يلاحظ أن اسرائيل هى أقل الدول تعرضا لهذا الضرر) ، هذا بالاضافة الى أن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الجارى فى دول السوق منذ نشأتها وحتى الآن يمكنها من ايجاد بدائل صناعية للخامات التى كانت تعتمد على ما كان يسمى بدول ما وراء البحار فى تأمينها ، ولعل ذلك ما يفسر غياب الاهتمام بتوضيح علاقات التعاون بين دول السوق وهذه الدول فى التعديلات والتطورات التى أدخلت على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة فى العقدين

---

(1) KRAKOWSKI Michael: "The Requirements for EC Merger Control", Intereconomics, May/June 1989, p.p. 120-128.

الأخيرين ، فى حين أن الاتفاقية الأصلية قد حرصت على توضيح وتأكيد التعاون مع الأقطار الواقعة فيما وراء البحار (البنود من ١٣١ الى ١٣٦) كما عقدت لذلك مفاوضات خاصة فى عام ١٩٦١ (١) . ومضمون ذلك أن التعاون ، أو بالأحرى التعامل بين دول السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من الدول أصبح الآن يخضع بصفة أساسية لآليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب ، وهو وضع تتمتع فيه دول المجموعة الأوربية بمزايا الكيانات الاقتصادية الكبرى التى تتوفر لها كل مقومات التقدم والتفوق التكنولوجى والاقتصادى على معظم شركائها التجاريين ، فضلا عن أن تحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل بين هذه الدول سيضيف الى القوة الاحتكارية لشركاتها ومؤسساتها ـ فى مواجهة الدول الأخرى ـ مزيدا من مقومات السيطرة وتدعيم مراكزها التفاوضية فى التعامل مع الدول الأخرى خارج نطاق السوق .

---

(١) راجع ، محمود عبد الحى : "أفريقيا والسوق الأوروبية المشتركة" ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٦٨ ، ص ٧٩ ـ ٨١ .

الفصـــــل الرابـــــــــع

" تطـور العلاقات الاقتصادية بين السوق الاوروبية والسوق العربيـــــــــة بالاشـارة الى مصـــــــــــــــــر "

اعـــــــداد

د• مجدى محمد خليفـــــــــــة

" تأثير السوق الاوروبية المشـــــــــــتركة

علـــــــــــى

مصر والمنطقة العربيـــــــــــــــــــة "

مقدمـــة

فى الوقت الذى يواجه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مأزقا كبيرا فى عدم قدرته على تنفيـــذ قرارات أعضائه ، بل أهم قرارته والخاص بانشاء السوق العربية المشتركة وذلك بالقرار رقم ١٧ لعـــام ١٩٦٤ ، بالاضافة الى المشاكل المالية التى يعانى منها المجلس ، فنجد أن السوق الاوروبية المشتركـة والتى اكتمل انشاؤها عام ١٩٥٧ قد وصلت مرحلة جديدة من التطور لتصبح باتفاقية ماسترخيت أوروبـــا الموحدة عام ٢٠٠٢ .

لقد دأبت الدول العربية على تأسيس تجاربها التكاملية سواء منها الشاملة أو التكتلات الاقليميـــة على ردود أفعال لتجارب دول السوق الاوروبية المشتركة ، حيث بدأت دول أوروبا الغربية فى تأسيـــس هيكل السوق الاوروبية المشتركة بداية من عام ١٩٤٨ والتى تم اكتمال تأسيسها عام ١٩٥٧ ، ففامـــت الدول العربية بتأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية ١٩٦٢ والتى أصدر قرار بتشكيل السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ كمواجهة لتكتل السوق الاوروبية المشتركة .

وهكذا لو تتبعنا أشكال وتجارب التكتلات العربية من بدايتها حتى التكتلات الاقليمية الحالية لوجدنا أنهـــا تسير على نفس النهج الذى حدث خلال الخمسينات والستينات بعكس التكتلات الاوروبية مـــن بداية نشأتها عام ١٩٥٧ (السـوق الاوروبية المشتركة) وانتهاء باتفاقية ماسترخيت ١٩٩٠ ، والتى دأبت الدول الاوروبية على وضع أسس وهياكل وتنظيمات ذات حبكة قانونية وتنظيمية للتكتلات الاقتصاديـــة الاوروبية والتى مؤداها أن تصل الى هيكل اقتصادى ذو سيادة تفوق سيادة الدول الاعضاء .

لذا فان التكتلات الاوروبية أصبحت ذات تأثير مباشر ليس فى أشكال وتكتلات الدول العربيـــة وحدها ولكن أيضا تعدت ذلك الى أشكال وتكتلات دول الامريكتين .

ربما يرجع ذلك الى أن الدول الاوروبية فى تأسيسها لتكتلها انما تبدأ بأن هذا التكتل الاقتصـادى له شخصية اعتبارية مستقلة ذات سيادة يتمتع بالاهلية القانونية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، بـــل

وتنشأ لها هيئات خاصة لتقييم الدول الاعضاء وقبولها أو رفضها مثل هيئة البرلمان الاوروبى وهيئة وزراء السوق الاوروبى ومحكمة العدل الدولية الاوروبية وغيرها من الهيئات التى تكون بمثابة صمام الامان لعدم حدوث أى هزات فى هيكل التكتل الاقتصادى ٠

لذا نرى أن اتفاقية ماسترخيت والتى جاءت محققة الامال وطموحات المجتمع الاوروبى خلال اثنى وأربعين عاما من العمل الاقتصادى الموحد ، حددت مراحل لتنفيذها تبدأ من عام ١٩٩٠ وتنتهى عام ٢٠٠٢ ، وهذه المراحل تضع شروطا وقيودا كثيرة لقبول عضوية أى دولة فى هذا التكتل الاقتصادى الكبير ، هذه الشروط والقيود ليست مجرد معايير تتعلق بالجنسية أو الديانة أو اللغة ولكنها شروط ومعايير تتطلب تغيرات فى الهياكل السياسية والاقتصادية والنقدية للاعضاء كى تحقق التكاملية والوحدة الاقتصادية الشاملة ليصبح المجتمع الاوروبى مجتمعا واحدا له سيادته التى تفوق سيادة الدول الاعضاء والتى تجعل قراراته ذات سيادة مطلقة على جميع الدول الاعضاء٠

لذا فان هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول مبحثين رئيسين ،الاول حيث يتناول تطور التعاون الاقتصادى العربى لمواجهة تكتل السوق الاوروبية المشتركة،والثانى يتناول العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوروبية ٠

أهداف الدراسة :

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى القاء الضوء على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للمجموعة الاوروبية وأثر ذلك على علاقتها مع الدول العربية بالاشارة الى مصر٠

اسلوب الدراسة :

اتبعت الدراسة الاسلوب الاستقرائى الوصفى مع استخدام بعض الاساليب التحليلية لتوضيح التطور الزمنى للعلاقات التجارية بين دول السوق والدول العربية مع التركيز على مصر ٠

محتـــوى الدراســـة

يتكون هذا الجزء من الدراسة من مبحثين رئيسيين :

المبحث الاول

حيث تناول تطور التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة تكتل السوق الاوروبية حيث تنـــــاول الاتـــــى :

١ـ تطور السوق العربية لمواجهة تكتل السوق الاوروبية

أولا اتفاقية انشاء المجلس الاقتصادى ١٩٥٠

ثانيا ،، المعاملة التفضيلية ١٩٥٣

ثالثا ،، الوحدة الاقتصادية ١٩٦٢

رابعا السوق العربية المشتركة

خامسا التطورات المالية العربية فى ظل التكتل الاوروبى :

أ ـ مؤسسات التمويل والانماء العربية

ب ـ ،، المصرفية

جـ ـ ،، التكامل المالى فى مسيرة التكامل الاوروبى

٢ـ التبادل التجارى بين الدول السوق الاوروبية

أولا حجم الواردات العربية من دول السوق الاوروبية

ثانيا ،، الصادرات ،، الى ،، ،، ،،

المبحث الثانـــــى

العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوروبية

أولا تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الاوروبية

١ ـ اتفاقية ديسمبر ١٩٧٣ ٢ـ اتفاقية سبتمبر ١٩٧٦

٣ـ ،، ١٩٨١ ٤ـ ،، ١٩٨٦

ثانيا التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوروبية

١ـ التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوروبية ٢ـ الاهمية النسبية لدول أوروبا للسياحة المصرية

٣ـ الميزان التجارى مع أهم دول المجموعة الاوروبيـــة

المراجـــع ـ باللغة العربية ـ باللغة الاجنبية

المبحـــــث الاول

ـ تطور التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة تكتل السوق الاوروبيـــــــة

المبحث الاول

- تطور التعاون الاقتصادى العربى فى مواجهة تكتل السوق الاوربية

تمهيد ....

تمثل الدول العربية ملتقى القارات الثلاث افريقيا وآسيا وأوربا حيث يقع به حوالى ١٢ دولة آسيوية ونحو ٩ دول افريقيا تمثل مساحتها حوالى ثلث مساحة افريقيا والتى تمثل أيضا نحو مرة ونصف قدر مساحة القارة الاوربية ، هذا بالاضافة الى أن عدد سكانه لاتمثل سوى ٤٪ من عدد سكان العالم مما يشير الى أن الكثافة السكانية فى الدول العربية منخفضة مقارنة بالكثافة السكانية على مستوى العالم

وبالرغم من انخفاض الكثافة السكانية واحتواء الوطن العربى على مصدر الطاقة الرئيسى فى العالم اذ تحتكر الدول العربية حوالى ٧٥٪ من بترول العالم الا ان اقتصاد الوطن العربى يعانى عجزا اجماليا فى ميزان الخارجى مع دول العالم يبلغ حوالى ١٢ بليون دولار وفقا لبيانات عام ١٩٩٠ ، أيضا يلاحظ أن التجارة البينة للدول العربية لاتتعدى ٩٪ سواء للصادرات أو الواردات لنفس العام.

ولقد بدأ العمل العربى المشترك منذ مولد الجامعة العربية عام ١٩٤٥ والتى تلاها العديد من الاتفاقيات الدولية العربية التى تهدف الى تحقيق وحدة عربية اقتصادية ، فلقد تم توقيع اتفاقية " المعاملة التفضيلية" عام ١٩٥٣ والتى بموجبها يتم تحديد تعريفة تفضيلية لسلع الدول العربية تعمل على تسهيل التبادل التجارى والترانزيت ، وكانت هى اتفاقية بداية التكامل الاقتصادى العربى حيث انحصر فوائد هذا الاتفاق فى الآتى :

- اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية اعفاء كاملا.
- تخفيض التعريفة الجمركية لبعض المنتجات الصناعية حوالى ٢٥٪.

تلا اتفاقية التعريفة التفضيلية اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢ أى بعد حوالى عشر سنوات تقريبا وقد صدقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية حوالى خمسة دول عربية فقط ، وكانت تهدف

الاتفاقية الى تحقيق حرية انتقال العمل ورأس المال ، وحرية تبادل البضائع وحرية الاقامة وممارسة النشاط الاقتصادى .

ولقد تم وضع لائحة تنفيذية لاتفاقية الوحدة الاقتصادية للدول الاعضاء تتضمنت توحيد التعريفة الجمركية وتوحيد سياسة التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها وعقد الاتفاقيات التجارية وتنسيق السياسات الزراعية والصناعية والمالية وتوحيد أسس الاحصاء .

تلا اتفاقية الوحدة الاقتصادية اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ والتى وقعها أيضا خمس دول من عشرين دولة عربية وكانت تهدف الى تحقيق هذه الأسس :ـ

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .
- حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى .
- حرية تبادل البضائع .
- حرية النقل والترانزيت واستكمال وسائل النقل والمطارات المدنية .

ووضعت الكثير من الاسس والمبادىء الهامة لقيام وتوحيد دول السوق العربية المشتركة ولتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية .

ولكن بالرغم من وجود هذه الاتفاقيات جميعها الا أن انتاج الدول العربية يغلب عليه طابع واحد وهو المادة الخام سواء كان انتاج زراعى أم طاقة ، هذا بالاضافة الى أن قطاع الصناعة قطاع متخلف وغير نامى ، مماجعل الدول العربية جميعها تدرج ضمن الدول المتخلفة حيث يقل متوسط دخل الفرد عن ألفى دولار سواء كانت الدول النفطية أو خلافها ، وهذه الصفات مؤداها أن يكون معدلات التبادل التجارى لغير صالح الدول العربية مماجعل وجود عجز مستمرا فى الميزان التجارى للدول العربية مع دول العالم ، بالاضافة الى زيادة الديون الخارجية للدول العربية ، جعل الدول العربية فى حيز الدول المتخلفة ، وأيضا جعل الدول العربية غير قادرة على تحقيق تجربة التكامل الاقتصادى بمعناها السليم والواسع .

١ — تطور السوق العربية لمواجهة تكتل السوق الاوربية

تمهيـــــد ....

لقد بدأ التكتل الاقتصادى يظهر بشكل واضح عقب الحرب العالمية الثانية ، لما سببته هـــذه الحرب من آثار مدمرة لكثير من الدول فلقد بدأ تكتل السوق الاوربية عام ١٩٤٧ ، وبدأ على المســتوى العربى فى نفس التاريخ والتفكير لوجود تكتل عربى لمواجهة التكتل الاوربى فبدأ باتفاقية عام ١٩٥٠ ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢ ثم اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة عـــام ١٩٦٤ ثم اتفاقية تسيير التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨١ والتى أنشئ بمقتضاهـــا برنامج تمويل التجارة الخارجية ، وأثناء ذلك ظهرت العديد من التكتلات الاقليمية التى حاولت الصمـود وتحقيق ماتهدف اليه اتفاقية الوحدة الاقتصادية مثل دول مجلس التعاون الخليجى ودول مجلس التعـاون العربى ودول الاتحاد المغربى ، وأصبحت التجارب الاقليمية أكثر نجاحا من تجربة السوق العربيـــة المشتركة ذاتها ، ولكن جميع هذه التكتلات بمقياس تجربة السوق الاوربية المشتركة تعتبر تجارب متواضعة التقدم وسنحاول فى هذا الجزء من الدراسة عرض وتقييم لتطور العلاقات الاقتصادية العربية فى صـــورة تجارب التكامل فى المنطقة العربية.

أولا : اتفاقية انشاء المجلس الاقتصادى ١٩٥٠

لقد كانت الخطوة الاولى من تطور التعاون العربى المشترك عقب اعلان ميثاق جامعة الـــدول العربية ، والتى نص فى مادته الثانية على أن تتعاون الدول المشتركة تعاونا وثيقا فى الشئون المالية والاقتصادية ويدخل فى ذلك الجمارك والتبادل التجارى وشئون النقد والزراعة والصناعة.

أيضا نص الميثاق على تكوين لجنة اقتصادية ومالية لوضع قواعد التعاون ، لذا فان عـــام ١٩٥٠ تقرر تأليف المجلس الاقتصادى من وزراء المالية والاقتصاد فى الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم.

ولقد كان من أهم توصيات المجلس هو عقد اتفاقية مبدأ المعاملة التفضيلية فى العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء وبذلك لايسرى نص الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليه فى الاتفاقيات مع الـــدول الاجنبية على المزايا التى تمنحها الدول الاعضاء لبعضها البعض.

ثانيا : اتفاقية المعاملة التفضيلية ١٩٥٣

لقد كانت تعريفة الافضلية أحد المبادئ الهامة التى نوقشت فى مؤتمر هافانا ١٩٤٨ أو فى منظمة الجات ، حيث تضمن ميثاق هافانا فى مادته الخامسة عشر أهمية عقد اتفاقيات تفضيلية للتنمية الاقتصادية بين البلاد التى تدعو ظروفها الى ابرام اتفاقيات جديدة تفضيلية لصالح برامج التنمية الاقتصادية وذلك بشروط أهم هذه الشروط :

- أن تكون البلاد المتعاقدة متضمنة لبعضها البعض.
- أن تنتمى الى منطقة اقتصادية واحدة.
- أن يكون السوق مفتوحا لدخول أعضاء جدد ولصالح التنمية الاقتصادية.
- أن يكون التفضيل مؤقت ولمدةلاتزيد عن عشر سنوات .

أيضا أجازت المادة السادسة عشر من نفس الميثاق ابرام تفضيلات بين البلاد والتى كانت فى الماضى جزء من الامبراطورية العثمانية بشرط توافر الشروط السابقة.

لذا كان التطور الطبيعى لمجلس الوحدة الاقتصادية هو الاخذ بمبدأ التفضيلية خاصة وأن الدول العربية تنطبق عليها شروط ميثاق هافانا فهى منطقة اقتصادية واحدة ومتجاورة ولها نفس السمات الطبيعية والاقتصادية الواحدة ، لذلك فانه تم بحث تعريفة الافضلية بمقتضى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى والترانسيت المعقودة فى ١٩٥٣ حيث اشتملت على المزايا التالية :

ا ـ اعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية

ب ـ تخفيض التعريفة لبعض المنتجات الصناعية بنسبة ٢٥٪ من التعريفة العادية خاصة التى يدخل فى صناعتها ٥٠٪ من المنتجات المحلية.

جـ ـ أهمية شهادة المنشأة للسلع المستخدمة فى التبادل التجارى حتى يمكن تحديد المزايا التى تتمتع بها من عدمه.

ولقد كان لاتفاقية تعريفة الافضلية التى تم التوقيع عليها من الدول الست الموقعة على اتفاقية المجلس الاقتصادى أهمية فى زيادة التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول العربية حيث ارتفعت نسبة التجارة البينية بحوالى ٥ر٢٪ خلال العام الاول من ابرام الاتفاقية واستمرت التجارة البينية فى الارتفاع بنسبة وان كانت ضئيلة مقياسا بتطور السوق الاوربية الموحدة الا أنها تمثل تقدما ولاشك فى اطار العلاقات الاقتصادية العربية.

ثالثا : اتفاقية الوحدة الاقتصادية ١٩٦٢

لقد كان توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية بمثابة تطورا تلقائيا لاتفاقية التعريفة الافضلية واتفاقية المجلس الاقتصادى العربى واصرارا من الدول العربية على العمل العربى المشترك فى اطار ميثاق جامعة الدول العربية.

لذا فانه تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية للدول العربية فى السادس من يونيو عام ١٩٦٢ وصدقت عليها خمس دول هى مصر وسوريا والعراق والاردن والكويت ، واليمن صدقت وانضمت اليها عام ١٩٦٧ والسودان فى عام ١٩٦٩.

وتهدف اتفاقية الوحدة الاقتصادية الى حرية انتقال العمل ورأس المال والبضائع والاقامة وممارسة النشاط الاقتصادى.

بالاضافة الى أنه تم الاتفاق على أن لاتصدر الدول الاعضاء الموقعة على الاتفاقية أى قرارات تتنافى مع أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، والملاحظ أن عدد الدول الموقعة على الاتفاقية هو خمسة دول زادت الى سبعة دول خلال سبعة سنوات من التوقيع ، مما يشير الى ضعف استجابة الدول العربية للانضمام الى العمل العربي المشترك ولتحفظ الشديد حيال ذلك وسوف يظهر ذلك خلال سرد التطور الطبيعى للعلاقات الاقتصادية العربية.

أيضا بالمقارنة مابين تطور اتفاقية الوحدة الاوربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية نجد أن اتفاقية الوحدة الاوربية والتى بدأت باتحاد البينيلوكس بثلاث دول عام ١٩٤٧ تطورت حجم التجارة البينية الى ثلاث أضعاف خلال الثمان سنوات الاولى ، بالاضافة الى تأسيس منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى عام ١٩٤٧ ووقع على ذلك حوالى سبعة عشر دولة فى مؤتمر عقد فى باريس وكان أثر ذلك زيادة التبادل التجارى بين الدول الاعضاء بحوالى ٩٧٪ ، والتى شهدت المنطقة العربية فى تطورها زيادة فى التبادل التجارى بين الاعضاء بلغ حوالى ١٧٪.

أيضا شهد المجتمع الاوربى تطورا سريعا فى التعاون الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية الاوربية بتأسيس اتحاد المدفوعات الاوربى عام ١٩٥٠ وهو عقب منظمة التعاون الاقتصادى الاوربية بحوالى عامين فقط بالاضافة الى اشتراك جميع الدول الاعضاء فى عضويته وانشاء بنك التسوية الاوربى.

وتزايدت عدد الاعضاء المشتركة فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية الاوربية لتصل عام ١٩٦٨ الى حوالى ٢٢ دولة ، هذا بالاضافة الى انضمام بعض الدول الامريكية مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا فى حين أنه مع نهاية عام ١٩٦٩ كان جملة عدد الدول العربية المشتركة فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية حوالى سبعة دول عربية وباقى الدول لم تشترك ولكن تعهدت الدول المشتركة فى الاتفاقية على اتخاذ الوسائل والاجراءات الاقتصادية الآتية فى طريق تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء:

- انشاء اتحاد جمركى فيما بينها يؤدى الى توحيد التعريفة واللوائح الجمركية .
- توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها.
- توحيد اتفاقيات الدفع والاتفاقيات التجارية مع الدول الاخرى.
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية.
- تنسيق التشريعات الاقتصادية والضريبية بين الدول الاعضاء.
- التنسيق والتقارب بين السياسات النقدية والمالية.
- توحيد أسس الاحصاءات .

والمتفحص للوسائل والاجراءات المنصوص عليها فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية يجدها شبه متفقة مع الاسس والاجراءات التى تم وضعها فى اتفاقية الوحدة الاوربية مع الفارق فى اللائحة التنفيذية حيث تضمنت اللائحة التنفيذية لاتفاقية الوحدة الاوربية مراحل تنفيذية وهيئات ذات سلطة سياسية أعلى من مستوى سلطة الدولة بالاضافة الى هياكل تشريعية وتقيمية للخطوات التنفيذية للوحدة الاقتصادية الاوربية ، بينما تضمنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هيئة دائمة تسمى مجلس الوحدة الاقتصادية يكون مقرها القاهرة ويتكون المجلس من ممثل متفرغ لكل دولة من الدول الاعضاء وتكون رئاسة المجلس بالتناوب بين الاعضاء وتصدر قرارات المجلس بأغلبية ثلثى الاعضاء

وبذا فان قرارات المجلس عبارة عن موافقة الدول الاعضاء وتصدق عليها الدول وعلى ذلك فانه ليست له سلطة فوق سلطة الدول ، وبالتالى أصبحت قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية عبارة عن قرارات تتفق وفقا لاهواء ورغبات الدول وليست وفقا لاهداف ومبادىء اتفاقية الوحدة الاقتصادية ولهذا تأخرت بل ويمكن القول بأنه لم يتم تنفيذ أى من أهداف الوحدة الاقتصادية ولانكون مبالغين اذا اعتبرنا أن أى مجهودات اقتصادية ومشروعات عربية اقتصادية مشتركة لم تكلل بالنجاح المنشود منها ولكن نجاح يتفق وأهداف الاعضاء المؤسسين للمشروعات وعند اختلاف وجهات النظر فان المشروع يتوقف نهائيا .

رابعا : السوق العربية المشتركة

تعتبر السوق العربية المشتركة أحد ثمار تطور العلاقات الاقتصادية العربية والتى تمثلت فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، حيث يعتبر التطور التلقائى للعلاقات الاقتصادية العربية ، وكانت تنفيذا لاحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية المنعقد فى المدة من ٨ ـ ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة ، حيث صدر قرار انشاء السوق مكونا من سبعة عشر مادة وبدأ العمل به منذ أول يناير ١٩٦٥ ، حيث بدء فى اتخاذ الاجراءات الدستورية لموافقة مجالس الامة للدول الاعضاء على الاشتراك والانضمام لعضوية السوق العربية المشتركة.

وكانت أهم الاسس الاقتصادية التى أقرت كأهداف للسوق العربية هى :

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى
- حرية تبادل البضائع.
- حرية تجارة الترانزيت .

وكان قيام السوق العربية المشتركة تطويرا للاتحاد الجمركى التى بدأ باتفاقية المفاضلة وانتهى بتأسيس السوق حيث تضمنت بعض الاحكام الاقتصادية الهامة. :

- تثبيت الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الاعضاء (المادة الثالثة أ)
- تثبيت الضرائب الداخلية على السلع المتبادلة بين الاعضاء (المادة الخامسة).
- لاتخضع السلع المبتادلة بين الدول الاعضاء لرسم تصدير جمركى (المادة السادسة).
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات تدريجيا تمهيدا لالغائها خاصة السلع التى يكون منشؤها احدى الدول الاعضاء (المادة العاشرة والحادية عشر) حيث نصت هذه المواد على الاتى :

ا ـ تخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية تدريجيا تمهيدا لالغائها خلال خمس سنوات بداية من أول يناير ١٩٦٥.

ب ـ تخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وفقا لشهادة المنشأ ووفقا لمدى استخدام مدخلات محلية فى تصنيعها حيث تم تقسيم المنتجات الصناعية الى ثلاث أقسام رئيسية ووضع كل قسم فى جدول وسمى جدول ا ، ب ، جـ وفقا لمدى مساهمة الاقتصاد المحلى فى العملية الانتاجية ، حيث السلع المدرجة فى جدول (ا) تخفض عليها الرسوم بواقع ١٠٪ بينما المدرجة فى جدول (ب)تخفض عليها الرسوم بواقع ٢٥٪ أما المدرجة فى جدول (جـ) فهى تتمتع بتخفيض قدره ٥٠٪ قبل انشاء السوق وتخفض بالاضافة الى ذلك ١٠٪ سنويا حتى يلغى الرسوم الجمركية نهائيا٠

هذا بالاضافة الا أنه بدأ فى دراسة موضوعين على غاية كبيرة من الاهمية لاستكمال جوانب الاتحاد الجمركى بين دول السوق وهما :

ـ توحيد التشريعات الانظمة الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من ١٩٦٥٠

ـ توحيد الرسوم الجمركية خلال خمس سنوات تبدأ من عام ١٩٧٠٠

هذا بالاضافة الى وجود ثغرات تعتبر أنها عبارة عن العراقيل التى وضعها المشرع نفسه أمام تحقيق أهدافه وكان أهم هذه الثغرات والتي تقلل من أهمية العمل الاقتصادى المتكامل المادة الرابعة عشر من الاتفاقية والتى تنص على أنه يحق لكل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة التقدم الى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من اعفائها أو التخفيض المطبق عليها فى الرسوم والضرائب والتحرير من القيود لاسباب حدية مبررة ولمجلس الوحدة الاقتصادية أن يقر هذا الاستثناء وأن يحدد مفعوله لفترة زمنية لاتتجاوز مراحل التدرج٠

ولذلك بدأت الدول الاعضاء التقدم بطلبات لعديد من السلع وكذلك لكثير من الاجراءات الاخرى وهكذا زادت الاستثناءات حتى أصبح العمل العربى المشترك فى خبر كان ومما يؤكد ذلك أن :

ـ أنه لاتوجد حرية انتقال الافراد بين الدول الاعضاء الا بتأشيرات وليس كما يحدث فى دول السوق الاوربية ٠

- أنه لايوجد حرية انتقال السلع والمنتجات وتوجد رسوم جمركية وفقا لطبيعة سوق الـــدول المنتجة والمستوردة.
- أنه لاتوجد حرية انتقال رؤوس الاموال ولايوجد اتحاد نقدى بل يوجد تفاوت كبير جـــدا فى أسعار العملات العربية.
- يوجد لكل دولة عربية عملة خاصة بها ويوجد سعر تحويل لكل عملة ويعتبر الدولار الامريكى هو سيد الموقف فى النظام النقدى العربى .
- توجد العديد من القيود والاجراءات على تجارة الترانســيت .
- تعتبر التجارة البينية للدول العربية ضعيفة جدا حيث لاتتعدى حوالى ٩٪ من جملـــة التجارة العربية.

وفى ختام هذا الجزء من الدراسة يمكن القول بأن فترة الخمسينات والستينات لم تشهد تقدمـــا ملحوظا فى العمل العربى المشترك نظرا لان معظم الدول العربية كانت مازالت تقع تحت براثـــــن الاحتلال الاجنبى بالاضافة الى أن اقتصاديات الدول التى كانت قد نالت استقلالها ، كانت عبارة عـــن اقتصاديات ضعيفة منهكة ، بالاضافة الى وجود قيادات لهذه الدول ليست لديها الخبرة والوعـــــــى الاقتصادى، وانما هى قيادات سياسية عسكرية لاتفقـه شئ فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولـــــذا كانت كل الايجابيات التى تحققت خلال هذه المرحلة ماهى الا مجهودات بعض الخبراء الـذين لايملكون الا صفة النصح والارشاد.

ولكن مع بداية مرحلة السبعينات واندلاع حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، شهدت المنطقة العربيـــــة تحولا جزريا فى العلاقات الاقتصادية الدولية حيث بدأت العديد من الدول العربية تستعيد سيادتهـــا على آرضها بالاضافة الى التصحيح الجزئى فى أسعار النفط ، قد آتاح فرصة التعزيز التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعية فى الدول العربية.

وبدأ الاهتمام بالعمل العربى المشترك خاصة فى الحقل المالى واستمر هذا الاهتمام طـــــوال خمسة سنوات متصلة وكان من أبرز المنظمات التى تم انشاؤها فى ظل العلاقات الاقتصادية العربيـــة

خلال هذه الفترة الآتـــى :

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (فبراير ١٩٧٠)
- اتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية (أغسطس ١٩٧٠)
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (ديسمبر ١٩٧٠)
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبى بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية (ديسمبر ١٩٧٣)
- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية (١٩٧٤)
- الاكاديمية العربية للنقل البحرى (نوفمبر ١٩٧٤)
- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية (مارس ١٩٧٦)
- صندوق النقد العربى (ابريل ١٩٧٦)
- اتفاقية تجارة الترانزيت (مارس ١٩٧٧)
- المنظمة العربية للسياحة (سبتمبر ١٩٧٨)
- الاعفاء الضريبى لمعدات الطيران (فبراير ١٩٧٩)

أيضا شهدت الثمانينات بعض المحاولات فى طريق التعاون الاقتصادى العربى لمسايرة النظـــام الاقتصادى الاوربى ، والذى بدأ فى نهاية الثمانينات أخذ طريق الوحدة الكاملة وبدأ الحديث علـــــى أوربا الموحدة عام ٢٠٠٠ ، وقامت الدول العربية باعداد وثيقة العمل الاقتصادى العربى المشـــترك والتى عرضت للتصديق عليها فى مؤتمر القمة المنعقد بعمان ١٩٨٠ ، حيث أيضا كانت من أهـــــم توصيات المؤتمر هو اعادة النظر فى الاتفاقيات العربية القائمة وتطويرها .

ولقد شرعت الدول العربية فى اعداد مشروع اتفاقية جديد لتيسير وتنمية التبادل التجـــارى بين الدول العربية وافق عليه المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير ١٩٨١ ، وتم تأسيس المنظمـة العربية للتنمية الصناعية عام ١٩٨٩ بالاضافة الى الهيئة العربية للطاقة الذرية .

ولكن بالرغم من العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات سواء منها ماهو على مستوى الوزراء أو مســتوى الرؤساء الا أن العلاقات الاقتصادية العربية مازالت لم تحظى بالنمو الذى يمكنها من تطوير ذاتهـــــا

ولذلك ظلـت النتائج الاقتصادية للتعاون العربى محدودا ومتواضعا للغاية.

لذلك فانه مع بداية الثمانينات ونظرا ليأس بعض الدول من العمل التكاملى على المستوى العربى ، فانها لجأت الى ظاهرة التكتلات الاقليمية والتى بدأت بمجلس التعاون لدول الخليج العربى عام ١٩٨١ ثم تبعه اتحاد المغرب العربى عام ١٩٨٩ ثم مجلس التعاون العربى.

وبالرغم من وجود بعض التقدم الملحوظ لدى مجلس التعاون الخليجى فى التجارة البينية ، ونظرا لوحدة الظروف الطبيعية والاقتصادية، الا آنه يمكن القول بأن هذا التقدم يمثل تقدما متواضعا اذا حاولت المقارنة بينه وبين أى تكتل أوربى ، بالاضافة الى عدم وجود أى تقدم يمكن تقديمه فى اتحاد المغرب العربى ، علاوة على أنه يمكن التأكيد على فشل العمل المشترك بين دول مجلس التعاون العربى.

ويمكن بشئ من الايجاز والمقارنة يمكن القول بأن الدول الاوربية بدأت تجربتها باتحادات اقليمية فى الخمسينات لتنتهى الآن فى التسعينات بوحدة أوربية متكاملة ذات عملة نقدية واحدة ، بينما دول السوق العربية المشتركة بدأت بوحدة متكاملة فى الخمسينات والستينات وآنتهت باتحادات اقليمية غير ناجحة فى تحقيق علاقات اقتصادية على المستوى الاقليمى .

خامسا : التطورات المالية العربية فى ظل التكتل الاوربى

شهدت الفترة الاخيرة من عقد الثمانينات أهم التطورات الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولى على الاطلاق خلال القرن العشرين ، والتى كان أهمها زوال المذهب الاشتراكى سواء كان تنظيما أو سياسيا بالاضافة الى اتجاه التكتل الاوربى الى الوحدة المطلقة ، والتى بدأ فعلا باتحاد ألالمانيتين بعد انفصال قرابة خمسون عاما ، بالاضافة الى تحمل ألمانيا الموحدة حوالى ٢٥٪ من أعباء الوحدة الاوربية التى تم تحديد خطواتها كماسبق أن تم أيضاحه فى اتفاقية ماسترخيت والتى سوف تكتمل مع بداية عام ٢٠٠٠ .

لذا شهدت الاسواق المالية العالمية تطورات جديدة فى الادارات المالية الجديدة والتى لم تكن معروفة من قبل ، كذلك فان اصدار العملة الاوربية الموحدة سوف يكون بمثابة انقلاب حقيقى فى أسعار صرف العملات الحرة وموازناتها أمام هذه العملة الجديدة والتى تمثل قوة اقتصادية تستمد قوتها من اقتصاد الدول الاثنى عشر الاوربية ، لذا فلقد اتخذت التطورات والمستحدثات فى العمل المصرفى ثلاث اتجاهات رئيسية هى (١) :ـ

- الاتجاه نحو تحويل القروض الى صكوك مالية وهو ما يعرف باسم "Securitization"
- زيادة الاهمية النسبية للانشطة والعمليات المالية التى تجرى خارج الميزانية للبنوك مثل عمليات Forward و Options وحركات Swaps .
- تدويل الاسواق المالية وترابطها عالميا حيث أصبح العالم بمثابة سوق مالية واحدة تتنافس فيها البنوك.

وظهرت السوق المالية بأهميتها فى مجال الاستثمار خاصة فى الدول النامية ، وبدأت وكأنها المصدر الرئيسى للتنمية الاقتصادية خاصة بعد ظهور حركات الاصلاح الاقتصادى والتى أصبحت

---

(١) البنك الاهلى ـ النشرة الاقتصادية ـ العددان الاول والثانى ـ ١٩٩١.

حتمية اقتصادية فى طريق التقدم الاقتصادى ، وبدأت وكأنها الشغل الشاغل لفرص الاستثمار الجديدة ، خاصة بعد ارتفاع معدلات التضخم وتدهور أسعار الفائدة فى البنوك.

والدول العربية هى دول تعتمد معظمها على الاقتصاديات العالمية حيث تمثل التجارة الخارجية حوالى ٥٠٪ من الناتج المحلى ، ولذا فهى اقتصاديات مفتوحة ، خاصة الدول النفطية والتى تعتمد فى اقتصادياتها على النفط باعتباره السلطة الممولة لجميع برامج التنمية بها ويصدر فى صورة خام وبالتالى فان معدلات التبادل الدولى تكون دائما فى صالح المستورد ، هذا بالاضافة الى أن برامج الاصلاح الاقتصادى فى الدول الاشتراكية سوف يتم تمويلها بالكامل من خلال المساعدات الفنية للتكتل الاوربى والدول الصناعية بوجه عام ، وعلى ذلك فان معظم المساعدات والمعونات سوف يتم توجيهها الى برامج التنمية الاقتصادية والاصلاح الاقتصادى للدول الاشتراكية بالرغم من تصريح دول التكتل الاوربى بأن ذلك لن يؤثر على المعونات والمساعدات للدول العربية.

لذا فان الدول العربية كان لزاما عليها أن تبدأ فى تأسيس مؤسسات مالية ومصارف ذات قدرات تمويلية واستثمارية تستطيع أن تواصل تغذية برامج التنمية والاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية.

وسنحاول هنا القاء الضوء على ثلاث عناصر رئيسية توضح مدى التنافس بين التطورات المالية فى الدول العربية ودول المجموعة الاوربية حيث سوف نلقى نظرة عامة على المؤسسات التمويلية والانمائية العربية ، ثم على المؤسسات المصرفية العربية ، ونتعرض لأهم اجراءات التكامل المالى فى مسيرة التكامل الاوربى.

ا — مؤسسات التمويل والانماء العربية

لقد أدى الارتفاع المفاجئ لاسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ الى تغييرات جوهرية وجذرية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية في الدول العربية ، ومن ثم فانها قد آدت الى تأثير مباشرا في الوضع المالى والمصرفى فى الدول العربية ، مما أدى الى ظهور ونمو مؤسسات مالية عربية فى شكل صناديق لتمويل التنمية العربية فى الدول العربية.

ب — الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى

ويهدف الصندوق الى المشاركة فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية ، ومقره الكويت وتم تأسيسه عام ١٩٧٣ برأس مال بلغ حوالى ١٠٢ مليون دينار كويتى أى نحو ٣٥٠ مليون دولار.

فى بداية عام ١٩٧٧ تقرر رفع رأس مال الصندوق الى ٤٠٠ مليون دينار كويتى تسدد على ثمانى سنوات بداية من فبراير ١٩٧٧ بلغت جملة قروضه حوالى ٣ر٣ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٨٨ لتصل نسبة مساهمته فى العمليات التمويلية حوالى ٤ر١٢٪ من جملة المبالغ التمويلية فى الهيئات والمصارف العربية والبالغة حوالى ٩ر٢٦ مليار دولار لنهاية عام ١٩٨٨ (١)

— صندوق النقد العربى

مقر هذا الصندوق أبو ظبى ، وأنشئ عام ١٩٧٦ ويهدف هذا الصندوق الى :

- تصحيح الاختلالات الهيكلية فى موازين مدفوعات الدول الاعضاء
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية
- تطوير الاسواق المالية العربية

---

(١) الامانة الفنية لجامعة الدول العربية — التقرير الاقتصادى العربى الموحد — ص ١١٤ — ١٩٨٩.

- ازالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الاعضاء
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربى الحسابى وتهيئة الظروف لانشاء عملة عربية موحدة .

هذا ولقد بلغ رأس مال الصندوق عند انشائه حوالى ٢٥٠ مليون دينار عربى حسابى (٧٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) وتمت زيادة رأس مال الصندوق المصرح به الى ٦٠٠ مليون دينار عربى حسابى عام ١٩٨٨.

بالاضافة الى أنه بلغت نسبة رصيد القروض لدى الدول المقترضة الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتمويل ١٤٤٪ ، وتبلغ حدود القرض العادى بعد التعديلات التى أضافها الصندوق حوالى ١٠٠٪ من حصة الدولة العضو المدفوعة بالعملات القابلة للتمويل يمكن أن تزيد الى ١٧٥٪ باضافة القرض التلقائى وهو القرض الذى يقدر فى حدود ثلاث أرباع حصة الدولة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل ، وبأجل ثلاث سنوات لدعم ميزان المدفوعات الدولة العضو.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

تم تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام ١٩٧٥ برأس مال مبدئى ١٠ مليون دينار كويتى وتهدف الى توفير ضمان ائتمان الصادرات وتسهيل عمليات انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية وتوفير الغطاء التأمينى للمستثمرين العرب .

أيضا من أهم أهداف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار هو ضمأن المخاطر التجارية وغير التجارية بين الاعضاء وذلك باعتبار التسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد فيما بين الدول العربية صالحة للتأمين شرط أن تتعلق بخدمات أو مواد أولية أو سلع مصنعة جزئيا (بنسبة لاتقل عن ٤٠٪) أو كليا فى أحد البلدان المتعاقدة مع المؤسسة.

وتعتبر مؤسسة ضمان الاستثمار من أهم المؤسسات العربية التى تمول وتضمن عمليات الاستثمار فى المنطقة العربية وتشجع على انتقال رؤوس الاموال العربية بين الدول الاعضاء بحرية وثقة كاملة ،

وقد قامت اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى التى عقدت عام ١٩٨١ باسناد مهمة تمويل الضمـــــان التجارى اليها بالاضافة الى صندوق النقد العربى كل فى نطاق اختصاصه .

ولقد خصصت المؤسسة بندا خاصا للقروض التى تزيدآجالها عن ثلاث سنوات والمقدمة من مصـــرف عربى أوعربى أجنبى ، هذا ولقد بلغت قيمة طلبات ضمان القروض قيـد البحث حوالى ٢١٢ر٧ مليـــون دولار وعقود الضمان بلغت نحو ٢٩ عقد قيمتها حوالى ١٢٨ر٨ مليون دولار حتى عام ١٩٨٩.

- الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية

تأسس عام ١٩٦١ بهدف مساعدة الدول العربية فى تطوير اقتصادياتها وتمويل برامج التنميـــة بها ، وفى عام ١٩٧٤ تقرر أن تمتد خدماته الى الدول النامية وليست الدول العربية وحدها لذا تـــم زيادة رأسماله الى حوالى ٣ر٥ بليون دولار بلغت فى عام ١٩٨٨ نحو ٧ بليون دولار وبلغ مجمـــوع القروض الممنوحة حتى يونيو ١٩٨٩ نحو ١ر٦ بليون دينار كويتى بزيادة قدرها ٣ر٥٪ عن عام ١٩٨٨ حيث بلغت جملة القروض الممنوحة ١ر٥ بليون دينار كويتى.

- صندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية العربية

تم تأسيسه بهدف مساعدة الدول العربية فى برامج التنمية الاقتصادية ومنح قروض وتسهيـــلات للمشروعات ، وتأسيس برأسمال بلغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ، واتسعت دائرة تمويله لتصل الى جميع الدول الاسلامية وبلغ اجمالى العمليات التمويلية له فى عام ١٩٨٦ (١ر٠٩ بليون دولار أمريكى ارتفعت لتصل فى نهاية ١٩٨٨ نحو ١ر١١ بليون دولار أمريكى (١) .

---

(١) الامانة الفنية لجامعـــة الدول العربية - التقرير الاقتصادى - ... مرجع سابق.

- الصندوق السعودى للتنمية الخارجية

وتم تأسيسه برأسمال بلغ نحو ٢ر٨ بليون دولار عام ١٩٧٤ ويهدف الى تمويل ومساعدة الدول العربية والدول النامية وبلغت جملة عمليات الاقراضية حوالى ٥ر٣ بليون دولار أمريكى عام ١٩٨٧ ارتفعت لتصل فى نهاية ١٩٨٨ الى نحو ٥ر٤ بليون دولار أمريكى بزيادة بلغت حوالى ١ر٩ ٪.

- الصندوق العراقى للتنمية الخارجية

وتأسس الصندوق عام ١٩٧٤ برأسمال حوالى ٥٠ مليون دينار عراقى بهدف تمويل برامج التنمية الاقتصادية فى الدول العربية ومساعدة الدول النامية وبلغت جملة القروض الممنوحة منه حوالى ١ر٧ بليون دولار عام ١٩٨٢ واستمر هذا الرقم فى الاحصاءات حتى عام ١٩٨٨ نظرا لتوقف نشاط الصندوق للظروف التى تمر بها العراق.

- المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا (ABEDA)

وتأسس المصرف العربى عام ١٩٧٤ فى الخرطوم برأسمال قدره ٢٣٠ مليون دولار ، ويهدف المصرف العربى الى تمويل برامج التنمية الاقتصادية فى الدول العربية والافريقية وتوفير التكنولوجية اللازمة لبرامج التنمية الاقتصادية ، وبلغت جملة العمليات التمويلية حوالى ٨ر٧٢٢ مليون دولار أمريكى حتى نهاية ١٩٨٧ ، أرتفعت هذه العمليات التمويلية لتصل بنهاية ١٩٨٨ حوالى ١ر٨٢٤ مليون دولار.

- صندوق الاوبك

وتأسس عام ١٩٧٥ بمساهمة الدول العربية المصدرة للبترول وبدأ عملياته عام ١٩٧٦ وبلغ اجمالى العمليات التى وفرها الصندوق بنهاية ١٩٨٧ حوالى ٢ر١٧ بليون دولار، ارتفعت لتصل بنهاية عام ١٩٨٨ نحو ٢ر٢٨ بليون دولار بزيادة بلغت حوالى ٥٪.

— اتحاد المصارف العربية الفرنسية UBAF

تأسس فى باريس عام ١٩٧٠ بغرض تقوية العلاقات المالية مع العالم الغربى وخاصة فرنسا والمساهمة فى تمويل المشروعات فى العالم العربى وبقية الدول النامية • وبلغ رأسمال البنك ١١٠ مليون فرنك فرنسى ويساهم فيه ٦ دول عربية الى جانب فرنسا ، ولقد ساهم فى انشاء مؤسسات تابعة فى لندن وروما ولوكسمبرج وهونج كونج ونيويورك •

وتشير الاحصاءات المتوفرة عن المؤسسات المالية العربية فى الخارج الى وجود ١٢٥ وحدة مالية عربية بلغ مجموعة أصولها ٨ مليار دولار ورأسمالها نحو ٣ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، أيضا ظهرت عدة مصارف اسلامية واذدهرت وقفزت عدد البنوك الاسلامية من بنك واحد فى عام ١٩٧١ الى ٥٧ بنك فى عام ١٩٨٨ وارتفع حجم نشاطها ليتجاوز خمسين بليونا من الدولارات •

ب ـ المؤسسات المصرفية

وهى عبارة عن مؤسسات بنكية مشتركة أو اقليمية أو دولية ، بهدف تسوية حسابات ومديونيات المؤسسات التنموية فى الدول العربية والدول النامية ، وبلغ عدد هذه البنوك حوالى ٢٥٨ مصرفا تجاريا عام ١٩٨٨ وبلغت الميزانية المجمعة لتلك البنوك حوالى ٣٠٤ مليار دولار مقابل ٣١٧ مليار عام ١٩٨٧ بانخفاض نسبى بلغ حوالى ٤٪ بينما تزايدت الموجودات الاجنبية بحوالى ٩ر١١٪ عن عام ١٩٨٧ وتراجعت أنشطة الاقراض والتسليف بنسبة ٤ر٤٪ ٠

أيضا بلغت نسبة السيولة للمصارف العربية فى المتوسط ٧ر٣٨٪ فى عام ١٩٨٨ مقابل ٤ر٣٧ فى عام ١٩٨٧ ، ولقد بلغت نسبة القروض الى الودائع ٦ر٨٤٪ فى المتوسط عام ١٩٨٨ مقابل ٧ر٨٢ ٪ عام ١٩٨٧٠

ولقد بلغت جملة ميزانية أكبر مائة بنك عربى نحو ٣٨٠ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨٨ مقابل ٧ر٣٨٨ مليار لعام ١٩٨٧ وكانت أهم المصارف العربية هى :

ـ البنك الاسلامى للتنمية

تأسس فى جدة عام ١٩٧٤ بهدف تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاقطار والمجتمعات الاسلامية طبقا للشريعة الاسلامية ويبلغ رأس المال المسموح به ٢ بليون دينار اسلامى حوالى ٣ر٢ مليار دولار أمريكى وقد بلغ اجمالى العمليات التمويلية نحو ٥ر٩٦ بليون دولار أمريكى حتى نهاية ١٩٨٧ ارتفعت لتصل عام ١٩٨٨ حوالى ٦ر٦ بليون دولار أمريكى بزيادة بلغت نحو ٧ر١٠٪٠

ـ البنك العربى الفرنسى للاستثمار Frab Bank International

وتم تأسيسه فى باريس عام ١٩٦٩ برأسمال قدره ٧٠ مليون فرنك فرنسى بملكية مشتركة بين ستة دول عربية وخمسة دول أوربية بالاضافة الى اليابان٠

جـ ـ التكامل المالى فى مسيرة التكامل الاوربى

ولقد ظهر التطور المالى فى المصارف والمؤسسات العربية نتيجة لاجراءات التكامل المالى لـــدول السوق الاوربى ، حيث بدأت الدول العربية فى التكتل لمواجهة اجراءات التكامل المالى للدول الغربية.

وسنحاول عرض لاهم خطوات التكامل المالى للدول الاوربية خلال مرحلة الازدهار والتوســـع فى انشاء المؤسسات والمصارف العربية وهى مع نهاية عقد السبعينات حيث كانت أهم خطوات التكامـــل المالى الاوربى كالآتـــى :

ـ الغاء الرقابة على الصرف الاجنبى عام ١٩٧٩

وتعتبر أحد الخطوات الهامة التى اتخذت للتخفيف من مرحلة الكساد التى مرت بها دول السوق الاوربية مع بداية عقد السبعينات ، وأيضا لتصحيح الاختلالات الاقتصادية التى ظهرت سواء علـــى المستوى المحلى أم على المستوى الخارجى فى بلدان المجموعة الاوربية ، بالاضافة الى التقدم الـــذى حققته اليابان والولايات المتحدة الامريكية فى مجال صناعات التكنولوجيا العالية الجديدة.

ـ انشاء الاتحاد الاوربى ١٩٨٤ European Union

حيث اقترح هذا المشروع لاتفاقية انشاء الاتحاد الاوربى لتنشيط عمليات التكامل الاقتصادى واتخاذ خطوات راسخة نحو اكمال السوق الداخلية وتحقيق التكامل المالى بين الدول الاعضاء.

ـ الورقة البيضاء ١٩٨٥ White paper

والتى صدرت بمعرفة اللجنة الاوربية برئاسة جاك ديلوز وهى تتعلق باكمال السوق الداخليـــة وأقرها المجلس الاوربى كأساس لبرنامج السوق الداخلية للمجموعة الاوربية حيث حدد ٢٩٧ اجـــراء تشريعى لازالة القيود والتضارب فى التشريعات وحددت جدول زمنيا لتنفيذ البرنامج حتى نهايـــة ١٩٩٢.

- الوثيقة الاوربية عـام ١٩٨٦ Single European Act

والتى تم بمقتضاها تعديل اتفاقية روما وأصبحت سارية المفعول اعتبارا من يوليو ١٩٨٧ ، وقـد عدلت الوثيقة المذكورة قاعدة التصويت بالاجتماع الى قاعدة التصويت بالاغلبية المؤهلة ولقد حددت الاجراءات الضرورية لاقامة السوق الداخلية كالآتـــى :

ا - ازالة الحواجز الطبيعية مثل الجمارك والتفتيش عند نقاط الحدود على السلع والافراد.

ب - ازالة الحواجز الفنية مثل المتعلقة بالمعايير الاساسية الصحية والامنية وحرية الدخـــول فى المناقصات وازالة القيود الخاصة بحركات رؤوس الاموال والخدمات المالية.

جـ - ازالة القيود المالية.

أيضا تهدف الاجراءات الى انشاء منطقة مالية أوربية تتضمن الغاء القيود على حركات رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء واقامة سوق ممتـدة للخدمات المالية ، حيث بدأت أربع دول بتحرير كامل لحركـــة رؤوس الاموال فى مواجهة الدول الاخرى هى بريطانيا وألمانيا وهولندا والدنمارك وتم اصدار توجيهين فـــى هذا الصدد :

- التوجيه المصرفى الاول ١٩٨٨ First Banking Directive

حيث اقتضى الغاء القيود المتبقية على حركات رؤوس الاموال داخل المجموعة الاوربية ، ويدعـــو هذا التوجيه الى تحرير التدفقات قصيرة الأجل بالاضافة الى أنه تم النص على أن يتم دمج التوجيـــد فى قوانيين دول المجموعة فى نهاية يونيو ١٩٩٠ على أن تمتـد هذه الفترة الى نهاية ١٩٩٢ ، وتأسـس مشروعات وتقديم الخدمات المالية والدخول الى أسواق رأس المال والسندات. وبذا كانت آخر خطـــوات التحرير الكامل لسوق رأس المال ، بالاضافة الى أنه تم اتخاذ بعض التوجيهات الاخرى متعلقة بالخدمـات المصرفية .

- التوجيه المصرفى الثانى١٩٨٩ Second Banking Directive

حيث أعتبر منهج شاملا لتحديد اختصاصات البنوك وانتشارها الجغرافى ، وبذا يمكن للبنـــك أن يمـد خدماته عبر المجموعة أما من خلال فروع أو عبر الحدود وهو مصطلح مطلق على امداد الخدمات

المالية من بنك مقيم فى دولة معينة الى عميل فى دولة أخرى دون تأسيس فرع فى دولة العمليـــــل تحت رقابة الدولة الام دون الحصول على ترخيص من البلد المضيف.

كما حدد الانشطة للبنوك على الاساس الصـيرفـة الشاملة والتى تشمل كافة أشكال الانشطـــة المتعلقة بالسندات دون أنشطة التأمـين وحدد أول يناير ١٩٩٣ بداية تنفيذ هذا التوجيـــــــه وكانت أهم مبادىء هذا التوجيه هى :

ا ـ مبدأ المعاملة بالمثل Reciprocity

ب ـ مبدأ الاعتراف المتبادل Matual recognition

جـ ـ رقابة الدولة الام Home-country control

ـ اتفاقية بازل ١٩٨٨ Basle Supervisiors Committee

وهى اتفاقية تم توقيعها فى يوليو ١٩٨٨ ، بين البنوك المركزية الاثنى عشر دولة صناعيـــة (الولايات المتحدة الامريكية، اليابان ، ألمانيا الغربية- المملكة المتحدة ـ فرنسا ـ كندا- ايطاليـا السويد ـ هولندا ـ بلجيكا ـ سويسرا ـ لكسمبورج) .

حيث حددت هذه الاتفاقية نسبة ا لملائمـة للبنوك التجارية والتى تم تطويرها وتهدف الـــــى توحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك العاملة فى بلاد الدول الاثنى عشرة الموقعـــة على الاتفاقية.

وتعتبر هذه الاتفاقية نقطة تحول كبيرة فى سوق المال فى الدول الاوروبية سواء على مســـتوى الاوراق المالية أو على مستوى المصارف العاملة فى دول السوق الاوربية.

ولكن الملاحظ أن اتفاقية بازل سوف تؤثر على البنوك العربية سواء كان منها محليا أو العاملـة فى الاسواق العالمية حيث صنفت الدول العربية فى مجموعة الدول الاكثر خطرا وهذا يؤثر على نتائـج أعمال البنوك ويحد من ربحيتها ولكن السعودية خرجت خارج هذه الفئـة ولن تضار من هـــــذه

الاتفاقية لانها لم تصنف ضمن المجموعة الاكثر خطرا.

أيضا بالنسبة للبنوك العربية المتواجدة فى الاسواق العالمية فانها وان كانت تحتفظ برؤوس أموال كافية ستمكنها من الاستجابة للنسبة المقررة فى اتفاقية بازل (×) الا أنه من المتوقع أن تواجهها صعوبات حيث لاتسمح بنود الاتفاقية بتضمين بعض العناصر فى رأس المال الاساسى مثل الاحتياطيات غير المعلنة والاستثمار فى المؤسسات المصرفية والمالية ، ممايشكل قيد على هذه البنوك.

أيضا البنوك العربية التى تم تأسيسها فى الخارج تم تأسيسها بهدف تشجيع التبادل التجارى بين العالم العربى والعالم الخارجى ، ولذا فان جزء كبير من أصولها فى العالم الغربى ، وطبقا لنص الاتفاقية فان هذه الاصول تطبق عليها معدلات ترجيحية مرتفعة ممايضطر هذه البنوك الى تقليص أدوارها فى العالم العربى وذلك للمحافظة على نسبة كفائتها ، أيضا سوف يقلص دورها فى عملية التنمية العربية.

× لمزيد من التفاصيل ـ ارجع الى البنك الاهلى ـ النشرة الاقتصادية ـ مرجع سابق.

٢ ـ التبادل التجارى بين الدول العربية ودول السوق الاوربية

تمهيـد .....

يعتبر التبادل التجارى أحد القنوات الاساسية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصـــة بارتفاع نسبة مساهمتها فى النشاط الاقتصادى للدول العربية حيث تمثل مايزيد عن ٥٠٪ من الناتـج المحلي الاجمالى للدول العربية (١) ، واذا كان هذا مؤشر لمدى ارتباط الاقتصاد العربـــى بالعالم الخارجى فانه مؤشر أيضا لمدى حساسية الدول العربية تجاه المتغيرات الخارجية والعالمية.

لقد شهدت المنطقة العربية خلال عامى ١٩٩٠،٨٩ كثيرا من الاحداث الخارجية والداخليـة والتى أثرت بشكل مباشر على تجارتها الخارجية وأهم هذه الاحداث هى أزمة الخليج واجراءات تحريـر التجارة فى بعض الدول العربية والتطورات التى صاحبت التحولات الاقتصادية فى الدول الاشتراكيـة.

ولكن تعتبر الدول العربية من أهم الدول ذات العلاقات التجارية الوثيقة لدول السـوق الاوربية حيث تتمتع دول حوض البحر الابيض المتوسط بنظام الافضليات الشامل (CPG) ماعدا ليبيا ، وهذا ماأقرته اتفاقية التعاون بين دول السوق عام ١٩٧٢ وبين دول حوض البحـر الابيض المتوسط وأيضا ماأعلنته اتفاقية لومـى عام ١٩٧٥ بين دول السوق والدول النامية .

وهذه الاتفاقيات تعطى امتيازات كبيرة لكل من دول حوض البحر الابيض المتوسط (الجزائر ـ مصر ـ الاردن ـ لبنان ـ المغرب ـ سوريا ـ تونس) ، حيث تمنح امتيازات تجاريـة لمنتجات هذه الدول تصل الى درجة عدم فرض رسوم جمركية على بعض السلع الصناعية لبعض هـذه الدول وتسهيلات لبعض المنتجات الزراعية لكثير من أنواع الفاكهة والخضروات ولفترات معينة من السـنة

---

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ ١٩٩١.

رغبة منها فى احداث تكامل اقتصادى بين هذه الدول واقتصادياتها ورغبة فى سد العجز الذى يواجه دول السوق من هذه المنتجات ٠

أولا : حجم الواردات العربية من دول السوق الاوربية

تعطى دول السوق الاوربية أهمية خاصة للدول العربية لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين ، بالاضافة الى التجاوز الجغرافى بين المنطقتين ٠ هذا بالاضافة الى أن بداية الثمانينات كانت دفعة كبيرة لاتجاهات اقتصاديات الدول العربية تجاه دول السوق خاصة فى مجال الاستثمارات حيث يمكن القول أن استثمارات الدول العربية تضاعف الى سبعة مرات خلال النصف الاول من عقد الثمانينات ، لذا فان الدول العربية تعامل من قبل دول السوق بالدول الاكثر رعاية وعلى ذلك فان جدول رقم (١) يوضح اتجاه الواردات العربية خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٩ حيث يلاحظ الآتى :

ـ بلغت جملة الواردات العربية خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٩ حوالى ٩٠ مليار دولار فى بداية الفترة ارتفعت لتصل الى حوالى ٩٣ مليار دولار فى نهاية الفترة محل الدراسة بمتوسط بلغ حوالى ٨٤ر٦ مليار دولار٠

ـ بلغت واردات الدول العربية من دول المجموعة الاوربية حوالى ٤٥ر١ ٪ من جملة الواردات العربية حيث بلغت فى بداية العقد حوالى ٤٤ر٦٪ من جملة الواردات العربية وتذبذبت فى الارتفاع والانخفاض لتصل لمتوسط الفترة نحو ٤٥ر١٪ أى حوالى ٣٨ر١ مليار دولار٠

ـ لوحظ أن الدول العربية من آهم الاسواق التجارية لسلع دول المجموعة الاوربية حيث تستورد الدول العربية نحو ٤٥٪ من جملة احتياجاتها من دول السوق الاوربية ٠

ـ يأتى بعد دول السوق الاوربية فى الاهمية اليابان حيث تبلغ واردات الدول العربية منها حوالى ١١٪

جدول رقم(١) : هيكل التوزيع الجغرافى للواردات العربيـــــة

خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٩

	جملة الواردات العربية مليار دولار أمريكى	اتجاه الواردات العربية					
		الدول العربية ٪	المجموعة الاوربية ٪	اليابان ٪	الولايات المتحدة ٪	أخرى ٪	جملة ٪١٠٠
١٩٨٥	٩٠	٨ر٤	٤٤ر٦	١٢ر٩	١٠ر٦	٢٣ر٥	١٠٠
١٩٨٦	٧٦	٧ر٢	٤٥ر٦	١١ر٢	١١ر١	٢٤ر٩	١٠٠
١٩٨٧	٧٧	٨ر٤	٤٧ر٢	١٠ر٧	١٠ر٤	٢٣ر٣	١٠٠
١٩٨٨	٨٧	٨	٤٣ر٧	١٠ر٧	١١ر١	٢٦ر٥	١٠٠
١٩٨٩	٩٣	٨ر٨	٤٤ر٢	٩ر٧	١١ر٨	٢٥ر٥	١٠٠
متوسط الفترة	٨٤ر٦	٨ر١٦	٤٥ر١	١١ر٠٤	١١	٢٤ر٧	١٠٠

المصدر :

الامانة الفنية لجامعة الدول العربية ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ ١٩٩١

كمتوسط الفترة محل الدراسة ثم يأتى السوق الامريكى فى المترتبة الثالثة ثم التجارة البينيـــــــة فى المرتبة الرابعة٠

يشير التحليل السابق الى أهمية سوق دول المجموعة الاوربية كسوق مغذى للسوق العربيـــــة من السلع وبرجع ذلك فى حقيقة الهامة للاهمية التى توليها دول السوق الاوربية للسوق العربـــــــى حيث تضع الدول العربية فى المرتبة الاولى من الدول الاكثر رعاية٠

أيضا يلاحظ أن واردات الدول العربية من دول المجموعة الاوربية بلغت أقصاها عـام ١٩٨٧ حيث بلغت حوالى ٢ر٤٧٪ من جملة الواردات العربية تستورده من دول المجموعة الاوربية ٠ فى حين انخفضت واردات الدول العربية لنفس العام من السوق الامريكى بالاضافة الى ارتفاع نسبة التجـــــارة البينية لنفس العام لتصل الى حوالى ٤ر٨٪٠

ثانيـــا : حجم صادرات الدول العربية الى دول السوق الاوربيـــة

تعتبر دول السوق الاوربية هى المنفذ الرئيسى للسلع المنتجة فى الدول العربيـــــــــة وذلك لان صادرات الدول العربية تشكل المواد الاولية مايزيد عن ٨٠٪ من الصادرات العربية خـــلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٩ ، وهذا يشير الى تركز القاعدة الانتاجية فى انتاج المواد الاولية من أجل التصدير ، وبالرغم من انخفاض أسعار المواد الاولية فى السوق العالمى بالاضافة الى تدهور شروط التبادل التجـارى لمصدرى المواد الاولية ، الا أنه مازالت المواد الاولية تمثل ٨٠٪ من الصادرات العربية.

وتحاول الدول العربية بذل مجهودا كبيرا فى هذا المجال بهدف تشجيع الصناعات الوسيطـــة والتطرق الى الصناعات البتروكيماويات وتكرير البترول وعدم تصديره فى الصورة الخام ، وذلك محاولـــة منها لتحسين شروط التبادل التجارى مع الدول الاخرى . بالاضافة الى محاولة التركيز على التصديـــر للاسواق التى تعطى بعض المميزات والرعايا للصادرات العربية.

ولذا تعتبر السوق الاوربية أحد الاسواق الهامة أمام السلع العربية وهذا مايوضحه جـــــدول رقم (٢) حيث يلاحظ الآتـــى :

- تبلغ جملة الصادرات العربية خلال متوسط الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٩ حوالى ٩٣ مليار دولار أمريكى حيث بلغت أقصاها عام ١٩٨٩ لتصل الى ١٠٩ مليار دولار أمريكى وبلغت أدناها عام ١٩٨٦ لتصـــل الى نحو ٧٥ مليار دولار أمريكى ، تتجه حوالى ٨ر٣٦٪ من جملة الصادرات العربية الى ســـــوق المجموعة الاوربية لمتوسـط الفترة فى حين تصل أعلى نسبة تصدير الى دول المجموعة الاوربيـــــة عام ١٩٨٦ حيث بلغت جملة الصادرات العربية الى دول السوق الاوربية حوالى ٧ر٣٩٪ جملـــــة الصادرات العربية البالغة ٧٥ مليار دولار أمريكى فى حين بلغت أدنى نسبة تصدير الى دول المجموعـــة الاوربية عام ١٩٨٩ حيث بلغت حوالى ٨ر٣٣ ٪ من جملة الصادرات العربية البالغة ١٠٩ مليـــــار دولار أمريكى .

يلاحظ أنه فى الوقت التى بلغت صادرات الدول العربية الى دول السوق حوالى ٨ر٣٦٪ مـــن جملة الصادرات العربية البالغة ٩٣ مليار دولار أمريكى كمتوسط الفترة محل الدراسة ، نجد أن الســوق

العربية لاتستوعب أكثر من ٨٪ من جملة الصادرات العربية كمتوسط الفترة ، وبذا فان سوق المجموعة الاوربية يحتل المركز الاول فى اتجاه الصادرات العربية خلال الفترة محل الدراسة.

يأتى السوق اليابانى فى المركز الثانى بعد السوق الاوربى فى استيعابه للصادرات العربية حيث يستوعب نحو ٢ر٢٠٪ من جملة الصادرات العربية كمتوسط الفترة محل الدراسة.

ويحتل السوق الامريكى المركز الثالث حيث يستوعب حوالى ٥ر٨٪ من جملة الصادرات العربية البالغة نحو ٩٣ مليار دولار أمريكى.

وبذا يأتى السوق العربى فى المركز الاخير من حيث الطاقة الاستيعابية للصادرات العربية ويرجع السبب فى أهمية السوق الاوربى للسوق العربية فى الآتى :

- تتركز الصادرات العربية فى المواد الاولية التى تحتاجها دول السوق الاوربية لتغذية الصناعة المحلية.
- تعطى دول السوق الاوربية الرعاية والاهتمام الكامل للسلع المصدرة من الدول العربية وتتعامل مع الدول العربية من واقع الدول الاكثر رعاية.
- تستورد الدول العربية من دول السوق الاوربية حوالى ٤٥٪ من جملة وارداتها نظرا لتركز واردات الدول العربية في الواردات الصناعية والوسيطة ومستلزمات الانتاج ونظرا لماتوفره دول السوق من امتيازات تصل الى حد الاعفاء الجمركى لبعض المنتجات المستوردة من الدول العربية بالاضافة الى اعفاء بعض السلع من نظام الحصص المتبع كقيود على صادرات الدول غير الاعضاء ، فان كل هذه المميزات التى تمنح للصادرات العربية حصلت السوق الاوربى هو السوق المفضل لدى الصادرات العربية.

جدول رقم (٢) : هيكل التوزيع الجغرافى للصادرات العربيـــــــة

خلال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٩

	جملة الصادرات العربيـــة مليار دولار أمريكـــى	اتجـــــاه الصـــــادرات العربيـــــة					
		الدول العربية %	المجموعـــة الاوربيـــة %	اليابـــان %	الولايـــات المتحـدة %	أخـــرى %	اجمالـى %
١٩٨٥	١٠٨	٧ر٤	٣٧ر٥	٢٤ر٥	٤	٢٦ر٦	١٠٠
١٩٨٦	٧٥	٧ر٨	٣٩ر٧	٢١	٧ر٩	٢٣ر٦	١٠٠
١٩٨٧	٨٦	٧ر٩	٣٦ر٦	١٨ر٤	٩ر٦	٢٧ر٥	١٠٠
١٩٨٨	٨٧	٨ر٦	٣٦	١٩ر٢	١٠ر٤	٢٥ر٧	١٠٠
١٩٨٩	١٠٩	٨ر٥	٣٣ر٨	١٨	١٠ر٦	٢٩ر١	١٠٠
متوســـط الفـــترة	٩٣	٨	٣٦ر٨	٢٠ر٢	٨ر٥	٢٦ر٥	١٠٠

المصدر :

الامانة الفنية لجامعة الدول العربية ـ التقرير الاقتصادى .... مرجع سابق

المبحث الثانـــــى

العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوربيـــــــــة

تمهيـــد .....

تمثل دول المجموعة الاوربية أهم الاسواق الخارجية لتجارة مصر الخارجية حيث تستوعـــــب حوالى ٤١٪ من الصادرات المصرية ، بالاضافة الى أن المجموعة الاوربية أصبحت احدى القوى الثـــلاث فى العالم المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية مع اليابان والولايات المتحدة الامريكية.

وترجع أهمية السوق الاوربية للعلاقات الاقتصادية المصرية ليس الى حجم التبادل التجارى مـــع مصر فقط ولكن أيضا المنح والمعونات التى تخصصها دول السوق الى الاقتصاد المصرى بالاضافة الـــى حجم المساعدات الفنية التى تمنح للاقتصاد المصرى خاصة من كل من ألمانيا وفرنسا وانجلترا حيث بلغت جملة المنح والمعونات المقدمة من دول المجموعة الاوربية الى الاقتصاد المصرى مايزيد عن ٣٥٪ مـــن جملة المنح والمعونات التى تحصل عليها الاقتصاد المصرى من الدول الاخرى .

أولا : تطور العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الاوربية

ان العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاقتصاد المصرى ودول المجموعة الاوربية لايمكن أن يـــتم حصرها بشكل تفصيلى ولكن سنحاول التركيز على أهم الاتفاقيات والتسهيلات التى تمت بشكل رســـمى خلال عقدى السبعينات والثمانينات لتوضح مدى أهمية السوق الاوربية للسوق المصرى والعكس صحيـح ، وان كان التحليل الخاص بمستوى التعاون الاقتصادى على مستوى الدول العربية والسابق شرحـــــه وتوضيحه ليشير الى أهمية هذه الاسواق لبعضها وأن حجم التجارة التبادلية تتعدى ٣٧٪ ولكـــــن بالنسبة للاقتصاد المصرى فان الامـــــر قد يزيد بعض الشئ ليصل الى أكثر من ٤٠٪ .

١ — اتفاقية ديسمبر ١٩٧٢

لقد وضحت العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الاوربية من خلال توقيع الاتفاق التفصيلى بين مصر والمجموعة الاوربية فى ديسمبر عام ١٩٧٢ فى بروكسل ، وهو اتفاق المجموعة الاوربية ودول البحر الابيض المتوسط والتى كان أهم نقاط هذا الاتفاق هو الآتى :

- تخفيض نسبة التعريفة الجمركية الموحدة التى تطبقها دول السوق على وارداتها من مصر بنسبة ٥٥٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٧٤.
- استثناء بعض السلع من التمتع بهذا التخفيض مع تمتع سلع أخرى بتخفيض يتراوح مابين ١٤ — ٥٠٪ من التعريفة الموحدة.
- نصت المادة الخامسة من هذا الاتفاق على أن يتم تصدير المنتجات المصرية الى دول السوق الاوربية دون قيود كمية باستثناء بعض المنتجات التى تنتج فى دول السوق.

٢ — اتفاقية سبتمبر ١٩٧٦

واشتمل هذا الاتفاق على الجانب التجارى فقط ، ولكن مصر طالبت دول المجموعة الاوربية بزيادة المزايا الممنوحة لها لتشمل التعاون المالى والفنى ولهذا تم توقيع الاتفاق الشامل فى سبتمبر١٩٧٦ والذى يهدف الى :

- مساهمة دول السوق فى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.
- توطيد العلاقات الاقتصادية والفنية والمالية بين الطرفين.

وبناء على هذا الاتفاق تم توقيع بروتوكولات مالية باجمالى قيمة مساعدات فنية بلغت ٣٣٩ مليون وحدة حسابية أوربية للفترة من ٧٨ حتى ١٩٨١ من دول السوق السبع الموقعة على الاتفاقية

ولقد آثار الجانب المصرى آنذاك مخاوفة من الآثار العكسية للتوسع الثانى للمجموعة الاقتصادية الاوربية والمتمثل فى انضمام اليونان عام ١٩٨١ وانضمام أسبانيا والبرتغال فى يناير ١٩٨٦ مما يهدد بالفعل فى تخفيض حجم الصادرات المصرية الى دول السوق الاوربية ، وذلك لان اتفاقية السوق

وفقا لمعاهدة روما تقضى بأن يحصل الاعضاء على احتياجاتهم من الصادرات من الدول الاعضاء قبل اللجوء للدول الغير أعضاء.

وكان تخوف مصر من طبيعة العلاقات بينها وبين المجموعة الاوربية أثر دخول كل من دولتى شبه الجزيرة الأيبيرية واليونان انما هو نتيجة للآتى :

ا ـ التشابه بين الصادرات المصرية والصادرات الأيبيرية مما يؤثر على الصادرات المصرية لان الصادرات البرتغالية والأسبانية سوف يكون لها الأولوية بالنسبة لواردات الدول الاعضاء.

ب ـ تطبيق أسبانيا والبرتغال للتعريفة الجمركية الموحدة للدول الاعضاء وسوف يؤثر سلبا على صادرات الدول غير الاعضاء اليها والتى من بينهم مصر ، بالاضافة الى توحيد السياسات الزراعية والصناعية والتجارية سوف يؤثر أيضا سلبا على الدول ذات التبادل التجارى مع كل من أسبانيا والبرتغال والتى من بينهم مصر.

ولهذا قامت مصر بمحاولة وضع بعض الضوابط فى الاتفاقية مع دول السوق الاوربية تجنبا لهذة المخاطر كالآتى :

ا ـ بالنسبة للصادرات الزراعية التقليدية وهى المنصوص عليها فى المادتين ١٧ ، ١٨ من اتفاق التعاون فانه سيتم تخفيض الرسوم تدريجيا لتصل الى الاعفاء الكامل خلال الفترة الانتقالية الممنوحة لصادرات كل من أسبانيا والبرتغال عشرة سنوات .

ب ـ يتم الاحتفاظ بالجداول الزمنية لدخول هذه المنتجات لدول المجموعة كما هو منصوص عليه باتفاق التعاون بين الجانبين دون تغيير.

جـ ـ بالنسبة لبعض الصادرات الزراعية الهامة فقد خص مجموعتين من السلع بمعاملة خاصة على النحو التالى :

١ ـ سلع تخضع لحصص سنوية وهى :

بطاطس مبكرة (مارس ـ ابريل) ٨٩ ألف طن

فاصوليا	٦٤٠٠	طـــن
بصل طازج	١٠١	،،
بصل مجفف	٤٩٠٠	،،

وتتمتع هذه الصادرات بنفس المزايا والتعريفات التى تتمتع بها الصادرات الاسبانية والبرتغاليـــــة فى حدود الحصة الكمية المقررة لذلك بالاضافة للقيود الزمنية المذكورة ، فى حالة زيادة الكميـــــات أو اختلاف الحدود الزمنية فانها تطبق عليها التعريفة الجمركية الموحدة من قبل دول الاعضاء وضـــــد الدول غير الاعضاء٠

٢ ــ سلع يمكن أن تخضع لقيود كمية ٠

هذه السلع هى على الترتيب :

ثوم طـــازج	١٦٠٠ طن
ثوم مجفف	١٠٠٠ طن
برتقال	٧٠٠٠ طن

وهذه السلع تتمتع بنفس التعريفات الجمركية للدول الاعضاء وبنفس مزايا صادرات أسبانيـــــــا والبرتغال ، ولكن فى حالة تجاوز هذه الحصة المقررة فان الدول الاعضاء عليها باعادة دراسة موقـــف جميع وارداتها كلية من هذه السلع ــ وتخضع الكمية التى تزيد عن الحصة بالقواعد المطبقة على الـــدول غير الاعضاء٠

٣ ــ سلع لاتخضع للقيود الكمية ٠

وهى سلع تتمتع بالتخفيضات الجمركية والمزايا التى تتمتع بها صادرات أسبانيـــــا والبرتغال ما كانت فى حدود كميات لاتحدث اضطراب فى السوق الداخلى للمجموعـــــة الاوربية ، والا فان دول المجموعة سوف تفرض عليها القيود التى تعالج هذا الخلل ٠

د ـ تشكل لجنة لمراقبة التبادل التجارى برئاسة اللجنة الاوربية وعضوية مصر لمتابعة حجم الواردات وتنفيذ الاتفاق التجارى بين البلدين.

هـ ـ تشكيل مجموعة عمل استشارية خاصة بصادرات مصر من البطاطس المبكرة حتى يتم وضع جدول زمنى لها والعمل على عدم حدوث أى مشكلات خاصة بهذه السلعة.

واذا كان هذا هو الاتفاق فان مصر من ناحيتها حاولت تصحيح هذه الاوضاع فى اتفاقيات لاحقة وأمكنها تحسين هذه الشروط والتقليل من القيود الكمية والزمنية للمنتجات المصرية.

هذه الاتفاقية انتهت بعقد اتفاقية للتعاون الشامل فى عام ١٩٧٧ وقد بدأ سريانها من أول نوفمبر عام ١٩٧٨.

خلال هذه الفترة تم عقد عدة اتفاقيات جانبية منبثقة عن الاتفاق الاساسى تقضى بتنظيم **جميع التعاملات مع دول السوق الاوربية ، خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية المحتمل أن تمر بها دول السوق.**

وبجانب الاتفاقيات التى نظمت التبادل التجارى فى السلع الزراعية فانه تم توقيع اتفاقية بتاريخ ١٨ يناير عام ١٩٧٨ ومدة سريانها أربعة سنوات تنتهى فى عام ١٩٨١ وتم التوصل الى مدها **لمدة عام آخر تنتهى فى ديسمبر ١٩٨٢ وهى اتفاقية تجارة المنسوجات.**

وفى هذا الاتفاق تم وضع قيود كمية على تجارة المنسوجات مع مصر خاصة وأن المملكة المتحدة تتمتع بهذه التجارة وحددت بعض الاصناف والمواصفات الفنية لهذه التجارة مع مصر وذلك لضمان عدم حدوث أى مشاكل فى السوق الداخلى للمجموعة الاوربية.

ولقد حاولت مصر فى تعديل هذه الاتفاقية ولكن كان الجانب الاوربى غير مستجيب لمطالب

الجانب المصرى والخاص بزيادة كمية الغزل المصدر الى السوق الاوربية بالاضافة الى الغاء بعض القيود المفروضة على الصادرات المصرية من بقية بنود المنسوجات وعددها ٣٢ بندا٠

أيضا تم توقيع اتفاقية معقودة بين مصر والدول الاعضاء فى المجموعة الاوربية للفحم والصلب تم توقيعها عام ١٩٧٧ وبدء تنفيذها فى منتصف عام ١٩٧٨ وهى توضح العديد من شروط التبادل التجارى بين الدول الاعضاء ومصر٠

استكمالا للبرتوكول المالى الاول والموقع فى سبتمبر ١٩٧٦ ضمن الاتفاق الشامل (١) المعقود بين الدول الاوربية وبين مصر فان قيمة المبالغ المتاحة لمصر هى ١٧٠ مليون وحدة حسابية أوربية موزعة كالآتى :

١ ـ ٦٣ مليون منحا خصص منها ٨ر١٠٪ لمواجهة دعم سعر الفائدة على قروض بنك الاستثمار الاوربى ٠

٢ ـ ١٤ مليون قروضا ميسرة من موازنة المجموعة الاوربية وشروط هذه القروض ١ ٪ فائدة والسداد ٤٠ عاما٠

٣ ـ ٩٣ مليون قروضا تجارية (بسعر فائدة السوق) من بنك الاستثمار الاوربى وقد تم استخدام هذه القروض فى الآتى :

- مشروعات تطوير قناة السويس
- مشروع محطة محولات شمال القاهرة
- مشروع استغلال الغاز الطبيعى فى أبو قير
- مشروع تحسين التربة فى شمال الدلتا
- مشروع تحسين المستودعات وتخزين الحاصلات الزراعية
- مشروع مجارى حلوان

---

(١) مجلس الشورى ـ مصر والمجموعة الاقتصادية الاوربية ـ التقرير رقم ٢٤

- اعداد دراسات الجدوى للمشروعات
- اعداد برامج تدريبية بوزارة الاسكان وهيئة قناة السويس

وهذا التخصيص لهذه القروض جاء وفقا لخطة التنمية الاقتصادية للدول والتى تغطى الفترة ٧٨ ـ ١٩٨١ ، ووفقا للاحتياجات الفعلية للدولة وتم اعتماد هذه المبالغ وتنظيم عملية استخدام هذه القروض من قبل لجان فنية واستشارية على مستوى عالى من الخبرة.

وأهم مميزات قروض المجموعة الاوربية أنها لاتضع شروط لاستخدامها سوى أن يشرف على استخدام القرض وتنفيذه أحد بيوت الخبرة الفنية والاستشارية العالمية ، وتتولى هى دفع مصاريف هذه الخبرة الفنية من ميزانية خاصة بالتسهيلات والمساعدات الفنية ، هذا بالاضافة الى أنها لاتشترط أن يكون بيت الخبرة من دول السوق أو خلافه ، بالاضافة الى أنها لاتشترط أيضا أن يتم شراء أى مستلزمات من سوقها ولكن بشترط أن تكون من أرخص الاسواق ، حتى أن بعض هذه المشروعات تستخدم مستلزمات يابانية لرخصها على سبيل المثال ، كما أيضا لاتشترط استخدام بواخر أو طيران من دول السوق لشحن البضائع وخلافه كما تفعل شروط القروض الممنوحة من الجانب الامريكى (هيئة المعونة الامريكية) وعلى ذلك فان شروطها تعتبر أفضل الشروط مقارنة بغيرها من الدول التى تساعد الدول النامية .

٣ ـ <u>اتفاقية عام ١٩٨١</u>

وهو برتوكول فنى مالى تم توقيعه مع دول البحر الابيض المتوسط بهدف تحديد المساعدات الفنية والمالية لدول البحر الابيض المتوسط والتى من أهمها مصر والمغرب ويغطى الفترة من ٨٢ ـ ١٩٨٦.

ولقد بلغت جملة المساعدات المالية المعتمدة فى هذا الاتفاق الى ١٠١٥ مليون وحدة حسابية أوربية (E C U) تمول كالآتى :

٦٠٠ مليون وحدة	من بنك الاستثمار الاوربى
٢٦٠ مليون وحدة	(منح) من ميزانية المجموعة الاوربية
١٥٥ مليون وحدة	قروض ميسرة من ميزانية المجموعة الاوربية

وبلغت جملة القروض المتاحة لمصر من هذا البرتوكول ٢٧٦ مليون وحدة حسابية أوربيـــــــة موزعة كالآتى :

ا ـ ٧٦ مليون منحا لاترد منها ٢٨ مليون لدعم سعر الفائدة لقروض بنـــك الاستثمار الاوربى بنسبة ٣٪٠

ب ـ ٥٠ مليون قروضا ميسرة من ميزانية اللجنة الاوربية ٠

جـ ـ ١٥٠ مليون قروضا تجارية من بنك الاستثمار الاوربى٠

وكانت أهم المشروعات التى تم استخدام فيها مخصصات هذا البرتوكول هى :

- مشروع انتاج الاسمنت الابيض فى المنيا
- محطة شبرا الخيمة الكهربائية
- الجامعة العمالية
- المرحلة الثانية لمجارى حلوان
- دراسات جدوى المشروعات
- برامج تدريبية
- بحيرة البردويـــل

وتعرضت هذه الاتفاقية الى تحسين بعض شروط التبادل التجارى بين المجموعة الاوربيـــــــة وبين مصر بتخفيض حدة القيود الكمية والزمنية للصادرات المصرية علاوة على تشجيع بعض الاستثمـــارات الخاصة التى أعطت دفعة لبعض المشروعات التنموية سواء داخل مصر أو مشروعات بالمناطق الحرة٠

ولقد بلغت جملة الاستثمارات الاوربية فى مصر حتى ١٩٨٥/٦/٣٠ حوالى ٤٠٩ مليون جنيه ساهمت فى ٣٣٦ مشروعا رأس مالها حوالى ١٥٧٩ مليون جنيه مصرى ، تم تخصيص ماقيمته ٣٧٣ر٢ مليون جنيه من هذا المبلغ المستثمر فى ٢٨٧ مشروعا داخل مصر والباقى وقدره ٣٥ر٧ مليون جنيه استثمر فى ٤٩ مشروعا بالمناطق الحرة.

لقد احتلت ألمانيا الاتحادية المركز الاول فى استثماراتها داخل مصر ، حيث بلغ اجمالى استثماراتها حوالى ١١٩ر٢ مليون جنيه ، تليها فرنسا حيث بلغت جملة استثماراتها ٨١ر٦ مليون جنيه ثم تأتى لوكسمبرج وبريطانيا وايطاليا واليونان والدنمارك وبلجيكا وهولندا وفقا للاهمية وحجم الاستثمارات فى مصر.

بلغت جملة المساعدات الممنوحة لمصر خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٨٥ وهى فترة سريان هذا الاتفاق حوالى ٥٤٠ ألف طن قمح ، ٣٣ر٢٥ ألف طن لبن مجفف ، ١٠ألف طن مسلى، ٤٠٠٠ طن سكر .

٤ - اتفاقية عام ١٩٨٦

يعتبر الاتفاق المعقود بين دول السوق ودول حوض البحر الابيض المتوسط عام ١٩٨٦ أحد الاتفاقيات المالية والتجارية والاقتصادية الهامة ويعتبر امتداد لاتفاق ١٩٨١ وتطوير للعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة الاوربية.

حيث بلغت جملة المساعدات الممنوحة لدول حوض البحر الابيض المتوسط ١٧٫٨ مليون وحدة حسابية أوربية (ECU) وتغطى الفترة من ٨١ - ١٩٩٠ ، وبلغت حصة مصر من هذا الاتفاق ٤٤٩ مليون وحدة حسابية أوربية تمثل نحو ٢٦٪ من جملة المساعدات الممنوحة لدول حوض البحر الابيض المتوسط ، وأيضا المغرب بلغ نصيبها نحو ١٨٫٩ ٪ من جملة المساعدات المعتمدة.

ولقد تم تمويل هذا البرتوكول من خلال ميزانية اللجنة بمبلغ وقدره ٦١٥ مليون وحدة حسابية أوربية بينما ساهم بنك الاستثمار الاوربى لـ ١٠٠٣ مليون وحدة حسابية.

خصصت المجموعة الاوربية من خلال البرتوكول مبالغ أخرى لتمويل مشروعات مغذية لبرامج التنمية الاقتصادية فى الدول النامية حيث بلغت جملة هذا الاعتماد ٤٤ مليون وحدة حسابية حصلت مصر على ١١ مليون وحدة حسابية والمغرب على ١١ مليون وحدة حسابية أى كل دولة حصلت على ٢٥٪ وبالتالى فان المغرب ومصر حصلا على ٥٠٪ من جملة المخصصات الاستثمارية للدول النامية مما يشير الى أهمية مصر كأحد الدول الاكثر رعاية واهتمام بالنسبة للسوق الاوربية والمغرب أيضا.

حصلت مصر من دول السوق الاوربية على حوالى ١٩٪ من جملة المعونات الغذائية المقدمة من دول المجموعة الاوربية للدول النامية حيث حصلت عام ١٩٨٦ على نحو ١٨٥ ألف طن قمح ارتفعت لتصل عام ١٩٨٧ الى حوالى ١٩٠ ألف طن قمح. أيضا حصلت مصر على حوالى ٣٫١ ألف طن لبن ، ٢٫٥ ألف طن مسلى ،

ثانيا : التبادل التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوربيـــــة

يعتبر تكتل المجموعة الاوربية أحد ثلاث تكتلات فى العالم الآن والتى تمثل خطرا حقيقيـــــا على اقتصاديات الدول النامية ، ولذا فان أهم عنصر من عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بيـــــــن الدول هو التبادل التجارى حيث أنه المحـــك المباشر بين اقتصاديات الدول ، لذا دأبـــت مصـــر كما اتضح من العرض السابق على عقد الاتفاقيات والبرتوكولات التى من أهم أهدافها هو تخفيض حـــدة أساليب الحماية المتبعة فى دول المجموعة الاوربية ، وذلك يرجع الى أهمية دول السوق كمستورد للسلـع المصرية وأيضا كمصدر من مصادر حصول مصر على معظم وارداتها .

وسنحاول هنا القاء الضوء على الهيكل الجغرافي للتبادل التجارى بين مصر ودول الســـــــوق وكذلك أهمية الدول الاوربية كمصدر للسائحين لمصر .

١ - التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوربيـــة

حيث يشير جدول رقم (٣) أن جملة صادرات مصر بلغت حوالى ٧٨٣ مليون دولار عـــــام ١٩٩١/٩٠ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٩٠٣ر٢ مليون دولار بزيادة بلغت نحو ١٥ر٣ ٪

وبلغت صادرات مصر الى دول السوق الاوربية المشتركة عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٢٤٠ر٨ مليـــون دولار تمثل ٣٠ر٨٪ من جملة صادرات مصر لنفس العام ارتفعت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ الى نحـــــو ٣٥٥ر٢ مليون دولار تمثل نحو ٣٩ر٤٪ من جملة صادرات مصر .

أيضا عقب انتهاء دول الكوميكون (أوربا الشرقية) فانه مخطط صادرات مصر الى الدول الاوربيـة جميعها بلغت حوالى ٤٣٧ر٣ مليون دولار تمثل ٥٥ر٨٪ من جملة صادرات مصر لعـــام ١٩٩١/٩٠ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ حوالى ٤٩٣ر٤ مليون دولار بزيادة بلغت حوالى ١٣٪ عن عـــــام ١٩٩١/٩٠ بينما تمثل صادرات مصر لعام ١٩٩٢/٩١ الى الدول الاوربيـة نحو ٥٥٪ من جملـــة صادرات مصر لنفس العام .

أما بالنسبة للانتاج الصناعى المصرى وأثر العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة الاوربيـــــة خلال هذا الاتفاق ، فانه تم عقد اتفاق سمى اتفاق المنسوجات عام ١٩٨٧ وذلك لتنظـــــيم صادرات مصر من المنسوجات الى دول المجموعة الاوربية ، بالاضافة الى أن روح الاتفاق قضى بتحريـر المنتجات الصناعية المصرية من كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية ، الا أن الاجراءات التى اتخذتهـــا السوق يفرض قيود على كمية الواردات من بعض السلع الصناعية قد أضر بهذه الصناعات خاصة غـــــزل القطن والمنسوجات القطنية التى تقدم المجموعة بتحديد حصص لكل دولة ، ويرجع ذلك فى الحقيقـــة الى انضمام المملكة المتحدة بالاضافة الى أن صناعة المنسوجات أحـــــد الصناعات الهامة فى المملكـــة المتحدة وبعض الدول الاوربيـــة الاخرى • أيضا فان اجراءات الحماية لاتعنى فقط دول البحر الابيـــض المتوسط وخاصة مصر ولكن أيضا تعنى دول شرق آسيا والتى تكاليف الانتاج بها منخفضة مقارنـــــــة بتكاليف انتاج المنسوجات فى الدول الاوربية •

ولقد حاولت مصر تعديل بنود الاتفاق ولكن المجموعة الاوربية أنه لايوجد داع لتعـديل بنـود الاتفاق خاصة وأن ٩٥٪ من الصادرات المصرية لدول المجموعة الاوربية معفاة من الرسوم الجمركيـــة وأن الجانب المصرى عليه أن يشجع الصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية سواء من حيث الجـــودة والتوقيت الزمنى للاسواق الاوربية ، بالاضافة الى أن الاتحاد الكامل للدول الاروبيـة سوف يكـــون ذو تأثير سلبيا فى المستقبل على جميع الدول ذات العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع دول المجموعـــة الاوربية بمافيهم مصر ، اذا لم يتم تنويع الانتاج وتحسينـه وخلق طلب حقيقى فعال عليه لـــدى دول السوق ، بالاضافة الى التركيز على السلعالزراعية والصناعية التى لاتنتج بالقدر الذى يحقق الاكتفـاء لدول الوحدة الاوربية وأن يتم دراسة السوق على أنها تكتل واحد وسوق واحدة وليس عدة دول •

جدول رقم (٣) : الاهمية النسبية للهيكل الجغرافى لتجارة مصر الخاجية

خلال الفترة ٩١/٩٠ ـ ١٩٩٢/ ٩١

مليون دولار

	الصادرات				الواردات			
	١٩٩١/٩٠		١٩٩٢/٩١		١٩٩١/٩٠		١٩٩٢/٩١	
	قيمة الصادرات	الاهمية النسبية ٪	قيمة الصادرات	الاهمية النسبية ٪	المدفوعات عن الواردات	الاهمية النسبية ٪	المدفوعات عن الواردات	الاهمية النسبية ٪
دول الجامعة العربية	٤٥ر٣	٥ر٨	١١٦ر٣	١٢ر٨	٣٧ر٤	١ر٤	٧٢ر٤	٣
دول السوق الاوربية المشتركة	٢٤٠ر٨	٣٠ر٨	٣٥٥ر٢	٣٩ر٤	٩٩٨ر٨	٣٦ر٢	٧٤٢ر٦	٣١
دول أوربية أخرى	٢٤ر٢	٣	١٧ر٢	١ر٩	٣٤٠ر٣	١٢ر٣	٣٠٥ر٦	١٢ر٥
دول أوربا الشرقية	١٧٢ر٣	٢٢	١٢١	١٣ر٤	٢١٢ر٧	٧ر٧	١٨٠ر٢	٧ر١
دول أفر آسيوية	١٧٩ر٤	٢٢ر٩	١٣٥ر٣	١٤ر٩	٣٨٧	١٤	٢٩٦ر٤	١٢ر١
الولايات المتحدة الامريكية	٨٧ر٧	١١ر٢	٦١ر٢	٦ر٨٩	٤٤١ر٧	١٦	٤٢٨ر٣	١٧ر٤
استراليا	٣ر	٠٣ر	١ر	٠١ر	٥٨ر٦	٢ر١١	٤٤ر٣	١ر٧
دول ومناطق أخرى	٣٣	٤ر٢٧	٩٦ر٩	١٠ر٧	٢٨١ر٧	١٠ر٢	٣٦٥ر٣	١٥
اجمالى	٧٨٣	١٠٠	٩٠٣ر٢	١٠٠	٢٧٥٨ر٢	١٠٠	٢٤٣٥ر١	١٠٠

المصدر : جمع وحسب من بيانات التجارة الخارجية

ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ ادارة التجارة الخارجية

ـ البنك المركزى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ اعداد متفرقة

وتحليل جانب الصادرات يشير الى أهمية السوق الاوربية للصادرات المصرية حيث تستوعب السوق الاوربية سواء الصناعية أو الشرقية مايزيد عن ٥٠٪ من صادرات مصر مما يؤكد أهمية التبادل التجارى ، وأن مصر لها أن تعيد حساباتها بالنسبة للسلع المصدرة للسوق الاوربية خاصة بعد الوحدة الاوربية الشاملة والتى تشتمل كل الدول الاوربية واتساع السوق فان ذلك سوف يعقد عمليات دخول السلع المصرية الى السوق وسوف يزيد من اجراءات الحماية الجمركية والقيود الكمية والزمنية على الصادرات المصرية.

أيضا يشير الجدول فى تحليله الى الجانب الآخر لتجارة مصر الخارجية وهو جانب الواردات حيث يتضح من جانب الواردات المصرية خلال الفترة ١٩٩٢/٩٠ أن جملة الواردات المصرية بلغت حوالى ٢ر٧٦ مليار دولار عام ١٩٩١/٩٠ انخفضت لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٢ر٤ مليار دولار بانخفاض قدره ١٣٪.

تستورد مصر من دول السوق الاوربية بنحو ٩٩٨ر٨ مليون دولار تمثل ٣٦ر٢٪ من جملة الواردات المصرية لعام ١٩٩١/٩٠ ، انخفضت قيمة واردات مصر من دول السوق الاوربية لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٧٤٢ر٦ مليون دولار تمثل ٣١٪ من قيمة الواردات المصرية لنفس العام.

ولكن فى ظل الوحدة الاوربية المشتركة ودخول دول أوربا الشرقية ضمن الوحدة الاوربية فان واردات مصر تبلغ نحو ١ر٥٥ مليار دولار تمثل ٥٦ر٣٪ من جملة الواردات المصرية لعام ١٩٩١/٩٠ بينما بلغت واردات مصر من الدول الاوربية عام ١٩٩٢/٩١ نحو ١ر٢٣ مليار دولار تمثل ٥١ر٣٪ من قيمة واردات مصر لنفس العام.

ويشير ذلك التحليل الى أهمية الدول الاوربية فى التبادل التجارى مع مصر حيث تمثل السوق الاوربية المركز الاول سواء فى استيعاب الصادرات المصرية أو فى سد العجز من الاحتياجات المصرية من الواردات السلعية وهذا مايوضحه الجدول السابق بالنسبة للمعاملات السلعية بين مصر ودول العالم حيث يلاحظ أن دول السوق الاوربية ودول أوربا الشرقية تحتل المركز الاول بالنسبة

للاهمية النسبية للمعاملات السلعية لتجارة مصر الخارجية وننتقل بعد ذلك الى تحليل أحد عناصر المعاملات الخدمية فى تجارة مصر الخارجية وهو قطاع السياحة.

٢ ـ الاهمية النسبية لدول أوربا للسياحة المصرية

وتعتبر السياحة من أهم مصادر النقد الاجنبى للاقتصاد المصرى حيث تبلغ ايرادات السياحة عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ٦٣٦ر٧ مليون جنيه تمثل ماقيمته ١٢ر٤٪ من جملة متحصلات الصادرات السلعية والغير سلعية ، ارتفعت لتصل عام ١٩٩١/٩٠ نحو ٧٧٤ مليون جنيه بزيادة بلغت ٢١ر٦٪ عن العام السابق ممثلة نحو ١١ر٦ ٪ من متحصلات الصادرات المنظورة والغير منظورة ، واستمرت حصيلة السياحة فى الارتفاع لتصل عام ١٩٩٢/٩١ نحو ١ر٥ مليار جنيه مصرى ممثلة بذلك نحو ١٥ر٣٪ من حصيلة متحصلات الصادرات لعام ١٩٩٢/٩١ ، وبزيادة بلغت حوالى ٩٦٪ عن عام ١٩٩١/٩٠ فى حين بلغت الزيادة نحو ١٣٨ ٪ عن بداية الفترة ١٩٩٠/٨٩ ـ ١٩٩٢/٩١.

من التحليل السابق يلاحظ أهمية السياحة كقطاع مساهم فى ميزان المدفوعات المصرى بنحو يتراوح بين ١١ر٦ الى ١٥ر٣ ٪ من حصيلة الصادرات المنظورة والغير منظورة.

وبدراسة الاهمية النسبية للهيكل الجغرافى لعدد السائحين والليالى السياحية المقدمة لمصر من دول العالم ، أوضح جدول رقم (٤) الآتى :

أن دول الشرق الاوسط تحتل المركز الاول خلال الفترة محل الدراسة لمساهمتها فى عدد السائحين والليالى السياحية المصدرة لمصر بمايزيد عن ٥٠٪ من اجمالى ايرادات السياحة.

يلى ذلك فى المركز الثانى مباشرة دول السوق الاوربية المشتركة (أوربا الغربية) حيث تساهم بنحو ٣٠٪ من عدد السائحين القادمين لمصر وبنحو ٢٢٪ من عدد الليالى السياحية المصدرة لمصر.

وبذا نلاحظ أن الدول الاوربية تحتل المركز الثانى من مساهمتها فى ايرادات السياحة لمصر

جدول رقم (٤) : الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافى لعدد السائحين والليالى السياحية
خـلال الـفترة ٨٩ ـ ١٩٩٢

" بالألف "

	٩٠ / ١٩٩٠				٩٠ / ١٩٩١				١٩٩٢/٩١			
	السائحـــون		الليالى السياحية		السائحـــون		الليالى السياحية		السائحـــون		الليالى السياحية	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أوربا الغربيـــة	٢١٢	٢٨ر٥	١٤٨٢	١٨ر٨	٢٣٩	٣٠ر٤	١٦٠٣	٢٢ر٨	٢٢٨	٣٠ر١	١٤٦٨	٢٦
اوربا الشرقية	٨	١ر٥	٥٣	٧ر	١١	١ر٤	٧٠	١	١١	١ر٥	٥٦	١
اجمالى أوربـــا	٢٢٠	٣٠	١٥٣٥	١٩ر٥	٢٥٠	٣١ر٨	١٦٧٣	٢٣ر٨	٢٣٩	٣١ر٦	١٥٢٤	٢٧
دول الشرق الاوســط	٣٧٠	٤٩ر٦	٤٨٣١	٦١ر٢	٣٥٨	٤٥ر٥	٣٧٩٠	٥٣ر٩	٣٩٩	٥٢ر٧	٣١٣٦	٥٥ر٧٣
الدول الافريقيـة	٦٤	٨ر٦	٨٠٩	١٠ر٢	٩٣	١١ر٨	٧٩٦	١١ر٤٦	٤٩	٦ر٥	٤٦٧	٨ر٣
دول الامريكيتين	٥٠	٦ر٦	٣٣٣	٤ر٢	٤٧	٦	٣٣٣	٤ر٧	٣٧	٤ر٨	٢١٢	٣ر٨
آسيا والباسفيك	٤٠	٥ر٢	٣٨٨	٤ر٨٧	٣٩	٤ر٩	٤٣٢	٦ر١	٣٣	٤ر٤	٢٨٥	٥ر١
آخرون	...		٣	٠ر٣	...		٣	٠ر٤	...		٤	٠ر٧
اجمالـــى	٧٤٤	١٠٠	٧٨٩٩		٧٨٧	١٠٠	٧٠٢٧	١٠٠	٧٥٧	١٠٠	٥٦٢٨	١٠٠

... تعنى أقل من الألف

المصدر :

البنك المركزى المصرى ـ النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة

خلال الفترة ٨٩ — ١٩٩٢ وذلك للعلاقات الفنية بين مصر والدول العربية جعل تدفق السياحة العربية لمصر أكثر من ذى قبل ولكن اذا قورنت هذه الفترة ببداية الثمانينات نجد أن الدول الاوربية تحتل المركز الاول على الاطلاق ، وبذا نجد أن مساهمة دول المجموعة الاوربية فى ايرادات السياحة المصرية مستمر وثابت خلال عقدى السبعينات والثمانينات مما يشير الى ثبات ايرادات السياحة المتحصلة من دول المجموعة الاوربية ومما يؤكد روابط العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول السوق الاوربية.

٣ — الميزان التجارى مع أهم دول المجموعة الاوربية

لقد بلغ العجز فى الميزان التجارى بين مصر ودول السوق الاوربية المشتركة حوالى ٧٥٨ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ انخفض ليبى عام ١٩٩٢/٩١ نحو ٣٨٧ر٤ مليون دولار بانخفاض بلغ نحو ٩ر٤٨٪ تقريبا نتيجة لتحسن شروط التبادل التجارى بين مصر ودول السوق الاوربية حيث ارتفعت الصادرات من ٨ر٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ الى ٨ر٩٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١ بزيادة بلغت حوالى ٣١٤٪ ، وبالرغم من زيادة الواردات السلعية من ٢ر٣٥٥ مليون دولار ١٩٩١/٩٠ الى ٦ر٧٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٢/٩١ بزيادة بلغت ١٠٩٪ الا أنها تقل عن زيادة الصادرات مما يخفض فى العجز فى الميزان التجارى مع دول السوق الاوربية علاوة على بعض الامتيازا ت والاعفاءات التى شجعت عمليات التصدير السلعى الى دول السوق.

ويشير جدول رقم (٥) الى التبادل التجارى السلعى بين أهم دول السوق الاوربية ومصر حيث يتضح وجود عجز مستمر فى الميزان التجارى مع جميع الدول خلال الفترة ٨٦ — ١٩٩٠ حيث نجد أن عجز الميزان التجارى يبلغ أقصاه مع ألمانيا الاتحادية تليها فرنسا وبريطانيا ثم ايطاليا وهولندا وذلك يتوقف على حجم التبادل التجارى مع الدول الاوربية حيث تبلغ واردات مصر من ألمانيا حوالى ٥ر٧٧٧ مليون جنيه فى بداية الفترة تزيد لتصل الى ٦ر٢ مليار جنيه فى نهاية الفترة محققة عجزا فى الميزان التجارى لصالح ألمانيا قدره ٢ر٢ مليار جنيه عام ١٩٩٠ فى حين بلغت واردات مصر من فرنسا عام ١٩٨٦ حوالى ٥٣٨ مليون جنيه ارتفعت لتصل عام ١٩٩٠ نحو ٣ر٢ مليار جنيه عام ١٩٩٠.

جدول رقم (٥) : الميزان التجارى السلعى مع أهم دول المجموعة الاوربيـــة

خلال الفترة ٨٦ ــ ١٩٩٠

مليون جنيه

	بريطانيـــا			ألمانيا الاتحاديـــة			فرنســـا			ايطاليـــا			هولنـــدا		
	ص	ت	م	ص	ت	م	ص	ت	م	ص م	ت	م	ص	ت	م
١٩٨٦	٤٢ر٤	٣١٢	٢٦٨ر٦	٦١ر٨	٧٧٧ر٥	٧١٥ر٧	٧٧ر٧	٥٣٨ر٦	٤٦٠ر٩	٢٨٩ر٦	٥٥٩ر١	٢٦٩ر٥	٩٩ر٧	٢٢٩ر٦	١٢٩ر٩
١٩٨٧	٣٨ر٨	٤٧٥ر٨	٤٣٧	١٢٧ر٨	١٢٢٧ر١	١٠٩٩ر٣	١٤٩ر٧	٨٨٥ر٩	٧٣٦ر٢	٤١٨	٧٨٤ر١	٣٦٦ر١	١٧٨ر٧	٤٠٥ر٤	٢٢٦ر٧
١٩٨٨	١٠٩ر٤	٦٩٢	٥٨٢ر٦	١٦٩ر٧	١٨٨٧ر٩	١٦١٨ر٢	٢٣٣ر٦	١٣٨٥ر٣	١١٥ر٧	٤٣٢	١١٤٣ر٩	٧١١ر٩	٢٧٥ر١	٦٠٦ر٧	٣٣١ر٦
١٩٨٩	١٥٠ر١	٦٩٠ر٤	٥٤٠ر٣	٢٩٦ر٨	١٦١٣ر٤	١٣١٦ر٦	٤٠٧ر٩	١٤٨٩	١٠٨١ر١	٧٩٢ر٩	١٦٨٧ر٢	٨٩٤ر٣	٣٢٨ر٤	٦٣٧ر٧	٣٠٩ر٣
١٩٩٠	٢٠٨	٩٩١ر٤	٧٨٣ر٤	٣٨٦	٢٦٢١ر١	٢٢٣٥ر١	٢٧٨ر٤	٣٣٢٩ر٣	٢٠٥٠ر٩	٨٤٩ر٣	١٦٢٠	٧٧٠ر٧	٤٤٠	٧٦١ر٣	٣٢١ر٣

ص : صادرات مصر

ت : واردات مصر

م : عجز الميزان التجارى

المصدر :

البنك الاهلى المصرى ــ النشرة الاقتصادية ــ اعداد متفرقة

وبذا بلغت الزيادة فى الواردات المصرية من ألمانيا وفرنسا حوالى ٢٣٧٪ ، ٣٣٢٪ على الترتيب.

وبتحليل صادرات مصر الى كل من الدولتين نجد أن صادرات مصر لالمانيا بلغت نحو ٦١ر٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٠ نحو ٣٨٦ مليون جنيه بزيادة بلغت حوالى ٥٢٤٪ ، بينما بلغت صادرات مصر بفرنسا نحو ٧٧ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ارتفعت لتصل عام ١٩٩٠ نحو ٢٧٨ر٤ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ٢٥٨٪ .

أيضا بتحليل العجز فى الميزان التجارى المصرى البريطانى نجد ارتفاع العجز من ٢٦٨ر٦ مليون جنيه عام ١٩٨٦ الى ٧٨٣ر٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠ بزيادة بلغت حوالى ١٩١ ٪ وحقق الميزان التجارى المصرى الايطالى والهولندى عجزا بلغ حوالى ٢٦٩ر٥ ، ١٢٩ر٩ مليون جنيه على الترتيب عام ١٩٨٦ ، ارتفع هذا العجز ليصل الى ٧٧٠ر٧ ، ٣٢١ر٣ مليون جنيه عام ١٩٩٠ بزيادة بلغت حوالى ١٨٦ ، ١٤٧ر٥ ٪ على الترتيب.

وارتفاع العجز فى الميزان التجارى السلعى مع دول المجموعة الاوربية انما يعبر عن الآتى :

- ارتفاع الواردات السلعية المصرية من دول السوق عن صادرات مصر لدول السوق.
- وجود قيود كمية وزمنية على الصادرات المصرية.
- أهمية سعى مصر للحصول على شروط تبادل تجارى أفضل مع دول السوق خاصة فى ظل الوحدة الاوربية المستقبلية وانهيار المعسكر الاشتراكى واتجاه دول السوق الاوربية لمؤازرة اخوانهم من الاوربيين الشرقيين مما يحتم على واضعى السياسة المصرية الاهتمام المطلق بالحصول على امتيازات أفضل أو حتى المحافظة على المكاسب التى حصلت عليها مصر خلال الثمانينات والسابق سردها.
- فى وجود عملة أوربية موحدة سوف يؤثر ذلك ولاشك على التبادل التجارى بين مصر ودول السوق خاصة وأن مازال الاقتصاد المصرى مرتبط الى حد ما بالاقتصاد الامريكى

وتحركه ، وأنه متوقع بعد الوحدة الاوروبية أن تؤثر سلبا على الاقتصاد الامريكى ، والذى بادر بعقد اتفاق جديد خاص باتفاقية منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا نافتا والتى تضم كلا من كندا والولايات المتحدة والمكسيك وأعلن هذا الاتفاق أغسطس ١٩٩٢ بالاضافة الى أنه قد سبقها اتفاق موقع بين الولايات المتحدة وكندا لانشاء منطقة تجارة حرة فيما بينهما والتى بدأت التنفيذ عام ١٩٨٩ .

لذا فاننا كسوق عربية ومصرية لابد من التحرك السريع نحو تكتل اقليمى قوى يواجهه التكتلات الدولية الثلاث تكتل الدول الاوروبية وتكتل الدول الامريكية والذى يسمى بالعملاق الامريكى وتكتل النمور الاسيوية والتى فى طريقه للانشاء ، لذا لابد للعرب من صحوة ووحدة واتحاد وعمل مشترك ، لان استمرار التكتلات الاقليمية فى المنطقة العربية سوف يزيدها تفككا وتأخرا وسوف تكون شروط التبادل التجارى جميعها فى غير صالح الدول العربية .

المراجع باللغة العربيـــة

١ ـ اجلال راتب — المداخل المختلفة لتخطيط التكامل الاقتصادى العربى ، الندوة المشتركة بين معهدى التخطيط بالقاهـــــــــرة وبغداد ـ القاهرة ١٢ـ١٤ أبريل ١٩٨٧ .

٢ ـ اجلال راتب — التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ـ معهد التخطيـــــط القومى ١٩٧٨ .

٣ ـ أحمد الغندور — " الاندماج الاقتصادى العربـــــى" معهد البحوث والدراسات العربية العالمية ـ القاهرة ١٩٧٠ .

٤ ـ البنك الاهلى — النشرة الاقتصادية ـ اعداد متفرقة .

٥ ـ البنك المركزى المصرى — النشرة الاقتصادية ـ اعداد متفرقة .

٦ ـ الاهرام الاقتصادى — أعـــداد متفرقة .

٧ ـ البنك الدولى — "تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢" ترجمة مركـــــــــز الاهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ١٩٩٣ .

٨ ـ الامانة الفنية لجامعة الدول العربية — التقرير الاقتصادى العربى الموحد ـ ١٩٩١،٨٩ .

٩ ـ بنـــك ليبيـــــا — موجز عن تنظيم السوق الاوروبية المشتركة وسياستهـــــــا ادارة البحوث الاقتصادية ـ ديسمبر ١٩٦٨ .

١٠ ـ بنك مصـــــــر — النشرة الاقتصادية ـ أعداد متفرقة .

١١ ـ رضا هـــلال — " لعبة البترودولار" سـينا للنشر ـ القاهرة ١٩٩٢ .

١٢ ـ صلاح الدين فايق — (التجارة الدولية) دار المعارف الطبعة الثانية ـ القاهـــرة ١٩٦٦ .

١٣ ـ صندوق النقد العربى — أثر السوق الاوروبية الموحدة ١٩٩٢ على القطاع الـمـصرفى، والمصارف العربية ـ ابريل ١٩٨٩ .

١٤ ـ د٠ عبد الحكيم الرفاعى — السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية ـ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ـ القاهرة ١٩٧٦٠

١٥ ـ فتحى الخضراوى — "نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الاسود" مجلس العلوم الاجتماعية ، مجلد ١٦ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٨ ـ جامعة الكويت ٠

١٦ ـ د٠ مجدى محمد خليفة — التجارة الخارجية لاقطار مجلس التعاون العربى ـ المركز القومى للتخطيط ـ العراق ـ ١٩٨٩٠

١٧ ـ مجلس الشورى — مصر والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ـ التقرير رقم (٢٤)٠

١٨ ـ محمد سعيد بسيونى — "تحقيق التنمية فى اطار التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية" رسالة ماجستير ـ جامعة الزقازيق ـ فرع بنها ـ ١٩٩٢٠

١٩ ـ مصطفى أحمد مصطفى — "مستجدات الحاضر وتحديات المستقبل لمايسمى بالنظام العالمى الجديد" معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخلية رقم ٩٠٠ـ القاهرة ١٩٩٢٠

٢٠ ـ محمد عبد الشفيع عيسى — "الحماية التجارية فى العالم الصناعى وأثارها على العالم الثالث ـ المشكلة والحلول المطروحة" الجزء الثالث من دراسة بعنوان :
"الاتجاهات المعاصرة فى التجارة الدولية ـ الدول النامية فى مواجهة الدول المتقدمة" معهد التخطيط القومى ـ مذكرة خارجية رقم ١٤٩٦ ـ القاهرة ١٩٨٩٠

٢١ ـ محمد عبد المنعم عفر — " التكامل الاقتصادى العربى" معهد التخطيط القومى ـ مذكرة داخلية ٢٧٤ـ القاهرة ١٩٧١٠

٢٢ ـ محمود محمد عبد الحى "مفهوم التنمية ومنطلقات الادارة الحديثة ـ من منظـــور اسلامى"
معهد التخطيط القومى ـ مذكرة خارجية رقـم ١٥٢١ ـ القاهـــرة ١٩٩١.

٢٣ ـ محمود محمد عبد الحى "أفريقيا والسوق الاوروبية المشتركـــــــة"
مجلة السياسة الدولية ـ يناير ١٩٦٨ ـ القاهـــــــرة

- B.B.: "Milnes, Economic Integration in East and West", Croomtielm, London 1976.

- Balassa. Bela: "The Theory of Economic Integration" George Allen & Unwin, London, 1962.

- BYE: Maurice & DE Bernis. G.D. "Relations Economiques Internationales" 4eme Edit. Dalloz, Paris, 1977.

- DE LA MAHOTIERE Stuart: "The Common Market" Hodder & Stoughton, London, 1961.

- GLESKE Leonard: "Monetary Integration Has Made Progress" Intereconomic. March/April 1989.

- L.B. KRAUSE, "The Common Market, Prentice-Hall Inc.Englewood Cliffs 1964.

- SALAH, Mahmoud: "Les Terme de L'echange Factoriels du Tiers Monde" These d'Etat. La Sorbonne, Paris 1981.

- KRAKOWAKI Michael: "The Requirements For EC Merger Control" Intereconomics, May/June 1989.

- OLIVIER Patrick: "Le System Monetaire Internationale" Hatier,Profile Actualite, 410, Paris 1970.

- WELLS-SIDNEY: "International Economics" Minerwa Series, George Allen & Unwin, London 1973.

- World Bank: "Finance & Development - Several Volumes.

سلسلة من القضايا صدرمنها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية(ديسمبر ١٩٧٧)

Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continued occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية منطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ ـ ١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) . (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١ـ١٩٧٨). (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها. (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه اجزاء). (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ . (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.

(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر). (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية(ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء). (أبريل ١٩٨٢)
(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين). (سبتمبر ١٩٨٢)
(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (أكتوبر ١٩٨٣)
(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية (نوفمبر ١٩٨٣)
(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر. (مارس ١٩٨٥)
(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (أكتوبر ١٩٨٥)
(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا. (اكتوبر ١٩٨٥)
(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر . (نوفمبر ١٩٨٥)
(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبر ١٩٨٥)
(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبر ١٩٨٥)
(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وأصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليو ١٩٨٦)
(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية (يوليو ١٩٨٦)
(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)
(٣٥) Integrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.
(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)
(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)
(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية . (مارس ١٩٨٨)
(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥.
(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ - بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية — أكتوبر ١٩٨٨

٤٢ - نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالغاء — أكتوبر ١٩٨٨

٤٣ - دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى — أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ - دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعي التابع لوزارة الصناعة . — أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ - الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية — فبراير ١٩٨٩

٤٦ - امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى فى الايرادات العامة للدولة فى مصر . — فبراير ١٩٨٩

٤٧ - مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر — سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ - دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية للقطاع الزراعى — فبراير ١٩٩٠

٤٩ - الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع أشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر . — مارس ١٩٩٠

٥٠ - المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية . — مارس ١٩٩٠

٥١ - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى — مايو ١٩٩١

٥٢ - بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر — سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ - بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى — سبتمبر ١٩٩٠
وتكنولوجى

٥٤ - التخطيط الاجتماعى والانتاجية — أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ - مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقة . .

٥٦ - دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ - بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٨ - بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٩ ـ	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠ـ	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ـ	الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١
٦٢ـ	امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣ـ	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	ابريل ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية	اكتوبر ١٩٩١
٦٤ـ	بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظه مطروح(جزئين) الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبنية الاساسية	
٦٥ـ	مستقبل انتاج الزيوت فى مصر	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية	اكتوبر ١٩٩١
٦٦ـ	الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها ـ مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	اكتوبر ١٩٩١
٦٧ـ	خلفية وبعض التطورات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوربا ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨ـ	ميكنه الانشطه والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩ـ	ادارة الطاقه فى مصر وضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا	ديسمبر ١٩٩١
٧٠ـ	واقع وافاق التنمية فى محافظه الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١ـ	انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢ـ	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٢ـ	خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثه التصنيع وامكانية الاستفادة منها فىمصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤ـ	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥ـ	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧ـ	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعـــة	اكتوبـــر ١٩٩٢

٧٨ ــ احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى ــ المرحلة الاولى ٠ يناير ١٩٩٣

٧٩ ــ بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى فبراير ١٩٩٣

٨٠ــ تقويم التعليم الأساسى فى مصر مايو ١٩٩٣

٨١ــ الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى مايو ١٩٩٣

82- The current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in Developing Countries.- Nov.1993.

٨٣ ــ الاثار البيئيــة للتنمية الزراعيــة نوفمبر ١٩٩٣

٨٤ ــ تقييم البرامج للنهوض بالأنتاجية الزراعيـــة ديسمبر ١٩٩٣